

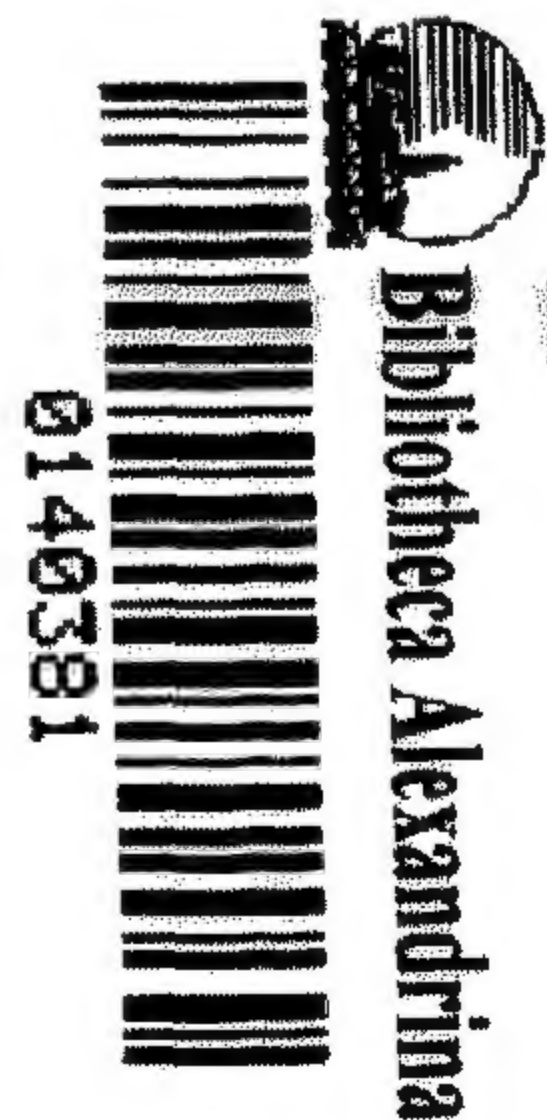
حسن مصطفى  
رئيس مكتبة

# حكمة القتل والأصناف المخطئة

في ضوء القضاء والفقه

دراسة لأركان الجريمة والعقوبة والفروقات المشرقة  
التأمين الإجباري عن حوادث السيارات  
مسؤولية شركات التأمين  
النظام والضمان

١٩٩٢



دار المطبوعات الجامعية  
إمام محمد بن عبد الوهاب - الإسكندرية







حسن مصطفى  
رئيس محكمة

# حكمة القتل والأضحية الخطأ في ضوء القضاء والفقه

دراسة لأركان الجريمة والعقوبة والظروف المشددة  
التأمين الإلجباري عن حوادث السيارات  
مسئولية شركات التأمين  
التضامن والتضام

١٩٩٣

دار المطبوعات الجامعية  
لحام كلية الحقوق - ١٠٠٠



# الباب الأول

الاحكام الخاصة بالقتل غير العمدى





١ - **بمهييد :** نص الشارع على القتل غير العمدى فى المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات بقوله : من تسبب خطأ فى موت شخص آخر بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجانى إخلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطياً مسكراً أو مخمراً عند ارتكابه الخطأ الذى نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك . وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنين إذا نشأ عن الفعل وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص ، فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة فى الفقرة السابقة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنين ، وقد حدد الشارع فى هذا النص أركان القتل غير العمدى ، واهتم على نحو خاص بأن يحدد صور الخطأ باعتباره ركنه المعنوى . ويحدد بعد ذلك عقوبة هذه الجريمة إذا كانت بسيطة ثم ينص على عدد من الظروف المشددة يجعلها متدرجة على ثلاث مراتب من حيث أثرها فى التشديد .

٢ - **أركان القتل غير العمدى :** يشترك القتل غير العمدى مع القتل العمدى فى الركنين المشتركين بين جرائم القتل كلفته ومهما كان محل الاعتداء والركن المادى . فيتعين ثبوت حياة المجرى عليه وقت إقتراف الجانى فعله ، ويتعين أن يتوافر له ركن مادى قولمه فعل اعتداء على الحياة ووفاة المجرى عليه وعلاقة السببية بينهما . ونلاحظ أن الوفاة وعلاقة السببية تمثلان أهمية كبيرة فى البنين القانونى لهذه الجريمة قد تزيد على أهميتها فى القتل العمدى : فما لم تحدث وفاة المجرى عليه وتتوافر علاقة السببية بينها وبين الفعل السند الى المتهم فلا قيام للمسئولية عن القتل غير العمدى ، لا عن جريمة تامة ، إذ لم تكتمل عناصرها ، ولا عن شروع ، إذ لا شروع فى الجرائم غير العمدية : ولكن ذلك لا يحول

دون المصالحة عما يكون قد أصاب الجنى عليه من جراح لم تقضى إلى اللوفاة ، وتكون المصالحة عن جريمة الاصابة غير العمدية .

وبالإضافة إلى هذين الركنين يجب أن يتوافر للقتل غير العمدى ركنه المعنوى الذى يتخذ صورة الخطأ . وغنى عن البيان أن القتل غير العمدى يتميز عن الاصابة غير العمدية ، فلكل من الجريمتين كيانها القانونى الخاص .

٣ - تقسيم الدراسة : نقسم هذا الفصل إلى مبحثين : نخصص المبحث الأول لدراسة الخطأ باعتباره الركن الأساسى والمميز للقتل غير العمدى ، ونخصص المبحث الثانى لدراسة مقوبات القتل غير العمدى محددين فى الوقت ذاته ظروفه المشددة .

## المبحث الأول

### الخطأ غير العمدى

٤ - أهمية الخطأ فى البنيان القانونى للقتل غير العمدى : قدمنا أن الخطأ هو للركن المعنوى للقتل غير العمدى ، وله ذات أهمية القصص بالنسبة للقتل العمدى : فإذا لم يثبت قوافر الخطأ - بالإضافة إلى انتفاء القصد - كان القتل عرضيا فلا تقوم من أجل مسئولية . ولكن لا يشترط أن يكون الخطأ جسيما ، فأيسر صور الخطأ تكفى ليقوم بها للقتل غير العمدى .

وتنصب عناصر الخطأ على فعل الاعتداء على الحياة ، ومن ثم يوصف بأنه فعل مشوب بالخطأ ، ولكن ليس بشرط أن ينصب على الفعل مباشرة ، بل يكفى أن ينصب على ظرف اقترن بالفعل إذا أمكن أن يقوم بهذا الظرف عامل ساهم فى أحداث النتيجة الإجرامية ، فبالنظر إلى الارتباط بين الفعل والظرف ينعكس الخطأ المتعلق بالظرف على الفعل ويمضه كذلك بالخطأ ، وفى مقابل ذلك فإنه لا يكفى أن ينصب الخطأ على الفعل ، بل يجب أن ينصب على النتيجة كذلك ، فإذا اقتصر على الفعل كما لو خالف نصا .



لأنه دون أن تنسب إلى مرتكبه صلة نفسية بالنتيجة فهو غير مسئول عنها ، ويجب أن يتعلق الخطأ بالنتيجة التي يحددها القانون في صدد جريمة معينة ، فلا يكفي وجود خطأ يتعلق بنتيجة أخرى إجرامية كذلك : وفي القتل غير العمدى يجب أن يتعلق الخطأ بوفاة المجرى عليه ، فإن تعلق بإصابته فحسب اقتضت المسؤولية على الإصابة غير العمدية ولو مات المجرى عليه ، إذ لم يمتد الخطأ إلى النتيجة التي يقوم بها القتل غير العمدى ، فتقتصر المسؤولية على الجريمة التي تقوم بالنتيجة التي شملها الخطأ .

٥ - تعريف الخطأ غير العمدى : الخطأ غير العمدى هو الإخلال الجانى عند تصرفه بواجبات الحيطة والحذر التي يفرضها القانون ، وعدم حيولته تبعاً لذلك دون أن يفضى تصرفه إلى حدوث النتيجة الإجرامية ( أى وفاة المجرى عليه ) في حين كان ذلك في استطاعته ومن واجبه .

ويتضح من هذا التعريف أن جوهر الخطأ غير العمدى هو الإخلال بالتزام عام يفرضه الشارع ، هو الالتزام بمراعاة الحيطة والحذر والحرص على الحقوق والمصالح التي يحميها القانون . هذا الالتزام ذو شقين . الأول : موضوعه اجتناب التصرفات الخطرة ، أو مباشرتها وفق أسلوب معين يكفل تجريدها من خطرهما أو حصره في النطاق الذي يرخص به القانون ، والثانى : موضوعه التبصر بأثار هذه التصرفات ، فإن كان منها ما يمس الحقوق والمصالح التي يحميها القانون تعين بذل الجهد للحيلولة دون هذا المساس . ويفترض هذا الالتزام في شقيه استطاعته للوفاء به . فلا التزام إلا بمستطاع : فالقانون لا يفرض من أساليب الاحتياط والحذر إلا ما كان مستطاعاً ، ولا يفرض التبصر بأثار الفعل والحيلولة دونها إلا إذا كان ذلك في وسع الفاعل .

٦ - عناصر الخطأ غير العمدى : للخطأ غير العمدى عنصران : الأول : هو الإخلال بواجبات الحيطة والحذر التي يفرضها القانون . والثانى : هو توافر علاقة نفسية تصل ما بين إرادة الجانى والنتيجة الإجرامية .

٧ - الاخلال بواجبات الحيطة والحذر وضابطه : المصدر العام لواجبات الحيطة والحذر هو الخبرة الانسانية العامة ، اذ تقرر هذه الخبرة مجموعة من القواعد تحدد النحو الصحيح الذي يتعين ان يباشر وفقا له نوع معين من السلوك ، وتساهم العلوم والفنون واعتبارات الملازمة . . . في تكوين هذه الخبرة ، فان اعترف القانون بجانب منها قبل عنه انه مصدر ما تقررره من واجبات ، وما لم يعترف به منها تظل له على الرغم من ذلك قيمته وتنسب الواجبات التي يتضمنها الى الخبرة الانسانية مباشرة .

والضابط الذي يتحدد وفقا له ما اذا كان ثمة اخلال بواجبات الحيطة والحذر هو ضابط موضوعي قوامه الشخص المعتاد ، اى الشخص الذى يلتزم فى تصرفاته قدرا متوسطا من الحيطة والحذر ، فاذا التزم المتهم فى تصرفه القدر من الحيطة والحذر الذى يلتزمه هذا الشخص فلا محل لاخلال ينسب اليه ، اما اذا نزل دونه نسب اليه الاخلال ولو التزم ما اعتاده فى تصرفاته ، اذ لا يقره القاتون على ما الفه من اهمال . ولهذا للضابط سنده من الصفة العامة المجردة التى تصدر عنها واجبات الحيطة والحذر ، فهى لم توضع بالنظر الى ظروف شخص معين ، وهذا الضابط يتسق كذلك ومصلحة المجتمع واعتبارات العدالة .

ولكن الضابط الموضوعي لا يطبق فى صورة مطلقة ، وانما بتعين ان تراعى فى تطبيقه الظروف التى صدر فيها التصرف ، ويعنى ذلك افتراض ان الشخص المعتاد قد احاطت به ذات الظروف التى احاطت بالمتهم حينما اتى تصرفه ثم التساؤل عما اذا كان قد التزم فى ظروفه القدر من الحيطة والحذر الذى كان الشخص المعتاد يلتزمه هذه الظروف : فان التزمه لم ينسب اليه الاخلال ، وان هبط دونه نسب اليه ذلك ، والعلة فى هذا القيد قاعدة ، لا التزام بمستحيل ، ، فلا محل لان نتطلب من الناس التزام مسلك الشخص المعتاد الا اذا كانت الظروف التى تقترن بتصرفاتهم تجعل ذلك فى وسعهم .

٨ - العلاقة النفسية بين ارادة المتهم ووفاء المجنى عليه : لا يقوم

الخطأ بمجرد الاخلال بواجبات الحيطة والحذر ، اذ لا يعاقب القانون على سلوك في ذاته ، وانما يعاقب على السلوك اذا افضى نتيجة اجرامية معينة ، ومن ثم كان متعينا أن تتوفر صلة تجمع بين الارادة والنتيجة على نحو تكون فيه الارادة - بالنسبة لهذه النتيجة - محل لوم القانون ، فيسوغ بذلك أن توصف بأنها « ارادة اجرامية » ، وبغير هذه الصلة لا يكون محل لان يسأل صاحب الارادة عن حدوث النتيجة .

والعلاقة النفسية بين الارادة والوفاء صورتان : صورة لا يتوقع فيها المتهم حدوث الوفاء فلا يبذل جهدا للحيلولة دونه في حين كان ذلك في استطاعته ومن واجبه . أما الصورة الثانية فيتوقع فيها الجاني امكان حدوث الوفاء ولكن لا تتجه الى ذلك ارادته ، بل يرغب عنها ويأمل في عدم حدوثها ، ويتوقع - معتمدا أو غير معتمد على احتياط - انها لن تحدث . ويطلق على الخطأ في الصورة الاولى تعبير « الخطأ غير الواعي » أو « الخطأ بدون تبصر » ، أو « الخطأ بدون توقع » ، ويطلق على الخطأ في الصورة الثانية تعبير « الخطأ الواعي » أو « الخطأ مع التبصر » ، أو « الخطأ مع التوقع » .

ونبحث - فيما يلي - في صورتى هذه العلاقة النفسية .

٩ - عدم توقع الوفاء : تفترض هذه الصورة أن المتهم لم يتوقع الوفاء ولم تتجه اليها ارادته ، ولكن ذلك لا يعنى انعدام الصلة بينهما . فهذه الصلة قائمة ، ولها العناصر التالية : كما في استطاعة المتهم توقع الوفاء وكان يجب عليه ذلك ، وكان في استطاعته أن يحول دون حدوثها وكان يجب عليه ذلك . ويعنى ذلك أن ثمة نوعا من التوقع وثمة اتجاهها للارادة لا يوافق عليها القانون بالنظر الى الوفاء .

ولتحقق هذه الصورة من العلاقة النفسية بين الارادة والوفاء يتعين أن يتوفر شرط أساسى : هو أن تكون الوفاء متوقعة في ذاتها ، وأن يكون في الاستطاعة الحيلولة دون حدوثها . وعلة هذا الشرط أن النطق بأبى أن يكلف شخص بتوقع ما ليس متوقعا أو بحدء ما لا يستطيع درؤه .



ولا تعد الوفاة متوقعة الا اذا كان حدوثها يدخل فى نطاق السير العادى للامور ، أى كان للتسلسل السببى الذى ادى الى احداثها متفقا مع الفحوى الذى تجرى به الامور عادة ، اما اذا كان حدوثها ثمرة غوامل شاذة لا يتفق تداخلها مع مألوف الامور فهى غير متوقعة ، فلا يلزم اللتهم ان لم يتوقعها : فاذا اختت ممرضة بولجبها فاعطت المريض دواء مرتين بدلا من ان تعطيه مرة واحدة كما تقتضى بذلك تعليمات الطبيب ، ولسن شخصا بوضع سما فى قارورة الدواء فى الفترة التى مضت بين المرتين فترتب على تناول المريض الجرعة الثانية موته ، فان خطأ الممرضة لا يعد منصرفا الى هذه لنتيجة : فعلى الرغم من اخلالها بواجبات الحيلة والحذر المفروضة عليها فلم يكن فى وسعها توقع وفاة المريض لانها حدثت ثمرة لعوامل شاذة ، فلا ينسب اليها بالنسبة لهذه النتيجة خطأ ، وان ساء ان ينسب اليها الخطأ بالنسبة لنتيجة اخرى كان فى وسعها توقعها ، هى الضرر الصحى الذى يترتب على تناول المريض جرعة مضاعفة من الدواء .

١٠ - توقع الوفاة : تفترض هذه الصورة ان المتهم قد توقع الوفاة ولكن لم تتجه اليها ارادته ، وهذه الصورة تجاور مجال القصد الاحتمالى ، وتشترك معه فى توقع النتيجة الاجرامية كآثر ممكن للفعل وتفترق عنه فى عدم اتجاه الارادة الى هذه النتيجة . ونستطيع تحديد نطاق هذه الصورة بقولنا انها : تشمل كل حالات توقع الوفاة التى لا يعد للقصد الاحتمالى متوافرا فيها ، ، واذا كنا قد اعتبرنا القصد الاحتمالى متوافرا حيث يتوقع المتهم الوفاة كآثر ممكن لفعله ثم قبلها ويعتبرها غرضا ثانيا لفعله ، ، فان ذلك يستتبع اعتبار الخطأ مع التوقع متوافرا فى الحاليتين التاليتين : حالة توقع الوفاة والاعتماد على احتياط غير كاف للحيلولة دون حدوثها اذا ثبت انه كان فى وسع المتهم اتخاذ الاحتياط الكافى لذلك ، وحالة توقع الوفاة وعدم الاكتراث بها ، أى عدم اتخاذ احتياط للحيلولة دون حدوثه ، مما يعنى انه يستوى لديه حدوثها وعدم حدوثها . ومثال الخطأ مع التوقع ان يقود شخص سيارته بسرعة فى طريق مزدحم فيتوقع اصابه احد المارة ولكنه يعتمد على مهارته فى القيادة لتفادى ذلك او يستوى لديه حدوث الاصابة وعدم حدوثها .

وغنى عن البيان أنه إذا توقع المتهم الوفاة فلم ينتجبه إليها إرادته ولم يكن في وسعه اتخاذ الاحتياطات التي من شأنها أن تحول دون حدوثها فلا وجه لنسبة الخطأ إليه .

١١ - صور الخطأ : ذكر الشارح صور الخطأ التي تقوم بها المسئولية عن القتل غير العمدى فأشار إلى الإهمال والرعونة وعدم الاحتراز وعدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة . ويكفى أن تتوافر صورة واحدة من هذه الصور ، فلا يشترط اجتماع صورتين أو أكثر ، فالقاعدة أن كل صورة تفترض أنه قد تجمعت فيها كل عناصر الخطأ .

بل أننا نعتقد - خلافاً للرأى السائد فى الفقه - أن الشارح لم يذكر صور الخطأ على سبيل الحصر ، وإنما دفعه إلى ذكرها حرصه على التوضيح ببيان أهم هذه الصور وأكثرها تحققاً فى العمل ، وحجتنا فى ذلك أنه إذا ثبت توافر عناصر الخطأ فإنه مما يجافى المنطق القانونى أن نفكر توافره ، ولو لم تدخل الحالة التي توافرت فيها هذه العناصر فى عداد احدى الصور التي نص عليها القانون ، فوجود فكرة قانونية أو نظام قانونى معين مرتين باجتماع عناصره ، ومن التناقض التسليم بوجود هذه العناصر وإنكار الحكم المترتب على ذلك . ويسود فى الفقه الحديث القول بأنه إذا كان الشارح قد حصر الخطأ فقد استعمل للدلالة عليها عبارات رحيبة تتسع لكل ما يمكن تصوره من حالات الخطأ .

على أنه إذا كانت صور الخطأ التي نص عليها للقانون تمثل أهم حالاته ، فمن المتعين أن تحدد دلالة كل صورة منها .

١٢ - الإهمال : تشمل هذه الصورة الحالات التي يقف فيها المتهم موقفاً سلبياً فلا يتخذ احتياطات يدعو إليها الحذر وكان من شأنها أن تحول دون حدوث الوفاة ، وبذلك تضم هذه الصورة حالات الخطأ عن طريق الامتناع ، مثال ذلك مدير الآلة البخارية الذي لا يتخذ طرق الوقاية المانعة لاختطارها عن الجمهور المعرض للاقترب منها . وحارس مجاز السكة الحديدية إذا لم يبادر إلى تحذير المارة فى الوقت المناسب وتنبيههم إلى قرب مرور القطار وقراخى فى إغلاق المجاز من خلفتيه ولم

يستعمل المضباح الاحمر فى التحذير ، وحائز الحيوان الخطر الذى لا يتخذ احتياطات كافية لاحتبسه ومنع اذاء عن الناس ، ومن يترك طفلا لا يتجاوز السنتين من عمره بجوار موقد غاز مشعل على ماء فبسقط عليه الماء فيحدث منه جروح تؤدى بحياته سواء اكان والد الطفل ام لم يكن ، وحارس المنزل الذى يهمل فى صيانته فينهار ويصيب سكانه بالاذى فيقتل بعضهم ويصاب سائرهم بجراح ، وصاحب البناء الذى يشرع فى هدمه سواء بنفسه او بواسطة عمال يكلفهم بذلك دون ان يتخذ الاحتياطات المعقولة التى تقى الانفس والاموال ما قد يصيبها منه من الاضرار ، ويعتبر العمل جاريا تحت اشرفه متى ثبت انه كان عالما بحصوله له ولم يثبت انه عهد به فعلا لاشخاص ممن يقومون عادة بمثله تحت مسئوليتهم ، وتائد سيارة لاتوبيس الذى يبدأ السير بها دون ان يتأكد من دخول ركاب السلم الامامى الى داخل السيارة مما افضى الى سقوط احدهم ووفاته .

١٣ - الرعونة : يراد بالرعونة سوء التقدير او نقص المهارة او الجهل بما يتعين العلم به ووضح حالات الرعونة حيث يقدم شخص على عمل غير مقدر خطورته وغير مدرك ما يحتمل ان يترتب عليه من اثار ، مثال ذلك من يلقي حجرا من بناء غير موقع ان يصيب احدا فاذا به يصيب شخصا من المارة فى الطريق ، وقائد السيارة الذى يغير اتجاهه فجأة دون ان ينبه المارة فيصدم شخصا . وتحقق الرعونة كذلك حيث يقدم شخص على عمل دون ان تتوافر لديه المهارة المطلوبة لادائه كمن يقود سيارة وهو غير ملم بالقيادة فيصيب انسانا . وتتوافر الرعونة حين يباشر رجل الفن كالطبيب او المهندس عملا من اختصاص مهنته وهو غير حائز للمعلومات المطلوبة لمباشرة هذا العمل او غير متبع الاصول والقواعد المستقرة فى عمله او فنه ، مثال ذلك الصيدلى الذى يجهز مخدرا للاستعانة به فى اجراء عملية جراحية مجاوزا النسبة المقررة للمادة المخدرة ، او طبيب الذى يجرى عملية جراحية غير مستعين بطبيب مختص بالتحذير ، او المهندس الذى يضع خطة فاسدة لاقامة بناء فيقضى فسادها الى انهياره بعدم اتمامه او اتيار اجزاء منه أثناء بنائه .



١٤ - عدم الاحتراز : يراد بهذه الصورة حالة ما اذا اقترع للنهم على فعل خطير مدركا خطورته ومتوقفا ما يخطر على أن يقترب عليه من اثار ولكن غير متخذ الاحتياطات التي من شأنها الحيلولة دون تحقق هذه الاثار . مثال ذلك من يقود سيارة بسرعة تجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه ، وجائز الحيوان الخطر الذي يسلمه الى شخص لا يقوى لصغر سنه أو ضعفه البدني أو عدم درايته على السيطرة أمامه دون أن يتخذ الاحتياط كيلا يحدث من وراء ذلك تصادم يؤدي بحياة شخص آخر .

١٥ - عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والانظمة : اذا لم يطابق سلوك المتهم قواعد لسلوك لامرأة الصائرة عن الدولة ، وخاصة القواعد التي تستهدف توقي النتائج الاجرامية تحققت هذه الصورة للخطأ . وقد استعمل الشارع الفاظه : القوانين والقرارات واللوائح والانظمة ، كي يحيط بجميع النصوص التي تقرر القواعد العامة للسلوك ، سواء اصدرت عن السلطة التشريعية أم عن السلطة التنفيذية ، مثال ذلك النصوص التي تنظم المرور وحيازة وسائل النقل واللوائح الخاصة بالصحة العامة وتنظيم المهن والصناعات المختلفة . وتتسع التعبيرات السابقة للقوانين في مدلولها الدستوري ، ومن أهمها نصوص قانون العقوبات في شأن المخالفات ، وتتسع بعد ذلك للوائح في مدلولها الإداري ، وتشمل القرارات والتعليمات الإدارية على اختلاف أنواعها .

وبمخالفة النصوص السابقة يتحقق للخطأ ولو لم تتوافر صورة من صورته الأخرى . وينطلق على هذه الصورة من الخطأ تعبير : الخطأ الخاص ، تميزا له عن : الخطأ العام ، الذي يتسع للصور الأخرى . ولكز ذلك لا يغني أن مجرد مخالفة هذه النصوص كاف لمخالفة الجاني عنصر الوفاة التي أنضى إليها سلوكه ، وإنما يتعين أن تتحقق عناصر الخطأ . ويتعين كذلك أن تتوافر سائر أركان جريمة القتل غير العمدية ، ومن أهمها علاقة السببية بين فعل المتهم ووفاء الجنى عليه : ذلك أن مخالفة النصوص السابقة لا تعدو غير أن تكون صورة للخطأ ، أي مجرد مثال له ، وهي لا تغني بذلك عن توافر عناصره . ويلاحظ كذلك أن إثبات المتهم أنه

لم يخالف اللائحة غير كاف لنفي الخطأ عنه ، فقد تتوافر إحدى صور الخطأ الأخرى ، فلقاعدة أن انتفاء الخطأ الخاص لا يعنى بالضرورة انتفاء الخطأ العام .

والأصل فى القوانين واللوائح أن تكون ذات نطاق تطبيق عام ، ولكن أحيانا تكون مفروضة على فئة محدودة من الناس كالقوانين المهنية ، مثل هذه النصوص لا تنسب مخالفتها إلا لمن يخضعون لها ، وهم الذين يمارسون المهنة التى تنظمها .

ومثال هذه الصورة للخطأ أن يغفل شخص وضع مصباح على المواد والأشياء التى وضعها فى طريق عام أو على الحفرة التى حفرها ، أو أن يجاوز قائد السيارة الحد الأقصى للسرعة المسموح به ، أو أن يقودها على الجانب الأيسر من الطريق ، أو يسلمها الى شخص غير مرخص له بالقيادة ، أو أن يغفل مفتش الصحة ما يقضى به منشور وزارة الداخلية من إرسال المعوقين الى مستشفى الكلب فيفضى الإهمال فى علاج المصاب الى وفاته .

وقد يضع القانون أو اللائحة جزاء لمن يخالفه ، فتقوم بالمخسلفة فى ذاتها جريمة ، فإذا انضمت المخالفة الى وفاة انسان قامت كذلك جريمة القتل غير العمدى ، ويعنى ذلك أن تقوم بمسلك المتهم جريمتان وتوقع عليه أشد عقوبتيهما . ولا ينفى الخطأ وجريمة القتل غير العمدية التى قامت به انقضاء الدعوى الجنائية الناشئة عن المخالفة بالتقادم أو صدور عفو شامل عنها طالما كانت عناصر الخطأ متوافرة بسلوك المتهم . ويفترض العلم باللائحة ، ويفترض كذلك العلم بالتفسير الصحيح لها . وإذا دفع المتهم بعدم مشروعية اللائحة اختص القاضى الجنائى بالفصل فى هذا الدفع ، فإن ثبت صوابه انتقت هذه الصورة للخطأ .

١٦ - الخطأ الفنى والخطأ المادى : يراد بالخطأ الفنى ما يصدر عن رجال الفن كالاطباء والصيادلة والمهندسين والمحامين من خطأ متعلق بأعمال مهنتهم ، وتتحدد عناصر هذا الخطأ بالرجوع الى القواعد العلمية والفنية التى تحدد أصول مباشرة هذه المهن ، وقد يرجع هذا الخطأ الى

الجهل بهذه القواعد أو تطبيقها غير صحيح أو سوء التقدير فيما تخوله هذه القواعد من مجال تقديرى . أما الخطأ المادى فلا شأن له بالقواعد السابقة ، وإنما يرجع الى الاخلال بقواعد الحيطة والحذر العامة التى يلتزم بها الناس كافة ، ومنهم رجال الفن فى نطاق مهنتهم باعتبارهم يلتزمون بهذه الواجبات العامة قبل أن يلتزموا بالقواعد العلمية أو الفنية . وقد نشأت هذه التفرقة بالنسبة للأعمال الطبية ، ولكن المنطق يحتم امتدادها الى سائر المهن التى يحكمها العلم أو الفن ، اذ لا مبرر فى القانون لان يتميز الاطباء عن سائر رجال الفن بمركز خاص . ولتوضيح هذه التفرقة نذكر امثلة لما يعد خطأ فنيا : أن يصف الطبيب دواء أساء الى صحة المريض لحساسية خاصة لم يتبينها ، أو أن يغفل عن استدعاء طبيب اختصاصى لعدم تقديره خطورة حالة المريض ، أو أن يطبق وسيلة علاج جديدة لم تسبق تجربتها . أما الخطأ المادى فأمثلته أن يجرى طبيب عملية جراحية وهو سكران ، أو أن يغفل تعقيم الادوات الجراحية ، أو أن ينسى بعضها فى جوف المريض .

وقد علق القائلون بهذه التفرقة أهمية عليها : فذهبوا أولا الى القول بالا مسئولية عن الخطأ الفنى ، واحتجوا لذلك بأن ما يحوزه رجل الفن من علم يجعله محل ثقة فى ان يباشر مهنته على النحو الصحيح ، ثم ان فى رقابة الراى العام له ما يعنى عن رقابة القانون ، وفى النهاية فإن التقدم العلمى لا يتاح الا اذا أمن رجل الفن المسئولية عما يصدر عنه من أخطاء فنية ، اذا أن تهديده الدائم بها يثنيه عن الاجتهاد والابتكار . ولكن هذا القول لم يصمد للنقد فالتفرقة بين الخطأ الفنى والخطأ المادى غير ذات سند من القانون ، ثم ان اعفاء رجل الفن من المسئولية عن خطئه الفنى يهدد مصلحة المجتمع الذى يعنيه حماية حقوق افراده ومصالحهم وحمل رجل الفن - عن طريق التهديد بالعقاب - على ان يكون أكثر دراية ويقظة .

وقد ذهب القائلون بهذه التفرقة بعد ذلك الى القول بالا مسئولية عن الخطأ الفنى الا اذا كان جسيما ، أما الخطأ المادى فتخضع المسئولية عنه للقواعد العامة ، والحجة فى ذلك الصعوبة التى يصادفها القاضى ان أقحم نفسه فى مناقشات فنية بعيدة عن ميدان تخصصه ، مما يقتضى اقتصار



رقابته على الحالات الواضحة للخطا الفنى واجتنابه البحث فى الاخطاء اليسيرة ، وبالإضافة الى ذلك فان التقدم العلمى يتطلب قنرا من حرية البحث والتجربة وهو ما لا يتوافر اذا كان رجل الفن مسئولا عن كل أخطائه ولو كانت تافهة يسيرة . وهذا الرأى بدوره معيب : فقد تقدم أن التفرقة بين الخطا الفنى والخطا المادى غير ذات سند من القانون ، ثم انها صعبة التطبيق ، يشهد بذلك أن ما يعد رأى البعض خطا فنيا يكون عند غيرهم خطا مادى ، مثال ذلك عدم نقل المريض الى المستشفى فى الوقت الملائم او اغفال استدعاء اخصائى لعلاج او ابداء مشورته ، وفى النهاية فان التفرقة بين الخطا الجسيم والخطا اليسير عسيرة التطبيق ، فليس ثمة ضابط واضح تعتمد عليه مما يخشى معه أن ينتهى بها الامر الى تحكم لا تضبطه قواعد القانون .

والرأى عندنا ان هذه التفرقة لا محل لها ، وانه يتعين أن يطبق على الاخطاء الصادرة عن رجال الفن فى مباشرتهم أعمال مهتهم القواعد العامة التى تحدد عناصر الخطا غير العمدى ، وليس فى ذلك ما يعقد عمل القاضى أو يهدد التقدم العلمى : فثمة قواعد مستقرة فى كل أو فن . وثمة مجال تقديرى تعترف به هذه القواعد او تقرره الاصول العلمية العامة . فالخطا المتعلق بتطبيق القواعد المستقرة تنشأ عنه المسؤولية سواء أكان يسير أم جسيما ، ولا صعوبة تواجه القاضى حين يكشف عن هذه القواعد ، اذ هى معروفة واضحة ، وفى استطاعة الخبير ان يبرزها للقاضى ، وليس من شأن هذه المسؤولية أن تهدد التقدم العلمى ، اذ هذه القواعد راسخة ، وهى فى الغالب ليست محل خلاف ، ويفترض البحث العلمى غالبا التسليم بها ، وسواء ان يتخذ الخطا صورة الجهل بها أو سوء فهمها اساءة تطبيقها . أما ما تقرره هذه القواعد أو الاصول العلمية من مجال تقديرى فلا شأن للقضاء به ، اذ يعترف العلم بما يدور فيه من خلاف ويفترض قنرا من الصحة فى الاراء المختلفة التى تتنازع ، ومن ثم فلا يتوافر الخطا اذا أخذ رجل الفن برأى محل خلاف أو برأى مرجوح طالما ان له - فى تقديره من أخذ به - السند العلمى القوى ،

ولا يتوافر الخطأ كذلك اذا أخذ رجل الفن برأى مبتكر طالما كان مقتنعا بصوابه ، بل ان القواعد الراسخة فى العلم قد توضع النقاش اذا كانت الاصول العامة فى البحث العلمى تجيز الاسلوب الذى نوقشت به ، نى تعترف بالطابع للاسانيد التى اعتمد عليها الطعن فى هذه القواعد .

ونعتقد ان حسم الصعوبات التى تثور فى العمل يغدو ميسرا اذا اعتمد القاضى على معيار « رجل الفن المعتاد » ، وقدر مدى تقيده بالقواعد العلمية او الفنية التى احاطت برجل الفن المتهم ، اذ يخلص له بذلك ان ثمة قواعد واصول لا يتسامح فيها « رجل الفن المعتاد » ، وثمة قواعد واصول لا يجد حرجا فى الخروج عليها والتصرف فيها ، فخرج المتهم على الاولى يصف سلوكه بالخطأ ، ولا عبرة بكونه جسيما او يسير ، اما خروجه على الثانية فلا يقوم به الخطأ ، ويتعين فى تطبيق هذا المعيار ان تراعى ظروف المتهم ، وهذا يقود الى التشدد ان كان اخصائيا يحوز من العلم والخبرة مالا يحوزه غيره من رجل فنه او كان يعمل فى مكان مجهز بالمعدات العلمية الفنية . . . . . ويتضح بذلك ان المعيار الذى يقاس به خطأ رجل الفن هو بعينه المعيار العام للخطأ غير العمدى ، وكل ما يتميز به هو وصف « رجل فن معتاد » ، ولا يعدو ذلك غير ان يكون اعتدادا بنوع من ظروف المتهم على النحو الذى فصلناه فى دراسته المعيار العام للخطأ غير العمدى .

#### ١٧ - عوامل انتقاء الخطأ : ينتفى الخطأ بانتفاء أحد عناصره:

فاذا ثبت ان المتهم لم يخل بواجبات الحيطة والحذر التى يفرضها القانون وان الشخص المعتاد لو كان فى مثل ظروفه لتصرف على ذات النحو الذى تصرف به فلا وجه لنسبة الخطأ اليه . وحين لا يتوقع المتهم الوفاة ويثبت انه لم يكن فى استطاعته توقعها - ولم يكن ذلك من واجبه - لانها فى ذاتها غير متوقعة فلا ينسب اليه الخطأ كذلك . واذا توقع الوفاة ولكن لم تتجه اليها اراسته ولم يكن فى وسعه اتخاذ الاحتياطات التى من شأنها ان تحول دون حدوثها فلا وجه لنسبة الخطأ اليه . وثمة سببان يؤثران

بصفة خاصة على عناصر الخطأ . وهما : خطأ المجنى عليه والخطأ المشترك بين المتهم وغيره .

١٨ - خطأ المجنى عليه : القاعدة ان خطأ المجنى عليه لا ينفى لذاته

خطأ المتهم ، فمن التصور ان تكون وفاة المجنى عليه راجعة الى عوامل متعددة يتمثل أحدها في سلوك المتهم وثانيهما في سلوك المجنى عليه ويكون كل منهما مشوباً بالخطأ ، ومن ثم تعين ان يتجه البحث الى التساؤل عما اذا كان من شأن خطأ المجنى عليه التأثير على أحد عناصر خطأ المتهم بما ينفىه ام لم يكن من شأنه ذلك ، ويعنى ذلك ان اثر خطأ المجنى عليه انما يكون عبر تأثيره على خطأ المتهم : فان نفاه انتفت مسئولية المتهم عن جريمة القتل غير العمدى ، وان بقاء ظلت مسئوليته قائمة .

فاذا كان خطأ المجنى عليه من الغرامة والشذوذ والجسامة على نحو لا يستطيع معه المتهم توقعه مما يجعل الوفاة التي تترتب عليه متوقعة بدورها فان أحد عناصر الخطأ ينتفى بذلك ، وهو استطاعة المتهم توقع النتيجة الاجرامية ووجوب ذلك عليه . ويمكن في هذه الحالات القول بان خطأ المجنى عليه قد استغرق خطأ المتهم وكان كافياً بذاته لاحداث النتيجة ، وان وفاة المجنى عليه ترجع الى خطئه وحده . وقد قررت محكمة النقض في أحكام عديدة ان هذا النوع من الخطأ ينفى علاقة السببية بين فعل المتهم ووفاة المجنى عليه ، ولعل الادنى الى المنطق أنه ينفى - كما تقدم خطأ المتهم - ولكن يفسر قضاء المحكمة ربطاً بين علاقة السببية والخطأ واعتبارها حصول النتيجة على نحو يوصف فيه مسلك المتهم ازاءها بالخطأ أحد عناصر هذه العلاقة ، وعلى حد تعبيرها فان علاقة السببية تقتضى خروج المتهم فيما يرتكبه بخطئه عن دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلوكه والتصون من أن يلحق عمله ضرراً بالغير ، وبذلك فقد صار الخطأ في رأى محكمة النقض عنصر فى معيار علاقة السببية ، مما يعنى أن خطأ المجنى عليه اذا كان من شأنه ذنى خطأ المتهم فهو ينفى فى الوقت ذاته أحد عناصر علاقة السببية :

فنوم المجنى عليه فوق قضبان السكة الحديد مما أدى الى ان دهمه التطار .  
ووقوفه فوق البالات التي تحملها سيارة نقل مما أدى الى اصطدام رأسه  
بكوبرى علوى وموته ، وظهوره فجأة أمام السيارة التي يقودها المتهم ونفى  
مسافة تقل عن متر ، عوامل لا يستطيع المتهم ان يتوقعها ولا يجبر عاينه ذلك ،  
مما ينفى احد عناصر الخطأ المسند الى المتهم .

ولكن اذا كان خطأ المجنى عليه غير مؤثر على أى من عناصر الخطأ  
المسند الى المتهم بحيث أبقاها جميعا متوافرا فان مسئولية المتهم تظل  
قائمة لان أركانها ما زالت متوافرة ، وفى ذلك تقول محكمة النقض خطأ  
المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم ما دام ان هذا الخطأ لم يترتب عليه  
انتفاء احد الاركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة الى المتهم ، :  
فاذا تراخى المجنى عليه فى علاج نفسه ، أو أهمل فى ذلك ، أو رفض  
بتر ساقه ، أو لم يذعن لطلب اخلاء المنزل الايل للسقوط الذى يسكنه .  
فهذه عوامل يستطيع المتهم توقعها ويجب عليه ذلك ، ومن ثم يكون فى  
استطاعته ومن واجبه توقع الوفاة التي ساهمت هذه العوامل فى احدثها  
مما يعنى توافر الخطأ لديه بالنسبة لها ومسئوليته عنها .

ويدخل تقدير خطأ المجنى عليه فى سلطة محكمة الموضوع انتهى يتعين  
عليها أن تفحصه فى ضوء الوقائع التي صدر فيها ، وترى ما اذا كان من  
شأنه نفي خطأ المتهم ام لم يكن شأنه ذلك ، ويجب ان يكون بيانها فى  
هذا الشأن واضحا : فاذا قرر الحكم اسهام المجنى عليه فى الخطأ بغير ان  
يكشف عن نوع هذا الخطأ ومداه كان ذلك الحكم مشوبا بالقصور .

١٩ - الخطأ المشترك بين متهمين أو أكثر : يخضع هذا الخطأ  
لذات حكم خطأ المجنى عليه : فالقاعدة ان وفاة المجنى عليه يمكن ان ترجع  
الى فعلين صادرين مختلفين ، ويكون مسلك كل منهما مشوبا بالخطأ .  
فاذا كان الفعل الصادر عن احد المتهمين مقوقعا من المتهم الآخر بحيث كان  
فى استطاعته ومن وجبه توقعه فهو لا ينفى خطئه وبالتالي لا ينفى  
مسئوليته ، اما اذا كان - بالنظر الى الظروف التي صدر فيها - غير



مقترح بحيث لم يكن فى استطاعة المتهم الاخر ومن واجبه توقعه فهو  
ينفى خطاءه وتبعاً لذلك ينفى مسئوليته عن وفاة المجنى عليه ، وتنحصر  
هذه المسئولية فيمن ظلت عناصر الخطأ متوافرة فى حقه .

وقد قررت محكمة النقض فى قاعدة عامة بأنه « يصح فى القانون  
ان يقع حادث القتل الخطأ بناء على خطاين من شخصين مختلفين ولايسوغ  
القول بأن احد الخطاين ينفى المسئولية عن مرتكب الاخر » . وهذه القاعدة  
يتعين ان تطبق فى ضوء التفرقة التى سلفت الإشارة اليها . وتطبيقاً  
لذلك فاذا قاد شخصان سيارتهما بسرعة او بحالة ينجم عنها الخطر على  
حياة الجمهور فاصدما بالمجنى عليه وأوديا بحياته فكلاهما مسئول عن  
القتل غير العمد . ولا ينفى مسئولية مالك المنزل عن وفاة بعض سكانه  
نتيجة انهياره ادعائه بتقصير السلطات الادارية فى اتخاذ اجراءات  
اخلاء المنزل من سكانه .

٢٠ - القوة القاهرة والحادث الفجائى : تخضع جريمة القتل غير  
العمدى للقاعدة العامة التى تقضى بانتفاء المسئولية اذا كانت ثمة قوة قاهرة  
او حادث فجائى هو الذى دى الى وفاة المجنى عليه .

وتعنى القوة القاهرة محو ارادة المتهم بحيث لا تنسب اليه سوى  
حركة عضوية مجردة من الصفة الادارية ، كما لو جمع الحصان الذى  
يمتطيه فأصاب احد المارة فقتله او أصيب بشلل مفاجئ فوقع على طفل  
فاودى بحياته ، وفى ذلك تقول محكمة النقض « متى وجدت القوة القاهرة  
وتوافرت شرائطها فى القانون ، كانت النتيجة محمولة عليها وانقطعت  
علاقة السببية بينها وبين الخطأ ، وانتفت المسئولية عن أخطأ الا اذا  
كون خطؤه بذاته جريمة » . أما الحادث الفجائى فيعنى تحرد السلوك  
الارادى الذى صدر عن المتهم عن وصفى العمد والخطأ . وتدخل فى نطاقه  
جميع الحالات السابقة التى قلنا فيها ان سلوك المتهم قد صدر فى ظروف  
انتفت فيها أحد عناصر الخطأ كما لو كان خطأ المجنى عليه او الغير  
نافياً خطأ المتهم .



٢١ - علاقة السببية : على الرغم من أن علاقة السببية هي أحد عناصر الركن المادى للقتل غير العمدى وتخضع لاحكام مشتركة فى نوعى القتل ، فانه لا مناص مع ذلك من الاشارة اليها فى هذا الموضع لما قدمنا من أن محكمة النقض تمزج بينها وبين الخطأ فتعتبره أحد عناصر معيارها . تمثل علاقة السببية عنصرا جوهريا فى القتل غير العمدى : فاذا انتفت لم يكن للمسئولية عن هذه الجريمة موضع : لا باعتبارها جريمة تامة ، لانه ينقصها أحد عناصرها ، ولا باعتبارها شروعا ، اذ لا شروع فى الجرائم غير العمدية . ولكن يجوز ان يسأل المتهم عن الجروح التى أصابت جسد المجنى عليه - قبل أن تتضخم اثارها فتقضى الى الوفاة - وثبت توافر علاقة السببية بينها وبين الفعل ، وتمثل المسئولية عن هذه الجروح القدر المتيقن الذى يمكن نسبته الى المتهم . وابرزا لاهمية علاقة لسببية تقول محكمة النقض : رابطة السببية بين اصابات المجنى عليه ووفاته ركن فى جريمة القتل الخطأ كما هى معروفة فى المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات ، وهى تقضى أن يكون الخطأ متصلا بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ بما يتعين اثبات توافره بالاستناد الى دليل فنى لكونه من الامور الفنية البحث .

وقد سلفت الاشارة الى معيار علاقة السببية الذى تاخذ به محكمة النقض فى الجرائم غير العمدية : فهى علاقة مادية تبدأ بفعل التسبب وترتبط من الناحية المعنوية بخروج المتهم فيما يرتكبه بخطئه عن دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلوكه والتصور من أن يلحق عمله ضررا بالغير . وقد أوضحنا هذا المعيار بأنه يقوم على عنصرين : عنصر مادى قوامه اشتراط أن يكون فعل المتهم عاملا ساهم فى احداث النتيجة ، وعنصر معنوى قوامه توافر صلة بين ارادة المتهم والنتيجة على النحو توصف معه الارادة بالنسبة الى النتيجة بأنها مشوبة بالخطأ ، وقد ترتب على ذلك كما قدمنا أن العوامل التى تنفى الخطأ توصف كذلك بأنها نافية لعلاقة السببية .

وبالنظر الى أهمية علاقة السببية فانه يجب أن يثبتها حكم الادانة فى وضوح وصراحة ، والا كان قاصر البيان : فلا يكتفى قوله فى اجمال ، ان الاسباب النارية اودت بحياة المجنى عليه ، . وحين تكون علاقة السببية ذات طابع فنى أى يكون التحقق من وجودها أو انتفائها مرتبها بتطبيق قواعد علمية أو اصول فنية كما لو كانت صلة طبية من اصابات المجنى عليه ووفاته فان الحكم يجب أن يستظهر توافر علاقة السببية أو انتفائها من واقع الدليل الفنى كالتقرير الطبى مثلا .

ولقول بتوافر علاقة السببية هو فصل فى مسألة موضوعية باعتباره يعتمد على تقدير الوقائع التى تتكون بها الحلقات السببية التى تربط بين الفعل والوفاة . ولكن لمحكمة النقض الرقابة على قاضى الموضوع من حيث الفصل فى أن أمرا معيناً يصلح قانوناً لان يكون سبباً لنتيجة معينة أو لا يصلح ، مما يعنى أن لها الرقابة على معيار علاقة السببية الذى أخذ به القاضى ، وذلك وأضح من حرصها على تحجيد هذا المعيار وصياغته .

## ٢٢ - المساهمة الجنائية فى القتل غير العمدى : قد يفضى قتلان -

كل منهما مستقل عن الآخر - الى احدث وفاة شخص ، كما لو أسرع شخصان بسيارتهما فصدا انسانا وأوديا بحياته ، فى هذه الحالة تقوم بكل فعل جريمة قتل غير عمدى على حدة ، ولا تحسب هذه الحالة من قبيل المساهمة الجنائية . ولكن تقوم المساهمة الجنائية اذا تحققت « وحيدة الجريمة » التى انصرفت اليها أفعال المساهمين .

وتتضمن المساهمة الجنائية صورتين : المساهمة الاصلية وتفترض أن المتهمين قد قاموا بدور رئيسى فى تنفيذ الجريمة ، والمساهمة التبعية التى تفترض أن بعض المتهمين قام بدور فى تنفيذ الجريمة الى جانب متهم أو أكثر قام بالدور الرئيسى .

ولا صعوبة فى تصور المساهمة الاصلية فى القتل غير العمدى ، كما لو اطلق شخصان - بعد تفاهم بينهما - النار على شئ ظناه حيوانا

فإذا به به انسان يموت برصاص أحدهما أو برصاصهما معا ، فى هذا  
الفرض يسألان كفاعلين لقتل غير عمدى .

ولكن اختلفت الاراء فى شأن المساهمة التبعية ، وما اذا كانت  
متصورة فى الجرائم غير العمدية بصفة عامة : فاذ أمر مالك السيارة  
قائدها بالاسراع فدهم أحد المارة وقتله ، أو سلم سيارته لشخص يعلم  
أنه لا يحسن القيادة فصدم انسانا وأودى بحياته ، أو عار المتهم شخصا  
سلاحا وهو يعلم نه لا يحسن الرماية به فقتل انسانا : هل يسأل معطى  
الأمر باعتباره شريكا بالتحريض على قتل غير عمدى ومعيير للسيارة أو  
السلاح باعتباره شريكا بالمساعدة فى قتل غير عمدى .

ذهب رأى الى عدم صلاحية الجرائم غير العمدية محلا للمساهمة  
التبعية ، وأهم حجة أن من أركان هذه المساهمة القصد الجنائى ، وهو  
ملا يتصور توافره لدى مساهم فى جريمة غير عمدية ، ولكن ليس معنى  
ذلك أن ينجو هذا المساهم من المسئولية ، بل إنه اذا أثبت أن فعله  
كان من بين العوامل التى أدت الى حدوث لنتيجة وتحقق الخطأ لديه كان  
مسئولا عنها كفاعل لها مع غيره ، فاستبعاد المساهمة التبعية يعنى أن  
تحل محلها المساهمة الاصلية . ولا تناقض فى ذلك : فالأولى تتطلب  
القصد والثانية لا تتطلبه . ويستند هذا الرأى كذلك الى استعمال الشارع  
عبارات واسعة فى النصوص الخاصة بالجرائم غير العمدية ، فالنص الخاص  
بالقتل غير العمدى ( المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ) يقرر صفة الفاعل  
لمن تسبب فيه . وهذه العبارات تتسع لكل درجات المساهمة فى الجريمة .  
وتتبنى محكمة النقض هذا الرأى : فقد قضت بأنه اذا سلم صاحب السيارة  
قيادة سيارته الى شخص يعلم أنه غير مرخص له فى القيادة فصدم هذا  
الشخص انسانا فأمامته كان صاحب السيارة مسئولا عن القتل الخطأ .

ونعتقد أن المساهمة التبعية متصورة فى الجرائم غير العمدية : ذلك  
أن نصوص القانون الخاصة بالمساهمة التبعية قد صيغت بحيث تتسع

لجميع الجرائم دون تفرقة بين العمدية منها وغير العمدية ، فمن غير المقبول أن يقيّد مطلق النص دون سند من القانون . وبالإضافة إلى ذلك فليس في طبيعة الجرائم غير العمدية ما يجعلها تأبى المساهمة التبعية إذ كل ما يتطلبه القانون هو أن تتوافر في شخص الشريك العناصر المعنوية المتطلبة لقيام الجريمة ، فإن توافرت إلى جانبها العناصر المادية للمساهمة التبعية فلا سند يبرر إنكارها ، ونحن لا نستطيع أن نتطلب القصد الجنائي لديه لأن طبيعة الجريمة تأبى ذلك ، ثم إنه ليس من المقبول أن تقتطّب لدى الشريك مالا تتطلبه لدى الفاعل . وفي النهاية فإن القصد الجنائي ليس ركنا للمساهمة التبعية ، ذلك أن كل ما يتطلبه القانون هو توافر « رابطة ذهنية » تجمع بين المساهمين ، وتحقق هذه الرابطة إذا توافر الخطأ لدى كل مساهم وانصرفت عناصره إلى ذات الماديات الإجرامية . وقد أخذت بهذا الرأي قديما محكمة النقض ثم عدلت عنه .

وإذا توافرت عناصر المساهمة التبعية لدى المتهم وقع العقاب عليه ولو كان الفاعل الأصلي غير معاقب لانتفاء الخطأ لديه ، ونقول بهذا الحكم تطبيقا للمبادئ العامة وقياسا على ما نصت عليه المادة ٤٢ من قانون العقوبات : فإذا أخبر شخص عمالا يشتغلون في هدم منزل بعدم وجود مارة في الطريق وأمرهم بالقاء خشبة فلما ألقيها أصابت امرأة تجلس على عتبة بيت مجاور كان هذا الشخص مسئولا على الرغم من أن العمال لا يسألون لانتفاء الخطأ لديهم ، وإذا سلم شخص حيوانا خطرا لصبي لا يقوى لصغره على السيطرة عليه فقتل الحيوان أحد المارة كان مسلم الحيوان وحده المسئول عن القتل غير العمدى .

٢٣ - عدم اعتراف الشارع بقرائن الخطأ : لا يعترف الشارع الجنائي بقرائن الخطأ ، وخطته في ذلك مختلفة عن خطة الشارع المدني ، وتستند خطة الشارع الجنائي إلى « مبدأ شخصية المسؤولية » الذي يفهمه في صورة مطلقة . وتطبيقا لذلك فإن القانون لا يفترض خطأ من ارتكب



فعلا ، بل يتعين اثبات ذلك الخطأ ، والمكلف بالاثبات هو سلطة الاتهام .  
فان لم يثبت خطأ المتهم تعيينه على القاضى أن يبرئه دون أن يطالبه  
بإثبات أنه لم يأت خطئه ولكن هذا المبدأ لا يحول دون أن يسأل شخص  
عن وفاة المجنى عليه التى ترتبت على فعل غيره اذا ثبت ارتكاب المتهم فعلا  
شابه خطأ وارتبط بالوفاة برابطة السببية : فاذا عبث الابن القاصر بسلاح  
فأصاب شخصا فقتله فان الاب يسأل عن الوفاة اذا ثبت ان وصول  
السلاح الى يد الابن وعبثه به راجع الى خطأ الاب بإهماله المحافظة على  
السلاح وابقائه بعيدا عن عبث ابنه .

٢٤ - اثبات توافر الخطأ فى حكم الادانة : لما كان الخطأ هو الركن  
المعنوى للقتل غير العمدى ، وبغيره يتحول الى قتل عرضى ولا تقوم من  
أجله مسئولية ، فانه يجب على محكمة الموضوع أن تثبت فى حكمها  
بالادانة وتورد الدليل عليه « مردودا الى أصل صحيح ثابت فى الاوراق » .  
ويتعين أن يكون البيان واضحا بحيث يمكن أن يستخلص منه الاقتناع  
بتوافر الخطأ ، والا كان حكمها قاصرا التسبب . وتنفيد المحكمة بأن  
يكون استخلاصها الخطأ متسقا مع المنطق ، غير مخالف للوقائع الثابتة  
فى الدعوى ، وتلتزم بأن يكون قولها مدعما ببيانات يمكن مراقبتها  
سلامتها . ولكن ذلك لا يعنى وجوب نكرها الخطأ لفظا او اشارتها الى  
احدى صوره التى حددها القانون طالما كانت الوقائع التى أثبتتها او  
سياق عبارتها ناطقا بثبوت الخطأ .

وتحديد الوقائع التى يرد عليها وصف الخطأ من شأن قاضى الموضوع  
ولا رقابة محكمة النقض عليه فى ذلك ، اذ ان ذلك بحث فى وقائع الدعوى  
وظروفها : فاذا اتخذ الخطأ صورة مخالفة للوقائع فان « محكمة الموضوع  
أن تستنتج حصول هذه المخالفة من أية قرينة فى الدعوى » . وليس  
للمتهم ان يتظلم الى محكمة النقض مما تراه محكمة الموضوع لدخوله فيما  
تملكه من حرية استخلاص الأدلة من ظروف الدعوى ، وما يقال  
فى شأن هذه الصورة للخطأ يصح على سائر صوره ، ونعتقد ان اسباغ

الخطأ على مسك المتهم هو تكييف قانوني ، ولذلك كان المنطق مقتضيا الاعتراف لحكمة النقض برقابة قاضي الموضوع في تحديده لهذا التكييف واستخلاصه عناصره وبيانها لضابطه ، فان انطوى قضاؤه على تشوية لفكرة الخطأ بتحديد عناصره أو ضابطه على نحو غير صحيح كان لحكمة النقض أن تردده الى الصواب .

## المبحث الثاني

### عقوبة القتل غير العمدى

٢٥ - تقسيم : القتل غير العمدى - من حيث العقوبة - نوعان : بسيط ومشدد ، ومعياري التمييز بينهما هو تجرده من الظروف المشددة أو توافر أحد هذه الظروف .

### المطلب الاول

#### عقوبة القتل غير العمدى البسيط

٢٦ - مقدار العقوبة : حدد الشارع هذه العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ( المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، الفقرة الاولى ) . وقد وضع الشارع حدا أدنى لعقوبة الحبس مرتفعا عن حده الأدنى العام فجعله ستة أشهر ، وقد اراد بهذا الحد تفادى الهبوط بالحبس الى حده الأدنى العام فيصير اقل من أن يتناسب مع جسامة هذه الجريمة وكونها تنطوى على امدار حياة بشرية ، أما الحد الاقصى العام للحبس فقد أبقاه دون تعديل . ووضع الشارع للغرامة حدا أقصى هو مائتا جنيه ، أما حدها الأدنى العام فقد أبقاه دون تعديل . ويمنح الشارع للقاضي سلطة تقديرية واسعة : فله أن يحكم بالحبس بوحده أو بالغرامة وحدها أو يجمع بينهما . وقد اراد الشارع بهذا السلطة الواسعة أن يتيح للقاضي مواجهة للحالات المتنوعة للقتل غير العمدى التي تختلف في ظروفها اختلافا كبيرا وتتفاوت من حيث جدارة المتهم بالتشديد أو التخفيف تفاوتاً ملحوظاً .

٢٧ - ضوابط استعمال القاضى سلطته التقديرية : يخضع التقدير القضائى لعقوبة القتل غير العمدى للضوابط العامة لاستعمال هذه السلطة ، فيجتهد القاضى فى جعلها متناسبة مع جسامة أركان الجريمة ، وبصفة خاصة مع جسامة الخطأ وجسامة المخاطر التى صاحبت تحقق النتيجة : فيجدر بالقاضى أن يميل الى تشديد العقاب اذا كان خطأ المتهم جسيما كما لو مصحوبا بالتوقع أو كان بالنظر الى الظروف التى صدر فيها الفعل متصفا بجسامة خاصة كما لو كان المتهم محملا بالتزام خاص برعاية المجنى عليه ، أو كان صاحب مهنة وتمثل الخطأ فى اخلال بالتزام مرتبط بممارسة هذه المهنة ولو كان الخطأ فى ذاته يسيرا ، فأصحاب المهن يحملون فى نطاق مهنتهم بالتزامات تزيد عما يحمله فى هذا النطاق سواهم . ويجدر بالقاضى أن يميل الى تشديد العقاب اذا عانى المجنى عليه قبل وفاته الاثما شديدة ، وإن يميل كذلك الى تشديدها اذا صاحب تحقق الوفاة حلول مخاطر صارت حياة الغير وتتطلب مواجهتها اتخاذ احتياطات خاصة ، ويجدر به أن يميل الى التشديد اذا كان المجنى عليه حدثا .

ومن بين الاعتبارات التى تميل بالقاضى الى تخفيف العقاب صدور خطأ من المجنى عليه أو من الغير يسهم فى تحقيق النتيجة ، وكون المتهم قد أصيب بجراح فى ذات الحادث ، وبقدر ما تزداد جسامة هذه الجراح يزداد المدى الذى يتجه اليه التخفيف ويميل القاضى الى تخفيف العقاب كذلك اذا نالت المتهم اضرار ملحوظة كما لو مات ابنه فى ذات الحادث .

### المطلب الثانى

#### عقوبة القتل غير العمدى المشددة

٢٨ - بيان الظروف المشددة للقتل غير العمدى وتفاصيلها :

نصت على هذه الظروف الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات : فنصت الفقرة الثانية على أن تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين اذا وقعت الجريمة

نتيجة اخلال الجانى اخلا لا جسيما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطيا مسكرا أو مخدرا عند ارتكبه الخطأ الذى ينبج عنه الحادث و نكل عن مساعدة من وقعت عليه الرجيمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك . ونصت الفقرة الثالثة على أن تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنين إذا نشأ عن الفعل وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص ، وأضافت الى ذلك هذه العقوبة أنه إذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة فى الفقرة السابقة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنين .

والظروف السابقة يمكن تأصيلها بردها الى أقسام ثلاثة : ظروف ترجع الى جسامه الخطأ ، وهى التى نصت عليها الفقرة الثانية ، وظروف ترجع الى جسامه النتيجة الاجرامية ، وهى التى نصت عليها الفقرة الثالثة فى صدرها ، وظروف ترجع الى اجتماع جسامه الخطأ وجسامه الضرر ، وهى التى نصت عليها هذه الفقرة فى شطرها الاخير .

وهذه الظروف حديثة عهد فى التشريع المصرى : فقد أضيفت بمتنقى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، وجاء تعليلا لذلك ، تطور أسباب الحوادث فى العصر الحديث بسبب كثرة الآلات الصناعية ولتعدد نواحي النشاط الاقتصادى فى الحياة اليومية حتى وصلت الحوادث فى بعض الاحيان الى ما يشبه الكوارث لكثرة عدد الضحايا ، وقد رأى الشارع أنه بذلك يمكن درء أسباب كثيرة من النكبات والحوادث التى تهدد حياة المواطنين الامنين .

## ٢٩ - الظروف المشددة التى ترجع الى درجة جسامه الخطأ:

هذه الظروف هى : الخطأ المهنى التجسيم والسكر أو التخدير والنكل عن مساعدة المجنى عليه . وحينما يتوافر أحد هذه الظروف فإن عقوبة القتل غير العمدى تصير الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين والغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . وهذا التشديد وجوبى . ويبقى القتل غير العمدى على



الرغم منه جنحة . اذ ما زالت عقوبة الحبس والغرامة ، وهما دائماً عقوبتا جنح .

ونحدد فيما يلى مدلول كل ظروف من هذه الظروف .

٣٠ - الخطأ المهني الجسيم : يفترض هذا الظروف توافر شرطين :  
اولهما أن المتهم يشغل وظيفة أو يمارس مهنة أو حرفة ، وثانيهما انه قد  
أخل اخلايا جسيما بما تفرضه عليه أصول هذه الوظيفة و المهنة أو الحرفة .

ويعنى الشرط الاول أن المتهم فى أحد وضعين : أنه يشغل وظيفة أو  
انه يمارس مهنة أو حرفة . فان كان يشغل وظيفة ، فسواء أن تكون  
وظيفة عامة أو خاصة ، فيتوافر الظروف بالنسبة لموظف فى مشروع  
خاص واذا كان المتهم يمارس مهنة أو حرفة فيتعين ان تكون مباشرتها  
خاضعة لقواعد يلتزم بها من يمارسونها ، وسواء أن تكون هذه القواعد  
قانونية أو مستمدة من العلم أو الفن الذى تمارس هذه المهنة أو الحرفة وفقا  
له . والفرق بين المهنة والحرفة أن الاولى تمارس بأعمال ذهنية ، والثانية  
تمارس بأعمال يدوية ، وقد أراد الشارع باستعمال اللفظين معا أن يحيط  
بجميع الاعمال الحرة المنظمة وفقا لقواعد الزامية لمن يمارسونها . ويترتب  
على هذا الشرط انه لا محل للظروف المشدد اذا كان المتهم لا يشغل وظيفة  
ولا يمارس مهنة أو حرفة منظمة على الوجه السابق .

ويفترض الشرط الثانى أن يكون قد صدر عن المتهم اخلايا جسيم  
بما تفرضه أصول الوظيفة أو المهنة أو الحرفة : فلا يتوافر للظروف المشدد  
اذا كان ما صدر عنه اخلايا بقواعد الحذر والاحتياط التى يلتزم بها الناس  
كافة ، ولا يتوافر كذلك اذا كان الاخلايا بأصول الوظيفة أو المهنة أو  
الحرفة غير جسيم . وقاضى الموضوع هو المنوط بتقدير جسامة الخطأ ،  
والقول بأنه قد بلغ القدر من الجسامة الذى يبرر اعتبار الظرف المشدد  
متوافرا . ومن أعم الحالات التى يعد الظروف المشدد متوافرا فيها حسالة  
ما اذا انطوى الخطأ على اغفال القواعد الاولى والبدئية التى تحكم مباشرة

الوظيفة أو المهنة أو الحرفة والنسبة تعارف عليها من يمارسونها واستقر  
عرفهم على عدم التسامح مع من يجهلها أو يخل بها .

وغنى عن البيان أية يتعين - بالإضافة الى الشرطين السابقين -  
أن تتوافر أركان القتل غير العمدى كافة ، وأهمها وفاة المجنى عليه وعلاقة  
السببية بين الفعل المشوب بالخطأ والوفاة .

٣١ - السكر أو التخدير : يتطلب هذا الظرف توافر شرطين : أن  
يكون المتهم فى حالة سكر أو تخدير ، وأن تكون هذه الحالة معاصرة  
ارتكاب الفعل الذى شابه الخطأ وأفضى الى وفاة المجنى عليه . وعلة  
اعتبار الخطأ فى هذه الحالة جسيما أن السكر أو التخدير يقلل من الوعي  
ويضعف من سيطرة الارادة فينقص تبعا لذلك من قدرة المتهم على اتخاذ  
أساليب الاحتياط والحذر التى كان من شأنها أن تحول دون حدوث الوفاة ،  
وبالإضافة الى ذلك فالفرض أن المتهم قد أقدم على تصرف خطر - وهذه  
الخطورة مستخلصة من كونه أفضى الى وفاة انسان - وقد كان ذلك حريا  
به أن يتخزع عند الاقدام عليه بحذر خاص : فاذا كان لم يقتصر على  
اغفال الحذر ، وإنما أضاف الى ذلك أن وضع نفسه باختياره فى ظروف  
تجعله عاجزا عن اتخاذ أى احتياط ، بل وتقوده الى الخلل فى التقدير  
والاندفاع فى الفعل فهو يكشف بذلك عن شخصية شديدة الاستهتار بحياة  
الناس . ويتطلب الشرط الاول أن يكون السكر أو التخدير اختياريا ، اذ لو  
كان غير اختيارى فهو لا يسأل عنه ولا يزيد تبعا لذلك من خطئه . ويتعين  
أن يفضى السكر أو التخدير الى النقص فى الوعي ومدى تحكمه فى ارادته ،  
اذ بذلك يتصور أن يكون له تأثيره على مدى جسامه خطئه ، ولكن ذلك  
لا يعنى وجوب أن يؤدى الى فقد الوعي تماما ، فانحرافه كان لتحقيق  
علة التشديد . ويتطلب الشرط الثانى أن تكون حالة السكر أو التخدير  
معاصرة لحظة ارتكاب الفعل الذى اقترن بالخطأ ونجمت عنه وفاة المجنى  
عليه ، اذا أن هذه المعاصرة هى التى تسمح بالقول بأن هذه الحالة قد  
صارت عنصرا فى الخطأ تنعكس عليه فتزيد من جسامته .

٣٢ - النكول عن المساعدة : يتوافر الظرف المشدد اذا كان الجانى قد « نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طب المساعدة له مع تمكنه من ذلك ، • ويفترض هذا الظرف انه كان فى استطاعة المتهم الحيلولة دون حدوث النتيجة الاجرامية ( أى وفاة المجرى عليه ) سواء بوسائله الخاصة أو عن طريق الاستعانة بالغير ، ولكنه لم يفعل • ويبرر التشديد انه أضاف الى خطئه الاول خطأ ثانيا متمثلا فى اخلاله بالتزام قانونى مفروض على كل من أقدم على تصرف خطر بان يدرا الاثار الضارة لتصرفه : فالغرض انه قد أتى تصرفه مخلا بواجبات الحيطة والحذر العامة فحقق بذلك عناصر الخطأ ، ولما تكشفت له مخاطر تصرفه وكان فى وسعه درؤها أبدى استهانة بها وتركها غير مكترث فأهدرت حياة غيره وحقق بذلك عناصر خطأ جديدة • فعلة جسامه الخطا هي تعدده •

ويتطلب هذا الظرف أن يكون فى استطاعة المتهم تقديم المساعدة الى المجرى عليه ، وأن يكون من شأن هذه المساعدة انقاذ حياته • فلا تشديد حيث لا تكون لدى المتهم الخبرة التى يقتضيها تقديم المساعدة ولا يكون فى استطاعته أن يستعين بشخص لديه هذه الخبرة ، ولا محل للتشديد كذلك اذا كان تقديم المساعدة متطلبا تعريض المتهم حياته أو سلامة بدنه للخطر • ويتعين أن يكون من شأن مساعدة المتهم انقاذ حياة المجرى عليه، فاذا كان قد مات فور الحادث أو صار مهددا بالموت الحال وسارع المتهم بالفرار قبل أن يتحقق ذلك فلا يتوافر الظرف • ولكن يتوافر الظرف اذا لم يقدم المتهم كل المساعدة التى كانت كافية لانقاذ حياة المجرى عليه وكانت فى استطاعته : فاذا كانت جراح المجرى عليه تقتضى نقله الى مستشفى وكان ذلك فى استطاعة المتهم ولكنه اكتفى بنقله الى بيته حيث ضمد له هذه الجراح فان الظرف بذلك •

وغنى عن البيان ان هذا الظرف يفترض توافر كل اركان القتل غير العمدى ، ومن أهمها ثبوت خطأ المتهم وتوافر علاقة السببية بين فعله الخطر الذى صار يهدد حياة المجرى عليه : فاذا صار سبب ما ( كخطأ

المجنى عليه غير المتوقع ) ، نفى خطأ المتهم أو نفى علاقة السببية فان نكول المتهم عن تقديم المساعدة لا تقوم به مسئولية مشددة أو غير مشددة عن قتل غير عمدى .

### ٣٣ - الظروف المشددة المتوقف على درجة جسامته الضرر :

جعل الشارع من تعدد ضحايا القتل غير العمدى بحيث يزيدهم على الثلاثة ظرفا مشددا يجعل عقاب هذه الجريمة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنين . وعلة التشديد ضخامة الضرر الذى انزلته الجريمة بالمجتمع ، وبالإضافة الى ذلك فان تعدد ضحايا الجريمة هو فى أغلب الاحوال قرينة على جسامته الخطأ .

ويترتب على توافر هذا الظرف أن تصير عقوبة الحبس وجوبية ، فلا محل للغرامة . وتظل الجريمة جنحة على الرغم من ارتفاع الحد الأقصى للحبس الى سبع سنين .

### ٣٤ - اجتماع جسامته الخطأ وجسامته الضرر : اذا توافر أحده

الظروف الثلاثة التى تعنى جسامته الخطأ وزاد عدد المجنى عليهم على ثلاثة كانت العقوبة الحبس الذى لا تقل مدته على سنة ولا تزيد على عشر سنين البالغة للجريمة على المجتمع مما يقتضى الارتفاع بالحبس الى هذا المقدار وتظل الجريمة جنحة .

## البَابُ الثَّانِي

أحكام النقض





## الفصل الأول

### الخطأ

#### الفـرع الأول

##### ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ

١ - توفر الخطأ بعدم التزام سائق السيارة السير على يمين الطريق :

\* السير على اليمين هو نظام عام مقرر في مصر ومتعارف عليه في كافة انحاء القطر ، وقد نصت عليه لائحة عربات الركوب الصادرة في ٢٦ يوليو سنة ١٨٩٤ في المادة ١٥ منها . واذا كانت لائحة السيارات لم تنص على هذا النظام فليس معنى ذلك أن سائق السيارة معفي من الخضوع له . على أن مخالفة سائق السيارة لهذا النظام ان لم تعتبر مخالفة للائحة معينة فانها تعتبر عدم احتياط في السير نظرا الى ما هو متعارف من أن الجهة اليسرى من الطريق يجب اخلاؤه لمن يكون قادما من الطريق العكسي . وهذا القدر من الخطأ كاف لمسائلة سائق سيارة مما يقع منه من الحوادث الجنائية نتيجة عدم احتياطه ، وذلك عملا بحكم المادتين ٢٠٢ و ٢٠٨ عقوبات . ولحكمة الموضوع أن تستنتج حصول هذه المخالفة من أية قرينة في الدعوى كقرينة وجود الجثة ملقاة بعد الحادث في وسط الطريق . وليس للمتهم ان يتظلم الى محكمة النقض مما تراه محكمة الموضوع في ذلك لدخوله فيما تملكه هي من حرية استخلاص الادلة من ظروف الدعوى .

( طعن رقم ٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٣١/١١/٢٣ ) .

٢ - توفر الخطأ بانحراف سائق عربة خلفية الى اليسار رغبة منه في ان يتقدم عربة امامه دون تبصر واحتياط .

\* اذا جاز لسائق عربة خلفية ان ينحرف الى اليسار رغبة منه في ان يتقدم عربة امامه فان هذا الجواز مشروط فيه طبعاً ان يحصل مع

التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كيلا يحدث من ورائه تصادم يؤدي بحياة شخص آخر . فاذا لم يأخذ السائق حذره كان تصرفه مشوبا بخطا من نوع ما يؤاخذ عليه القانون ولو انه في الاصل مرخص له بمقتضى اللوائح في الانحراف الى اليسار رغبة في ان يتقدم ما امامه من العربات لان هذا الترخيص المنصوص عليه في اللوائح مشروط فيه بنفس تلك اللوائح الا يترتب عليه ضرر للغير .

( طعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٣٤/٣/١٢ ) .

٣ - توفر الخطأ بترك الكمسارى الراكب على سلم السيارة .

✳ ما دام القانون صريحا في النهي عن ترك الناس يركبون على سلاطم السيارات . وما دام المتهم ( وهو كمسارى ) لا يتمسك في دفاعه بان تسيير السيارة وعلى سلمها بعض الركاب انما يرجع الى سبب قهري لم يكن في طاقته منعه باية وسيلة من الوسائل ، فانه لا ينفي الجريمة عنه ان يكون قوام دفاعه عدم استجابة البوليس الى طلب الشركة صاحبة السيارة مساعدتها في انزال الركاب الزائدين على العدد المقرر ركوبه فيها .

( طعن رقم ١٣٣٤ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٣/٥/٢٤ ) .

٤ - توفر الخطأ بالاهمال في المحافظة على الصغار سواء اكان الماهمل هو والد الطفل ام لم يكن .

✳ اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المتهم كان معه طفل لا يتجاوز السنتين من العمر فاهمل المحافظة عليه اذ تركه بمرده بجوار موقد غاز مشعل على ماء فسقط عليه الماء فحدثت منه حروق اودت بحياته . فان هذا المتهم يصح عقابه على جريمة القتل الخطا على اساس ان التقصير الذي ثبت عليه يستوجب ذلك سواء اكان هو والد الطفل ام لم يكن .

٦ طعن رقم ١٨٩١ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٤١/١١/٣ .



٥ - نص م ٢٤٤ ع - عام تشمل عبارته الخطأ بجميع صورته ودرجاته .

✳ ان الثانون قد نص فى المادة ٢٤٤ عقوبات على عقاب « كل من تسبب فى جرح أحد من غير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن أهمال أو عن عدم انتباه أو عن عدم مراعاة اللوائح ... » وهذا النص ولو انه ظاهر فيه معنى الحصر والتخصيص الا انه : فى الحقيقة والواقع نص عام تشمل عبارته الخطأ بجميع صورته ودرجاته ، فكل خطأ مهما كانت جسامته ، يدخل فى متناولها ، ومتى كان هذا مقراً فان الخطأ الذى يستوجب المساءلة الجنائية بمقتضى المادة ٢٤٤ المذكورة ، لا يختلف فى أى عنصر من عناصره عن الخطأ الذى يستوجب المساءلة المدنية بمقتضى المادة ١٥١ من القانون المدنى ما دام الخطأ ، مهما كان يسيراً ، يكفى قانوناً لتحقيق كل من المسئوليتين . واذ كان الخطأ فى ذاته هو لاساس فى الحالتين ، فان براءة المتهم فى الدعوى الجنائية لعدم ثبوت الخطأ المرفوعة به الدعوى عليه تستلزم حتماً رفض الدعوى المدنية المؤسسة على هذا الخطأ المدعى . ولذلك فان الحكم ، متى نفى الخطأ عن المتهم وقضى له بالبراءة للأسباب التى بينها ، يكون فى ذات الوقت قد نفى الاساس المقامة عليه الدعوى المدنية ، ولا تكون المحكمة فى حاجة لان تتحدث فى حكمها عن هذه الدعوى وتورد فيه أسباباً خاصة بها .

( طعن رقم ٦٨٧ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٣/٣/٨ ) .

٦ - عدم مراعاة اللوائح خطأ قائم بذاته تقترب عليه مسئولية المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه .

✳ ان قانون العقوبات اذ عدد صور الخطأ فى المادة ٢٣٨ قد اعتبر عدم مراعاة اللوائح خطأ بذاته تقترب عليه مسئولية المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه ولو لم يقع منه أى خطأ آخر .

( طعن رقم ٧٢٣ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٤/٥/٢٢ ) .

٧ - توفر الخطأ باهمال صاحب البناء في صيانتته مع اعلانه بوجود خلل فيه متى سقط على من فيه رلوا فان الخلل راجعا الى عيب في الشغل الغير مملوك له .

✳ اذا كان صاحب البناء مع اعلانه بوجود خلل فيه يخشى ان يؤدي الى سقوطه المفاجيء ، تد اهمل صيانتته حتى سقط على من فيه ، فلا ينفى مسئوليته عن ذلك ان يكون الخلل راجعا الى عيب في السفل الغير مملوك له . فانه كان يتعين عليه حين اعلن بوجود الخلل في ملكة ان يعمل على ابعاد الخطر عن كانوا يقيمون فيه سواء باصلاحه او بتكليفهم اخلاعه ، وما دام هو لم يفعل فان الحادث يكون قد نتيجة عدم احتياطة ويلزمه تبعته .

( طعن رقم ٢٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/٢/١٩ ) .

٨ - عدم اتباع لائحة السكة الحديد فيما توجيه من اسبقية المرور للقطارات ووجوب التثبت من خلو الطريق من القطارات يتوفر به ركن الخطأ .

✳ اذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهمين ( سائق سيارة وسائق قطار ) هي انهما تسببا بغير قصد ولا تعمد في قتل احد ركاب السيارة واصابة الباقيين بأن قاد الاول سيارته بسرعة ينجم عنها الخطر ولم نيتبه لمرور القطار ولم يمتثل لاشارة جندي المرور وقاد الثانى قطار الدلتا بسرعة دون ان ينبه المارة بالصفارة فتصادمت السيارة مع القطار وتسبب عن ذلك القتل والاصابة ثم برأت المحكمة الاول وادانت الثانى وكان كل ما جاء بحكمها من اسباب لتبرئته هو ما استخلصته من أنه لم يكن مسرعا السرعة الخطرة وأنه بغرض امكانه رؤية القطار قادما فهذا ما كان ليمنعه من متابعة السير طالما ان علامة التحذير عند التلاقى لم تكن ظاهرة له وتحرك القطار خافيا عليه وانه وان كان رأى جندي المرور يشير اليه فانه ما كان عليه ان يفهم من ذلك اكثر من وجوب وقوفه عند كشك المرور للتفتيش عليه فاذا هو كان قد تابع بسيرة على يمينه ان يقف كما قال

عند الكشك الواقع بعد المزلقان للتفتيش عليه تلبية للأمر كما فهمه ذاته لا يعتبر مخالفا لاشارة المرور فهذا الحكم يكون خاطئا الان كل ما ذكره من ذلك لا ينهض سببا للبراءة بل هو تلزم عنه الادانة لما يحمله فى طبيعته من الدليل على الخطأ الذى يقوم على عدم الانتباه والاهمال فان المقام هنا ليس مقام خطأ متعمد حتى يصح الاستدلال بالمنطق الذى سار عليه الحكم من ان المتهم لم ير بالفعل ولم يدرك بالفعل ولم يفهم بالفعل بل هو مقام عدم احتياط وتحرز وعدم انتباه وترو وعدم مراعاة اللوائح مما يكفى فيه كما هو مقتضى القانون هذا الصدد أن يكن المتهم فى الظروف التى كان فيها قد وقع منه خطأ ما كان له أثره فى الحادث \* غرؤيته مثلا السكة الحديد - وهو لا يقبل منه ان يقول انه لم يرها - معترضة طريقة كانت توجب عليه الا يقدم على عبور المزلقان قبل أن يمد بصره ذات اليمين وذات الشمال على طريق السكة الحديد ويتثبت هو من خلوها من القطارات \* فاذا كان قد شاهد عليها بالفعل قطارا والحكم لم ينف ذلك عنه فلا يحق له أن يفترض ان هذا القطار لم يكن فى حالة تحرك وانه مادام لم ينبه الى ان القطار كان اتيا نحوه يجرى على عجل فى الطريق المعدله فان الخطأ ليس خطأه لا يحق له ذلك وخصوصا اذا لوحظ ان القانون - كما هو مفهوم المادة ١٦ من لائحة السكة الحديد الصادر بها قرار وزير المواصلات فى ٤ مارس سنة ١٩٢٦ - قد جعل للقطارات حق الاسبقية فى المرور وفرض على كل من يريد أو يعبر السكك الحديدية أو المزلقانات ان يتثبت أولا من حلو الطريق الذى يعترضه والا عد متكبيا مرتكبيا لمخالفة معاقبا عليها \*

١ طعن رقم ١١٦٨ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/١١/١٠ \*

٩ - توفر الخطأ بترك حارس السكة الحديد عمله وابقائه المجاز مفتوحا حيث كان ينبغى أن يقفله \*

\* انه اذا صح أن مصلحة السكك الحديدية غير مكففة فى الاصل بأن تقيم حراسا على المجازات لدفع الخطر من قطاراتها عن يعبرون

خطوط السكك الحديدية ، الا أنها متى اقامت بالفعل حراسا لاقفائها كلما كان هناك خطر من اجتيازها ، وأصبح ذلك معهودا للناس ، فقد حق لهم ان يعولوا على ما أوجبه على نفسها من ذلك وأن يعتبروا ترك المجاز مفتوحا ايذانا للكانة بالمرور . فاذا ما ترك الحارس عمله ابقى المجاز مفتوحا حيث كان ينبغي ان يقفله فعمله هذا اعمال بالمعنى الواردة في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات تكون المصلحة مسئولة عما ينشأ عنه من الضرر للغير على ما قضت به المادة ١٥٢ من القانون المدني .

ولا محل هنا للتحدى بأن على الجمهور ان يحتاط لنفسه ، ولا للتحدى بنص لائحة السكك الحديدية على أنه لا يجوز اجتياز خطوط السكك الحديدية بالمجازات السطحية ( المزلقات ) عمومية كانت أو خصوصية أو ترك الحيوانات تجتازها عند اقتراب مرور القطارات أو القطارات أو عربات المصلحة - لا محل لذلك متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم لا تفيد أن سائق السيارة التي كان بها المجنى عليهم قد حاول المرور مع علمه بالخطر ، ولقد كان يكون لمثل هذا الدفاع شأن لو لم يكن هناك للمجاز حراس معينون لحراسته .

( طعن رقم ١١٦٨ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٤٧ ) .

١٠ - مخالفة العرف الذي يقضى بالتزام سائق السيارة السير على اليمين تتحقق به مخالفة لائحة السيارات .

✽ لا جدوى من القول بأنه لا توجد لوائح تقضى بأن يلتزم سائق السيارة السير على اليمين في اجتياز الميادين ويدور حولها ، فإن العرف، جرى بأن يلتزم سائقو السيارات الجانب الايمن من الطرق دائما . ومخالفة هذا العرف تتحقق به مخالفة لائحة السيارات إذ هذه اللائحة تنص على أنه لا يجوز سوق السيارات بسرعة أو بكيفية ينجم عنها بحسب ظروف الاحوال خطر ما على حياة الجمهور أو ممتلكاته . ( طعن رقم ٢٩٤ لسنة ١٨ ق - جلسة ٦/٤/١٩٤٨ ) .



١١ - اعتبار كل صورة من صور الخطأ الواردة في المادتين ٢٤٤ و ٢٣٨ ع خطأ قائما بذاته يترتب عليه مسئولية فاعله ولو لم يقع خطأ آخر .

\* ان المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لا نستلزم لعقاب الجاني بمقتضاها توافر جميع عناصر الخطأ الواردة بها بل هي تقضى بالعقاب ولو توافر عنصر واحد من هذه العناصر متى اطمأنت المحكمة الى ثبوته واذن فمتى كان الحكم قد أثبت توفر عنصرى عدم الاحتياط والاهمال في حق المتهم فلا يجديهما الجدل فيما أثبتته من عدم مراعاة المتهم للقوانين واللوائح كان له اثره المباشر في اتمام حصول الحادث اذ أن ذلك قد جاء زيادة في البيان ولم يكن بطبيعته دليلا يؤثر سقوطه من حساب الأدلة على سلامة حكمها .

( طعن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥١/٢/٢٧ ) .

١٢ - اعتبار كل صورة من صور الخطأ الواردة في المادتين ٢٤٤ و ٢٣٨ ع خطأ قائما بذاته يترتب عليه مسئولية فاعله ولو لم يقع خطأ آخر .

\* ان جريمة القتل الخطأ تتحقق في القانون بقيام بقيام أى نوع من أنواع الخطأ المبينة به متى كان هو علة الضرر الحاصل . فإذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم ولم تعتمد في هذه الادانة على السرعة وحدها بل على عدة أخطاء أخرى يكفى كل منها بذاته لتوافر ركن الخطأ كما هو معرف به في القانون - فلا يجديهما أن يجادل في أن النسيابة لم تستند اليه السرعة في القيادة حين رفعت الدعوى العمومية عليه .

( طعن رقم ١٢٨ لسنة ٢١ ق - جلست ١٩٥١/٣/٢١ ) .

١٣ - تجاوز قائد السيارة السرعة الذى يمكنه من ايقاف سيارته وتفادى الاصطدام بالسيارة التى تتقدمه يتحقق به ركن الخطأ .

\* اذا كان الحكم قد اخذ المتهم في جريمة الاصابة خطأ على تجاوزه الحد الذى يمكنه من ايقاف سيارته وتفادى الاصطدام بالسيارة التى



تقدمة ، فلا محل للنفي عليه ان القانون لم يقرر سرعة معينة في الجبهة التي وقع فيها الحادث حتى تصح مساءلته عن تجاوزه .

( طعن رقم ٤٤٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/١٢/٤ ) .

١٤ - تجاوز قائد السيارة حد السرعة الذي يمكنه من ايقاف سيارته وتفاذي الاصطدام بالسيارة التي تتقدمه يتحقق به ركن الخطأ .

\* متى كان الحكم قد أسس خطأ المتهم بالاصابة على اسرعه فلا يؤثر في قيام هذا الخطأ أن يكون الطاعن قد انحرف الى يساره او الى يمينه ، كما انه في حدود تقدير محكمة الموضوع أن تفصل فيما اذا كان انحراف المتهم الى اليسار من شأنه أن يؤدي او لا يؤدي الى مفاداة الحادث وهل اخطأ بهذا الانحراف و لم يخطئ .

( طعن رقم ١١٧١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٢/٣/٢٥ ) .

١٥ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائيا او مدنيا موضوعي .

\* أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائيا او مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى . فاذا استخلصت المحكمة مما اوضحته من الادلة ان المتهم اخطأ ، أو خالف ما تواضع عليه الناس اثناء المرور في الطرقات ، بان سار بسيارته مسرعا فوق شريط الترام فوقع منه الحادث الذي سئل عنه . فلا يقبل منه أن يجادل في ذلك لدى محكمة النقض .

( طعن رقم ٧٧٣ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٥٣/٥/٣ ) .

١٦ - اعتبار كل صورة من صور الخطأ الواردة في المادتين ٢٤٤ و ٢٣٨ ع خطأ قائما بذاته يترتب عليه مسئولية فاعله ولو لم يقع خطأ آخر .

\* أن الشارع اذ عدد صور الخطأ في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات اعتبر كل صورة من هذه الصور خطأ قائما بذاته يترتب عليه مسئولية فاعله ولم لم يقع منه خطأ آخر .

( طعن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/١٢/٦ ) .

١٧ - توفر الخطأ باهمال مفتش الصحة في اتباع التعليمات الصادرة لامثاله سواء اكانت قد صدرت قبل تعيينه ام بعد ذلك .

يجب ان المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لا تستلزم توافر جميع مظاهر الخطأ الواردة بها ، واذن فمتى كان الحكم قد اثبت توافر عنصر الاهمال في حق المتهم « مفتش صحة » بعد اتباعه ما يقضى به منشور وزارة الداخلية رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ الذى يقضى بارسال المعقورين الى مستشفى الكلب ، ولوقوعه فى خطأ يتعين على كل طبيب ان يدركه ويراعيه بغض النظر عن تعليمات وزارة الصحة - فان ما يثيره الطاعن من عدم العلم بهذا المنشور لصدوره قبل التحاقه بالخدمة لا يكو له أساس ، ذلك ان الطبيب الذى يعمل مفتشا للصحة يجب عليه ان يلم بكافة التعليمات الصادرة لامثاله وتنفيذها سواء اكانت قد صدرت قبل تعيينه ام بعد ذلك .

( طعن رقم ٧٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٣/٦/٣٠ ) .

١٨ - ركن الخطأ فى جريمة القتل الخطأ - صورة واقعة يتحقق بها هذا الركن .

يجب متى كان مفاد ما اثبته الحكم مستخلصا من أقوال شاهدي الرؤية ومن المعاينة - ان المجنى عليه وزميله - وكل منهما يركب دراجته - كانا ملتزمين الجانب الايمن من الطريق بالنسبة لاتجاههما فلما أبصرا المتهم مقبلا نحوهما بسرعة بالسيارة التى يقودها من الاتجاه المضاد ولكن فى ذات الجانب تاركا الجانب الايمن لاتجاهه هو خشيا ان يدعهم فأنحرفا الى يسرهما لمفاداة ذلك ، غير ان المتهم لم يتمكن من ايتاف السيارة نظرا لسرعتها فأنحرف هو الآخر الى جانبه الايمن حيث اصطدم بالمجنى عليه بالعجلة الخلفية اليمنى للسيارة فان الواقعة على هذه الصورة الذى استخلصها الحكم يتحقق بها ركن الخطأ فى جريمة القتل الخطأ كما هو معرف به فى القانون .

( طعن رقم ٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٣ س ٧ ص ٥٠٤ )

١٩ - تقدير السرعة المعتبرة خطرا على حياة الجمهور وتصلح أساسا للمسائلة الجنائية عن جريمة القتل الخطأ - أمر موضوعي - اختلاف هذا التقدير بحسب الزمان والمكان وظروف المحيطة بالحادث .

\* السرعة التي تعتبر خطرا على حياة الجمهور وتصلح أساسا للمسائلة الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الاصابة الخطأ إنما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث ، وهو أمر موضوعي بحث تقدره محكمة الموضوع في حدود سلطتها دون معقب .

( طعن رقم ٣٢١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/١ س ٧ ص ٦٧٠ )

( طعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٧ س ٨ ص ١٥ )

٢٠ - بيان الحكم أن خطأ المتهم هو قيادة السيارة بسرعة - كفاية هذا الخطأ لاقامة الحكم - لا محل لما اثاره المتهم من اضافة الحكم اوجه خطأ لم ترد في وصف التهمة .

\* متى أثبت الحكم على المتهم من وجوه الخطأ الذي تسبب عنه قتل المجنى عليه أنه قاد السيارة بسرعة ينجم عنها الخطر - وهو ما ورد بوصف الواقعة التي أقيمت عليها الدعوى - كان هذا الخطأ وحده كافيا لاقامة الحكم ولا يكون هناك محل لما يثيره المتهم من أن الحكم أضاف من عنده أوجه خطأ أخرى لم ترد في وصف التهمة .

( طعن رقم ٦٥٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ س ٧ ص

ص ٩٩٠ )

٢١ - صورة واقعة يتوفر فيها ثبوت الخطأ في جريمة قتل خطأ .

\* إذا كان الحكم قد أثبت بالادلة السائغة التي أوردها أن المتهم هو الذي صدم المجنى عليها بالسيارة التي يقودها فتسبب في قتلها من غير قصد ولا تعمد بأن مسار بسيارته في شارع مزدحم بالسيارات بسرعة كبيرة دون أن ينبه المارة فصدم المجنى عليها رغم

رؤيته لها على مسافة كان يمكنه الوقوف بها لو أنه كان يسير بسرعة عادية ، فهذا يكفي لبيان الخطأ الذي وقع من المتهم وتسبب عنه وفاة المجنى عليها والذي لولاه لما وقع الحادث مما يبرر ادانته في جريمة القتل الخطأ .

( طعن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/١٠ ص ٩ ص ٦٥٥ )

٢٢ - يصح ان يكون الخطأ الذي أدى الى وقوع حادث القتل الخطأ مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه - لا ينفي خطأ احدهما مسؤولية الآخر .

\* يصح في القانون قن يكون الخطأ الذي أدى الى وقوع حادث القتل الخطأ مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه ، فلا ينفي خطأ احدهما مسؤولية الآخر .

( طعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/١٥ ص ٧ ص ١٠٢٤ )

٢٣ - تعديل وصف التهمة من قتل عمد الى قتل خطأ دون لفت نظر الدفاع - أخلل بحق الدفاع .

\* تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد الى قتل خطأ - دون لفت نظر الدفاع وبدون ان تكون المرافعة على أساسه - يفترض على اخلل بحق الدفاع لانه يتضمن نسبة الإهمال الى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد في الاحالة ويتميز عن ركن العمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية .

( طعن رقم ٦١٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٢ ص ٨ ص ٥٧ )

٢٤ - جواز وقوع القتل الخطأ بناء على خطئين من شخصين مختلفين - خطأ أيهما لا ينفي مسؤولية الآخر .

\* يصح في القانون ان يقع حادث القتل الخطأ بناء على خطئين من شخصين مختلفين ولا يسوغ القول بان أحد الخطئين ينفي المسؤولية عن مرتكب الآخر .



( طعن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٩ س ٨ ص ٨٨ )

٢٥ - انتهاء الحكم فى منطق سليم الى أن المتهم فى جريمة القتل الخطأ لم يرتكب خطأ ما - وأن الخطأ من جانب المجنى عليه وحده - كفاية ذلك للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسئول عن الحقوق المدنية .

\* متى كان الحكم قد انتهى فى منطق سليم الى أن المتهم لم يرتكب خطأ ما وأن الخطأ من جانب المجنى عليه وحده ، فإن ذلك يكفى بذاته للقضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسئول عن الحقوق المدنية . ذلك لأن مناط المسئولية المدنية قبل الأخير كما أتى به نص المادة ١٧٨ من القانون الدنى هو ألا يكون الضرر راجعاً لسبب اجنبى لا يد للحارس ، فيه .

( طعن رقم ٣٠٣٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١٠ س ٨ ص ٢٦٧ )

٢٦ - ركن الخطأ فى جريمة القتل الخطأ - صورة لواقعة يتوافر فيها هذا الركن - قيادة السيارة بسرعة كبيرة فى شارع مزدحم دون تنبيه المارة .

\* اذا كان الحكم قد أثبت بالادلة السائغة التى أوردها أن المتهم هو الذى صدم المجنى عليها بالسيارة التى يقودها فتسبب فى قتلها من غير قصد ولا تعمد بأن سار بسيارته فى شارع مزدحم بالمارة والسيارات بسرعة كبيرة دون أن ينبه المارة فصدم المجنى عليها رغم رؤيته لها على مسافة كان يمكنه الوقوف بها لو أنه كان يسير بسرعة عادية . فهذا يكفى لبيان الخطأ الذى وقع من المتهم وتسبب عنه وفاة المجنى عليها والذى لولاه لم وقع الحادث مما يبرر ادانته فى جريمة القتل الخطأ .

( طعن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/١٠ س ٩ ص ٦٥٥ )

٢٧ - جواز وقوع الحادث نتيجة خطأ شخصين مختلفين سواء كان أحد الخطأين مباشراً أو غير مباشر - مثال .

\* أن الشارع اذ عبر فى المادة ٣٨ من قانون العقوبات بمعبارة



د التسبب في القتل بغير قصد ، قد أراد أن يمد نطاق المسؤولية تشمل من كان له نصيب في الخطأ . وما دام يصح في القانون ان يقع الحادث بناء على خطأ شخصين مختلفين لو أكثر لا يسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ احدهم يستغرق خطأ الآخر او ينفى مسؤوليته ، ويستوى في ذلك أن يكون أحد هذه الأخطاء سببا مباشرا أو غير مباشر في حصول الحادث - فاذا كان المتهم الاول - على ما اثبتته الحكم - هو الذي حضر المادة المخدرة مخطئا في تحضيرها ، فانه يكون مسئولاً عن خطئه مستقلا عن خطأ غيره الذي استعمل هذا المخطول .

( طعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٧/١/١٩٥٩ س ١٠ ص ٦١ )

٢٨ - اهمال المتهم صيانة المنزل المنوط به حراسته والمسئول عنه وحده رغم انتبيه عليه بقيام خطر سقوطه وتقصيره في درء الخطر عن السكان وتأجيله قبيل الحادث - توافر صور الخطأ المؤثم .

\* اذا كان الحكم قد اثبت على المتهم مسؤوليته عن حادث القتل والاصابة الخطأ بأدلة سائغة تقوم أساسا على اهماله في صيانة المنزل المنوط به حراسته والمسئول عنه وحده حسب اقراره على رغم التنبيه عليه بقيام خطر سقوط المنزل وتقصيره في الحفاظ على سكان المنزل ودرء الخطر عنهم واقدامه على تأجيله قبيل الحادث ، فان صور الخطأ المؤثم قانونا تكون متوافرة .

( طعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٢/٣/١٩٦٠ س ١١ ص ٢٩٦ ) .

٢٩ - عدم استلزام المادة ٢٣٨ عقوبات توافر كل صور الخطأ التي أوردتها كفية تحقق صور منها - مثال .

\* لا تستلزم المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الاصابة بجميع صورة التي أوردتها ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ولهذا لا جنوى لمتهم من المجادلة

بشأن وجود معاينة سابقة على تلك التي استند اليها الحكم ولم يثبت فيها اثر للفرامل - مما ينفي القول بأنه كان يقود السيارة بسرعة - مادام الحكم قد استند - الى جانب الادلة التي أوردها الى أن المتهم قد أخطأ بسيره على يسار الطريق ، ولم يكن محتاطا وهو ما يكفى وحده لاقامة الحكم .

( طعن رقم ٤٤٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/٢٨ س ١١ ص ٦٣٨ )  
٣٠ - قتل خطأ - التحد - بوجوب أن يحتاط الجمهور لنفسه أو بنص لائحة السكك الحديدية - متى يجوز .

\* لا محل للتحدى بأن على الجمهور أن يحتاط لنفسه أو التحدى بنص لائحة السكك الحديدية على انه لا يجوز اجتياز خطوط السكة الحديدية بالمجازات السطحية ( المزلقات ) عمومية كنت أو خصوصية أو ترك الحيوانات تجتازها عند اقتراب مرور القطارات أو عربات المصلحة - لا محل لذلك متى كانت الواقعة لا تفيد أن سائق السيارة التي كان بها المجنى عليها قد حول المرور من المجاز مع علمه بالخطر ، ولقد كان يكون لمثل هذا الدفاع شأن لو لم يكن للمجاز حراس معينون لحراسته ، ولا يغير من هذا النظر تغيب الحارس المعين من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية عن مقر حراسة أو وجوده به - ذلك ان مرد الامر ليس بوجود الحارس في مقر عمله أو بغيابه عنه - بل بقيامه بواجباته المفروضة عليه والتي تواضع الناس على أدراكهم اياها والتي تتمثل في اقفال المجاز كلما كان هناك خطر من اجتيازها - وهو ما قصر الحارس في القيام به كما دلل عليه الحكم تدليلا سائغا ، وهو ما يكون الجريمتين المنصوص عليهما بالمادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات اللتين دين بهما الحارس ويستتبع مسئولية الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية على ما قرره المادة ١٧٢ من القانون المدني .

( طعن رقم ١٢٥١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٣٠ س ١٢ ص ١٣١ )

٣١ - قتل واصابة خطأ - السرعة الموجبة للمسالة - ماهيتها •

✳ من المقرر ان السرعة التي تصلح ساسا للمسالة الجنائية في جريمة القتل والاصابة الخطأ هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، ولا يغير من ذلك أن تكون السرعة داخله في الحدود المسموح بها طبقا للقرارات واللوائح المنظمة لقواعد المرور - وتقدير ما اذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ و لا تعد هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها •

( طعن رقم ٣٤٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٢٧ س ١٢ ص ٧٤٣ ) •

٣٢ - صور الخطأ - الواردة بالمادة ٢٣٨ عقوبات - لا يشترط تحققها جميعا - يكفي للادانة - توفر صورة واحدة منها •

✳ لا يلزم لتوقيع عقوبة المادة ٢٣٨ عقوبات ان يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الاصابة بجميع صورة التي أوردتها هذه المادة بل يكفي لتحقيق الجريمة ان تتوافر صورة واحدة منها • وعلى ذلك فانه لا جدوى للطاعن من النعي على الحكم فسادا في الاستدلال على جهله بقيادة السيارات بعدم وجود رخصة قيادة لديه ما دام الحكم قد أثبت عليه صورة أخرى من صور الخطأ هي قيادة السيارة بسرعة شديدة وهو ما يكفي لحمل قضاء الحكم •

٣٣ - الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم - الحكم بالادانة •

✳ الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم • ومن ثم فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة القتل الخطأ أن يبين - فضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى أصل صحيح ثابت في الأوراق •

( طعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ س ١٥  
ص ٩٢ ) •

٣٤ - قتل خطأ - دفاع - الاخلال بحق الدفاع - مالا يوفره •

✳ لا تلتزم المحكمة بالرد على ما اثاره الطاعن من أن الجنى عليه هو الذي تسبب بخطئه في حصول الحادث بعبوره الطريق دون تريض لان ذلك لا يعدو ان يكون دفاعا في شأن تصوير وقوع الحادث مما يكفى للرد عليه ما اوردته المحكمة تدليلا على ثبوت الصورة التي استقرت في وجدانها •

( طعن رقم ١١٢٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٣ س ١٨  
ص ٩٩٤ ) •

٣٥ - لا يصح قياس السرعة بالنظريات والمعادلات الحسابية  
لاختلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف الملازمة للحادث •

✳ السرعة لا يصح ان تقاس بالنظريات والمعادلات الحسابية  
لاختلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف الملازمة للحادث •

( طعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩  
ص ١٢ ) •

٣٩ - ركن الخطأ في جريمة القتل - مثال •

✳ اذا كان مؤدى ما قاله الحكم ان المتهم لم يتخذ الخطة في خروج القاطرة التي كان يقودها من مكانها لتفادي الصدام ، وأنه لم يطلق الة التنبيه • وقاد القاطرة بمؤخرتها دون ان يتبين خلو الطريق خلفه ، كما فادها بسرعة وقت خروجها من المرسى مع انه كان من المتعين وهو يسير بها بمؤخرتها ان يسير ببطء حتى يستقيم خط السير ويكون الطريق مرئيا ، فان ما تقدم يسوغ به القول بتوافر ركن الخطأ •

( طعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣ س ٢٠  
ص ٢٠١ ) •



٣٧ - القتل الخطأ - شرط وقوعه - ركن الخطأ •

\* لا يلزم للعقاب على جريمة القتل الخطأ أن يقع الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التي أو ردتها المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ومن ثم فلا جدوى للمتهم من التحدى بأن الخطأ لا يثبت في حقه إلا إذا كان ما صدر عنه مخالفا للقواعد الدولية لمنع المصادمات بالبحار أو مخالفا للأنظمة عنه مخالفا للقواعد الدولية لمنع المصادمات بالبحار أو مخالفا للأنظمة الميناء فحسب ولا من المجادلة في ثبوت أو عدم ثبوت خطأ المجنى عليه بالتطبيق لتلك القواعد واللوائح مادام أن الحكم قد أثبت توافر ركن الخطأ في حقه استنادا إلى الصور التي أوردتها والتي منها عدم الاحتياط والتوقى وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم •

( طعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠ س ٢٠ ص ٢٠١ ) •

٣٨ - السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة القتل خطأ - هي التي تجاوز ما تقتضيه ظروف الحال وملايساته •

\* أن السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة القتل خطأ ليست لها حدود ثابتة ، وإنما هي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملايسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت •

( طعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ص ٧٢٨ ) •

٣٩ - تقدير سرعة السيارة كعنصر من عناصر الخطأ - موضوعي •

\* تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد ، مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها المحكمة الموضوع وحدها •

( طعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ص ٧٢٨ ) •



٤٠ - أركان جريمة القتل الخطأ طبقاً للمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات •

✳ تقتضى جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معرفة به فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - لادانة التهم بها أن يبين الحكم الخطأ الذى قاربه ورابطه السببية بين الخطأ وبين القتل ، بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ • ولما كان الحكم لم يبين أوجه الخطأ التى نسبت الى الطاعنين بما ينحسم به أمرها ، ولم يحققها بلوغاً الى غاية الامر فيها ، كما لم يبين علاقة السببية أيضاً بالاستناد الى الدليل الفنى المثبت لسبب القتل لكونه من الامور الفنية البحت ، فانه يكون واجب النقض والاحالة بالنسبة الى الطاعنين الاول والثالث ، وكذلك بالنسبة الى الطاعن الثانى ولو أنه لم يقرر بالظن وذلك بالنظر الى وحدة الواقعة ولحسن سير العدالة •

( طعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ ص ٢٠ )  
ص ٣٩٣ ) •

٤١ - وقوع واجب التحقق من تمام ركوب الركاب بالذات من السلم الامامى أساساً على عائق السائق - اطلاق المحصل لصفارته لا يعفى السائق من القيام بهذا الواجب •

✳ تنص الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور فيما حددته من واجبات قائد السيارة لاتوبيس على أنه : « يجب عليه أن لا يبدأ فى السير الا بناء على اشارة المحصل بعد تأكده من نزول وركوب الركاب » ، كما تنص المادة ١٣ من قرار وزير الداخلية بتنفيذ احكام القانون المذكور على أنه « يحظر على قائدى سيارات النقل العام للركاب التكلم مع أحد الركاب أو عمال السيارة أو السماح لاحد بالجلوس أو بالوقوف بجوارهم اثناء السير » • والمستفاد من هذين النصين ان التحقق من تمام ركوب الركاب وبالذات من السلم الامامى المجاور للسائق يقع الالتزام به أساساً على عاتقه وان اطلاق المحصل لصفارته لا تعفى السائق من القيام بهذا الواجب ولا تجب التزامه به •

( طعن رقم ١٨٨٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣ س ٢١ ص ٤٤٣ ) .

٤٢ - جريمة القتل والاصابة الخطأ - السبب - مسألة موضوعية من اختصاص محكمة الموضوع .

\* ان السرعة التي تصلح أساسا للمسألة الجنائية في جريمتي القتل والاصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة ، وانما هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور ومكانه فيقتسب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح وتقدير ما اذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .

( طعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ س ٢٤ ص ١٢١٣ ) .

٤٣ - السرعة التي تصلح للمسألة في جريمتي القتل والاصابة الخطأ - ماهيتها .

\* من المقرر ان تقدير الخطأ المستوجب لسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا وان السرعة التي تصلح أساسا للمسألة الجنائية في جريمتي القتل والاصابة الخطأ وهي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه كلاهما مما يتعلق بموضوع الدعوى واذ ما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في تدليل سائغ من أقوال شهود الحادث وما دلت عليه المعاينة ان الطاعن كان يقود سيارته بسرعة شديدة وانحرف بها فجأة عن الطريق العادي الى الطريق الترابي مندفعاً الى البركة حيث كانت المجنى عليها دون أن يستطيع للتحكم في عجلة القيادة فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جمل في تقدير ادلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها .

( طعن رقم ٩٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٩ س ٢٦ ص ٥٠٨ ) .

٤٤ - اصابة خطأ - السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة - ماهيتها .

\* ان السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمتي الموت والاصابة الخطأ التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، واذ ما كان الحكم قد استخلص في تحليل سائق ان سرعة السيارة قيادة الطاعن قد تجاوزت الحد الذي يقتضيه السير في الطريق بسيارة محملة هي ومقطورتها بالاسمنت في ليلة ساءت فيه الاحوال الجوية وعطلت الامطار وعلى مرأى منه وعلى بعد خمسين مترا على حد قوله - حادث تصادم آخر - فلا تعقيب عليه .

( طعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ص ٣٢٠ ) .

٤٥ - قتل خطأ - مسئولية جنائية - خطأ - تقديره - سلطة محكمة الموضوع - حدودها .

\* حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انتهى الى توافر ركن الخطأ في حق الطاعن بقوله : «ومما يؤيد توافر للخطأ أيضا انه قائد السيارة وهي غير صالحة فنيا في بعض اجزائها من حيث ضعف فرامل اليد وعدم صلاحية عجلة القيادة على نحو ما جاء بتقرير المهندس الفني ، ، لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر ان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب الا ان ذلك مشروط بان يكون تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة لها أصلها في الاوراق .

طعن رقم ٧٧ لسنة ٧٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٢ / ٢٨ س ٢٨ ص ٥٤٢ )  
٤٦ - قتل واصابة خطأ - السرعة - تقديرها موضوعي .

\* تقدير ما اذا كانت السرعة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحسبها .

( طعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٧٧ س ٢٨  
ص ٦١٤ ) •

٤٧ - قتل واصابة خطأ - السرعة التي تصلح للمساءلة - ماهيتها •  
\* السرعة التي تصلح للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل

والاصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وانما هي التي تتجاوز الحد الذي  
يقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه •

( طعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٧٧ س ٢٨  
ص ١٩٤ ) •

٤٨ - قتل واصابة خطأ - السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة -  
ماهيتها - تقدير ذلك موضوعي •

\* من المقرر أن السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في  
جريمتي القتل والاصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وانما هي التي  
تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه  
فيقتسب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح وأن تقدير ما اذا كانت السيارة  
في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية  
يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها •

( طعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٧/١١/١٩٧٧ س ٢٨  
ص ٩٢١ ) •

٤٩ - قتل خطأ - قيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطأ - ارتباط -  
مؤداه •

\* لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة  
عن كل من جريمتي القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر  
اللتين دان الطاعن بها على الرغم مما تنبئ عنه صورة الواقعة كما ورد لها  
الحكم من أن الجريمتين قد وقعتا وليدتا نشاط إجرامي واحد يتحقق به  
الارتباط الذي لا يقبل التجزئة الذي عناه الشارع بتحكم الوارد في المادة  
٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة



الاشد وحدها وهى العقوبة المقررة للجريمة الاولى ، فانه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بالغاء عقوبة الغرامة المقضى بها عن التبعة الثانية المسندة للطاعن عملا بالحق الخول للمحكمة بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

( طعن رقم ١٤٦١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٣١ س ٢٩ ص ٩٩٧ ) .

### الفروع الثانى

#### الخطا المشترك

٥٠ - الخطا المشترك يفرض قيامه لا يخلى المتهم من المسؤولية .

\* تصح مساءلة شخصين فى وقت واحد متى ثبت ان الخطا الذى ادى الى وقوع الحادث مشترك بينهما .

( طعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٥/٢/٢٦ ) .

١ - الخطا المشترك يفرض قيامه لا يخلى المتهم من المسؤولية .

\* ان الخطا المشترك يفرض قيامه لا يخلى المتهم من المسؤولية ،

( طعن رقم ٤٦٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٦/١٢ ) .

٥٢ - مساهمة المجنى عليه فى الخطا لا تسقط مسئولية المتهم .

\* ان القانون لا يشترط لقيام جرائم الاصابات غير العمدية الا ان يكون الضرر نشئا عن خطأ يرتكب ويكون هو السبب فيه ولو كان ثمة عوامل أخرى من شأنها أن تسعد على حدوثه فاذا كان الظاهر مما وردء الحكم ان رابطة السببية بين خطأ سائق السيارة وبين الحادث تتوافرة اذ هو قد سار بسيرته غير محتاط ولا متحرز ومخالفا للوائح بسيره الى اليسار اكثر مما يستلزمه حسن قيادة السيرة . فوقع الحادث ، فلا ينفى مسئوليته أن يكون المجنى عليه قد ساعد على ذلك ايضا بان الدفع الى جهة السيارة فسقط بلقرب من دواليبها .

( طعن رقم ١٢٦٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٤/٦/١٢ ) .



٣ - جواز وقوع الحادث بناء على خطأين من شخصين مختلفين أو أكثر .

\* يصح في القانون أن يقع الحادث بناء على خطأين من شخصين مختلفين ، ولا يسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهما ينفى المسؤولية عن الآخر . واذن فلا تناقض إذا ما أدانت المحكمة المتهم بناء على الخطأ الذي وقع منه ثم عاملته بناء على ما وقع ولد المجنى عليه من خطأ ساهم في وقوع الحادث .

( طعن رقم ٢١٦٣ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٨/١/١٢ )  
٥٤ - مساهمة المجنى عليه في الخطأ لا تسقط مسؤولية المتهم .

\* ساهمت المحكمة قد اوردت في حكمها بادانة المتهم في الاصابة خطأ الادلة على موت الواقعة واستظهرت رابطة السببية بين ما وقع منه من الخطأ وبين اصابة المجنى عليه . فان اشارتها في حكمها الى مساهمة المجنى عليه في الخطأ لا تسقط مسؤولية المتهم .

( طعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٤/٣ )  
٥٥ - الخطأ المشترك بفرض قيامه لا يخلو المتهم من المسؤولية .

\* ان قول الطاعن الذي أدین في جريمة القتل خطأ أن الزلزان الذي وقع الحادث حين كان يحاول المرور منه لم يكن عنده خفيـر - بفرض صحته - لا ينفى مسؤوليته .

( طعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٥٠/١٠/٣٠ )  
٥٦ - الخطأ المشترك بفرض قيامه لا يخلو المتهم من المسؤولية .

\* لا يجدى المتهم في جريمة القتل الخطأ محاولته اشتراك متهم آخر في الخطأ الذي انبنى عليه وقوع الحادث ، إذ للخطأ المشترك بفرض قيامه لا يخلو الطاعن من المسؤولية .

( طعن رقم ٧٥٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/٦/٢١ )

٥٧ - جواز وقوع الحادث بناء على خطأين من شخصين مختلفين أو أكثر .

\* يصح في القانون ان يكون الخطأ مشتركاً بين شخصين مختلفين أو أكثر .

( طعن رقم ٧٥٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/٥ ) .

٥٨ - خطأ الجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم - مادام انه لم يترتب عليه انتفاء احد الاركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة الى المتهم .

\* الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يخلو المتهم من المسئولية بمعنى أن خطأ الجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم مادام أن هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء احد الاركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة الى المتهم .

( طعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٥ س ١٧ ص ٢١٧ ) .

٥٩ - خطأ الجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم بجريمة القتل الخطأ .

\* الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يخلو المتهم من المسئولية ، بمعنى أن خطأ الجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم ، مادام هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الاركان القانونية لجريمة القتل الخطأ .  
( طعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ص ١٣ )

٦٠ - قتل خطأ - الخطأ المشترك - لا يخلو من المسئولية .

\* لما كان التقرير المقدم في الدعوى والذي تطمئن اليه المحكمة يكشف عن خطأ المتهم بوصفه المسئول عن ملاحظة المصعد والمتمثل في اهماله القيام بالصيانة المنتظمة من تشحيم لاسنة الابواب وضبط التجويف التي بها وتغير العجل الكاوتشوك من وقت لآخر ومراجعة اعمال السوست - وانه لولا هذا الخطأ لما فتح باب المصعد مع عدم وجود لمساعدة أمهم ولما وقع الحادث ، فانه غير مجد ما يثيره الدفاع عن المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية من تعدد أوجه الخطأ التي لحقت بتصرف الجنى عليه لما هو مقرر من انه يصح في القانون ان يكون الخطأ مشتركاً بين شخصين وأكثر وأن هذا الخطأ يفرض وجوبه لا يخلو مسئولية المتهم .

( طعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/١٢ س ٢٦ ص ٣٢٣ ) .

٦١ - قتل خطأ - الرجوع بالسيارة الى الخلف - مسئولية قائد السيارة - الخطأ المشترك - أثر .

\* من المقرر وفق قواعد المرور أن قائد السيارة هو المسئول عن قيادتها مسئولية مباشرة ومحظور عليه قيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص والاموال للخطر ومفروض عليه تزويدها بمرآة عاكسة يتمكن من كشف الطريق خلفه . ومن المقرر كذلك أن الخطأ المشترك في مجال المسئولية الجنائية - بفرض قيامه في جانب المجنى عليه أو الغير لا يمنع من مسئولية المتهم ما دام أن هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة - لما كان ذلك - فإن الرجوع بالسيارة الى الخلف يوجب على القائد الاحتراز والتبصر والاستيثاق من خلو الطريق مستعينا بالمرآة العاكسة ومن ثم فلا يرفع عنه ذلك الواجب استعانتة باخر . لما كان ذلك . وكان الحكم قد أقام الحجة قبل الطاعن على انه عند رجوعه بسيارته الى الخلف في طريق متسع لم يستمع الى التنبيه ولم يتخذ أى قدر من الحيطة لم عساه يكون خلف السيارة من المارة فصدم المجنى عليه فحدث به الاصابات التي أودت بحياته ، فانه لا يجدى الطاعن من بعد ما يثيره من نه قد اعتمد في تراجعه على توجيه شخص اخر لم يستطع الارشاد عنه على ما يبين من المفردات المنضمة تحقيقا لوجه الطعن .

( طعن رقم ١٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧ س ٣٠ ص ٦٤٥ ) .

### الفرع الثالث

#### تسبيب الاحكام

٦٢ - عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذى وقع من المتهم فكان سببا فيها أصاب المجنى عليه - قصور .

\* الحكم الصادر بالعقوبة . تطبيقا للمادة ٢٠٨ من قانون العقوبات يجب ان تذكر فيه وقائع الحادثة وكيفية حصولها ، وكنه الاهمال وعدم الاحتياط المنسوبين الى المتهم . وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه

اتلوهم • حبن وقوع الحادثة • فاذا خلا الحكم من ذكر هذه البيانات تعين نقضه •

( طعن رقم ٤١٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٣٢/١١/٢٨ ) •

٦٣ - عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذي وقع من المتهم فكان سببا فيها  
اصاب الجنى عليه - قصور •

\* أساء المسئولية الجنائية طبقا للمادة ٣٠٢ ع هو الإهمال أو ما جرى مجراه فتبين ذلك الحكم أمر لا مناص منه • فاذا طبقت المحكمة هذه المادة على شخص لانه قام باجراء عملية ختان لغلام وبأشر الغيار على الجرح بنفسه حيناً وبواسطة صبية حيناً آخر ولكن هذا الغلام توفي عقب ذلك ولم تعرض المحكمة في حكمها لبيان ما هية الإهمال الذي وقع من ذلك الشخص فكان سببا فيما أصاب الجنى عليه وأودى بحياته بل ولم تذكر في الحكم أنه أهمل فعلا ولم تلتفت لما تمسك به هذا الشخص من أن له الحق في اجراء عملية الختان بموجب ترخيص رسمي بيده كان بهذا الحكم قصور في بيان الوقائع مبطل له وموجب نقضه •

( طعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٣٤/٢/٢٦ ) •

٦٤ - عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذي وقع من المتهم فكان سببا فيها  
اصاب الجنى عليه - قصور •

\* اذا لم يبين الحكم الصادر بالادانة في جريمة القتل الخطأ نوع الخطأ الذي وقع من المتهم فانه يكون متعينا نقضه • اذ يجب في هذه الجريمة أن يقع من المتهم خطأ مما نص عليه في المادة ٢٣٨ ع ، وأن تتوفر علاقة السببية بين الخطأ والوفاة •

( طعن رقم ١٢٥٩ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٤/٦/١٢ ) •

٦٥ - عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذي وقع من المتهم فكان سببا فيها  
اصاب امجنى عليه - قصور •

\* متى كان الحكم قد اثبت بالادلة التي وردها ان المتهم هو الذي صدم المجنى عليه بالسيارة التي يقودها فتسبب في قتله من غير قصد



ولا تعمد ، بأن قام بعد وقوفه أمام المنزل الذى كان يقصده بحركة التفاف فجائية اذ عرج بسيارته فجأة دون أن ينبه بزمارته المارة للجانب الايسر من الطريق فصدم المجنى عليه وقد كان عن كثبه من رصيف الطريق .  
ونه كذلك عجل بالفزول من مقعدة ورفع جثة المجنى عليه من تحت العجلات وأرقدها بعيدا ، فهذا فيه ما يكفى لبيان الخطأ الذى وقع من المتهم وتسببت عنه وفاة المجنى عليه مما يبرر ادانته فى جريمة القتل الخطأ .

( طعن رقم ١١١ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٤/١٢/٤ ) .

٦٦ - عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذى وقع من المتهم فكان سببا فيما أصاب المجنى عليه - قصور .

\* يجب قانونا لصحة الحكم فى جريمة الاصابة الخطأ أن يذكر الخطأ الذى وقع من المتهم وكان سببا فى حصول الاصابة ، ثم يورد الادلة التى استخلصت المحكمة منها وقوعه ، والا فإنه يكون مشوبا بالقصور ويتعين نقضه .

( طعن رقم ١٠٩٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/١٠/٢٢ ) .

٦٧ - عدم ايراد الحكم الدليل على نوع الخطأ المرتكب - قصور .

\* اذا كان الحكم الابتدائى الذى قضى ببراءة المتهم فى جريمة قتل خطأ قد بنى على أن لمجنى عليه هو المتسبب فى الحادث الذى راح ضحيته ، وعلى أنه لم يثبت بطريق الجزم ان الترام الذى كان يقوده المتهم هو الذى دهم المجنى عليه ، ثم جاء الحكم الاستئنافى فأثبت هو أيضا على المجنى عليه أنه خطأ ، ولكنه مع ذلك أدان المتهم قاتلا عن الشاهد ، الذى كانت أقواله فى التحقيق عقب الحادث هى عماد هذا الحكم فى الاثبات انه لم يكن صادقا فيما قرره مام المحكمة من أنه لم يعرف أن الترام الذى صدم المجنى عليه هو الذى كان يقوده المتهم ، وذلك دون أن يبين سنده فيما قال به ولا سبيل تلك المعرفة التى ينكرها المتهم نفسه وينسبها الحكم اليه فان هذا يكون قصورا فى التسبيب . وخصوصا اذا كان كل كلام هذا الشاهد فى التحقيق هو أنه قد حصل على رقم الزام

عن طريق غيره وانه لم ير بنفسه مما لا ينبغي أن يقام له كبير وزن في الادانة التي لا يصح ان تقام الا على الجزم واليقين • وعلى الاخص اذا كان في الدعوى من الادلة ما هو بحسب ظاهرة هي صالح المتهم •

( طعن رقم ٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٥/١١/٢٦ ) •

٦٨ - عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذي وقع من المتهم فكان سببا فيها اصاب الجنى عليه - قصور •

\* ان اجتياز سيارة ما يكون امامها في الطريق لا يصح في العقل عده لذاته خطأ مستوجبا للمسئولية مادام لم يقع في ظروف وملابسات تحتم عدم الاقدام عليه ، كقصر عرض الطريق أو انشال السكة بسيارات أخرى تامة من الاتجاه المضاد أو عدم استطاعة سائق السيارة التثبيت ببصره من خلو الطريق امامه أو غير ذلك ، اذ منع الاجتياز على الاطلاق وعده دائما من حالات الخطأ من شأنه ان يشل حركة المرور في الطريق دون مقتضى ، وهذا مما تتأذى به مصالح الناس فضلا عن مخالفته للمالوف نزولا على حكم الضرورة • ولذلك فاذا ادانت المحكمة المتهم في تهمة قتل الجنى عليه خطأ دون أن تثبت عليه أنه حين جاوز السيارة التي كانت تسير امام سيارته في الطريق لم ينبه المارة بالزمارة كما جاء في وصف الواقعة التي طلبت محاكمته من أجلها تثبت ما يسوغ عند مجاوزته تلك السيارة خطأ يحاسب عليه ، ودون أن تبين كيف كانت المجاوزة سببا في قتل الجنى عليه على الرغم من تمسك المتهم في دفاعه بأن الحادث وقع تضاء وقدرنا لان الجنى عليه ، وهو غلام ، خرج من اليمين يعبر الطريق امام السيارة وهي تسير سيرا معتادا فاصطدم بجانبها دون أن يراه السائق الذي كان دائم التنبيه بزمارته ، وعلى الرغم من أن المعاينة التي اجريت تؤيده - اذا ادانت المحكمة المتهم مع كل ذلك فان حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه •

طعن رقم ٨٨٣ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/٤/١٥ •

٦٩ - عدم ايراد الحكم الدليل على نوع الخطا المرتكب - قصور .

\* يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة للجرح الخطا ان يبين .  
فضلا عن مؤدى الادلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة المكونة للجريمة ،  
نوع الخطا المرتكب ، ويعين واقعته ، ويورد الدليل عليها والا فانه يكون  
قاصرا متعينا نقضه .

( طعن رقم ٤٠٨ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/١١/٢٥ ) .

٧٠ - عدم عناية الحكم بوصف الاصابة التي حدثت واثرها وعلاقتها  
بالوفاة - قصور .

\* اذا كان الحكم حين ادان المتهم في جريمة القتل الخطا لم يشير الى  
الكشف الطبي المتوقع على المجنى عليه ، ولم يعن بوصف الاصابة التي  
حدثت واثرها وعلاقتها بالوفاة ، فانه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .  
( طعن رقم ١٤٤٨ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١٠/٧ ) .

٧١ - عدم عناية الحكم بوصف الاصابة التي حدثت واثرها وعلاقتها  
بالوفاة - قصور .

\* اذا كانت المحكمة قد اذانت المتهم في جريمة القتل الخطا بفناء  
على ما قالته من انه ثبت لها من مناقشة الطبيب الذي كشف على المجنى  
عليها ومناقشة الدفاع له ان سبب الوفاة يرجع - كما جاء بالكشف الطبي  
الاصابة تتفق مع ما شهد به شاهد الحادث الخ ، وكان الثابت بمحضر  
الجلسة على لسان الدفاع ان مناقشة الطبيب المشار اليه قد اقتصررت  
على بيان سبب الاصابة التي شوهدت بالمجنى عليها ولم تتناول سبب  
وفاتها ، وكانت المحكمة لم تذكر مضمون الكشف الطبي الذي اشارت اليه  
المتوقع عليها - الى اصابها بكسر باعلى عظم الفخذ الايمن وان هذه  
في الحكم . فان ادانة المتهم على اساس ان الاصابة التي تسبب في  
احداثها هي التي نشأت عنها الوفاة لا تكون قائمة على اساس كاف .

( طعن رقم ٩٣٣ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/١١/١٠ ) .

٧٢ - عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذي وقع من المتهم فكان سببا فيما  
اصاب الجنى عليه - قصور .

\* اذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم ( قائد سيارة ) فى جريمة  
القتل الخطأ قد غضت النظر عن السرعة فى السير مكتفية فى بيان خطئه  
بقولها انه استرسل فى السير بسيارته حتى صدم الجنى عليه أثناء  
عبوره الطريق امامه فان حكمها يكون قاصرا اذ كان يتعين عليها لظهور  
وجه الخطأ أن تبين كيف كان فى مكنة المتهم فى الظروف التى ذكرتها ان  
يتمهل بحيث يتفادى الحادث .

( طعن رقم ١٦٦٤ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/١٢/٨ ) .

٧٣ - عدم ايراد الحكم الدليل على نوع الخطأ المرتكب - قصور .

\* اذا كان الحكم يبين منه ان المحكمة لم تأخذ برواية المتهم ( قائد  
سيارة للجيش ) بمقولة انها تخالف ما قرره الضابط الذى كان يركب  
بجواره وما قاله سائق السيارة الملاكى التى اصطدم بها وما ظهر من المعاينة  
من ان هذه السيارة كانت تسير امام سيارة الجيش وفى نفس اتجاهها ،  
وبنى مسئولية المتهم على ان محاوله مفاداة السيارة الملاكى الى كانت  
سير امامه فى مفترق الشوارعين عند مكان الحادثة كانت مجازفة منه  
يتحمل هو وحده مسئوليتها ، وأنه مهما قيل من خطأ سائق السيارة الملاكى  
فى انحرافه الى اليسار رغم رؤيته سيارة الجيش القادمة خلفه فلا شك  
فى أنه ( أى المتهم ) لو كان يقظا لما اصطدم بالسيارة المذكورة ولو كان  
يسير بسرعة معقولة لما ارتطم بالحائط الذى اختل من ذلك ولما تهشمت  
السيارة ، فهذا الحكم يكون قاصر البيان اذ هو لم يورد مضمون ما شهد  
به سائق السيارة الملاكى ولا ما شهد به الضابط ولا ما أثبتته المعاينة كما  
لم يبين مدى تدخل قائد السيارة الملاكى الذى افترض خطاه ولم يحدده  
لمعرفة مبلغ تأثيره فى حصول الحادث وفى مسئولية المتهم .

( طعن رقم ٢١٠٦ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٢ ) .



٧٤ - عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذى وقع من المتهم فكان سببا فيها  
أصاب المجنى عليه - قصور •

\* إذا كان الحكم الاستثنائى الذى أدان المتهم فى جريمة القتل  
الخطأ لم يتعرض للدلة التى بنت عليها محكمة الدرجة الاولى حكمها  
بالبراءة من أن الحادث وقع فجأة اثر انفصال عجلة السيارة التى كان يقودها  
المتهم وفقده السيطرة عليها ، فانه يكون قاصرا متعينا نقضه ، وكان  
يجب لسلامته أن يتناول هذا السبب الذى أسست عليه محكمة الدرجة  
الاولى قضاءها ويقيم الدليل على أنه غير صحيح ، وأن الانحراف المفاجئ  
الذى وقع من السيارة قبل انفصل عجلة القيادة انما وقع اثر الخطأ  
أو تقصير من جانب المتهم ما دام انه ليس هناك تلازم حتمى بين السرعة  
والانحراف •

( طعن رقم ١٤٧٨ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/١٢/١١ ) •

٧٥ - عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذى وقع من المتهم فكان سببا فيها  
أصاب المجنى عليه - قصور •

\* إذا كان الحكم قد أدان المتهم ( سائق ترام ) فى جريمة القتل  
الخطأ بناء على ما قاله من أنه كان يقود الترام باهمال وعدم احتياط  
ولم يقف به عند المحطة التى يتحتم عليه الوقوف عندها ولم يتخذ الحيطة  
والحذر عند عبور الطريق الذى كانت تسير به السيارة التى اصطدم  
بها • فانه لا يكون قد بين وجه الخطأ بيانا كافيا اذ لم يذكر وتائع الاهمال  
وعدم الاحتياط وعدم الحذر كما يبين علاقة عدم الوقوف بالمحطة بوقوع  
الحادث • وبهذا كان قاصرا قصورا يستوجب نقضه •

( طعن رقم ٢٠٧٤ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٢ ) •

٧٦ - عدم ايراد الحكم الدليل على نوع الخطأ المرتكب - قصور •

\* إذا كان الثابت أن أحدا من الشهود لم يميز الحادث وقت وقوعه  
ولا كيف أصيب المجنى عليه ، وكل ما قلوه هو أنهم حين حين سمعوا

الصياح رلوا سيارة مسرعة ولما ذهبوا الى حيث وجدوا الجنى عليه ميتا علم اولهم ( فلان ) من مجهول ان السيارة التى صدمت الجنى عليه هى رقم كذا ، فان ادانة قائد هذه السيارة بمقولة ان خطأ ثابت من ان سيارة مرت بسرعة وبسبب هذه السرعة صدم الجنى عليه ولم يتمكن - من مفاداته لا تكون مستندة الى أصل صحيح ، اذ ليس فى شهادة هؤلاء الشهود ما يصور الحالة التى كان عليها المتهم والجنى عليه وقت وقوع الحادث .

( طعن رقم ١٨٤٢ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٨/١/٢٠ ) .

٧٧ - عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذى وقع من المتهم فكان سببا فيها  
أصاب الجنى عليه - قصور .

\* اذا كان الحكم قد ادان متهمين بالقتل لخطأ مؤمسا قضاء على قوله انهما تبادلوا الاصاك بمسدس محشو بالرصاص وعبثا به فانطلق منه عيار أصاب الجنى عليه فقتله دون ان يعين من منهما المتسبب فى انطلاق العيار . فهذا منه قصور فى البيان مستوجب النقض . اذ ان مجرد العبث بالمسدس لا يكون له شأن فى القتل الا اذا كان هو الذى أدى الى انطلاق العيار ، ومقتضى هذا ان يبين الحكم من ان المتهمين اللذين كانا يعبثان بالمسدس هو الذى تسبب بفعله فى خروج العيار .  
( طعن رقم ١٦٢٦ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/١٢/٦ ) .

٧٨ - عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذى وقع من المتهم فكان سببا فيها  
أصاب الجنى عليه - قصور .

\* اذا كان الحكم قد حصل واقعة الدعوى فى قوله ان الجنى عليه اصيب من سيارة كان يقودها المتهم وان هذا خطأ لانه لم يستعمل زمام السيارة التى كان يقودها ولم يحسب حسابا لضيق الطريق الذى وقع منه المتهم وواقعه وهل كان فى مقدور المتهم رؤية الجنى عليه امامه حتى

كان ينبهه بالزمارة و يعمل على مفادته بسيارته ، فانه يكون قاصر  
البيان واجبا نقضه .

( طعن رقم ٧٠٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٤٩ ) .

٧٩ - عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذى وقع من المتهم فكان سببا فيما  
اصاب المجنى عليه - قصور .

✳ ان جريمة القتل الخطأ حسبما هي معرفة به فى المادة ٢٢٨ من  
قانون العقوبات تقتضى لادانة المتهم بها أن يبين الحكم الخطأ الذى ارتكبه  
المتهم وربطة السببية بين هذا الخطأ المرتكب وبين الفعل الضار الذى  
وقع بحيث لا يتصور وقوع الضرر الا نتيجة لذلك الخطأ . فاذا كان  
مؤدى ما ذكره الحكم فى تقرير ادانة المتهم فى جريمة القتل الخطأ هو ان  
المتهم قد انحرف بالسيارة التى كان يقودها فصدمت المجنى عليه الذى كان  
سائرا فى الطريق فتسببت عن ذلك وفاته ، فذا الحكم لا يكون قد عنى  
باستظهار الخطأ الذى ارتكبه المتهم ولا علاقة هذا الخطأ بوفاة المجنى  
عليه فيكون لذلك معيبا متعينا نقضه .

( طعن رقم ١٢٧٧ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٤٩ ) .

٨٠ - عدم ذكر الحكم اللائحة أو النص القانونى الذى خالفه المتهم  
لا يعيبه .

✳ ما دام الثابت ان قرار الحيرية فى شأن قيادة السيارات ومواقعها  
واجورها بالبندر الذى وقع فيه حادث القتل الخطأ بصدم المجنى عليه  
بسيارة يقضى بوجوب قيادة السيارات فى هذا للبندر بسرعة لا تزيد على  
ثمانية كيلو مترات فى الساعة ، وما دام هذا القرار قد حصل نشره  
بالجريدة الرسمية ، فان قول الحكم ، ان المعاينة التى اجرتها المحكمة تؤكد  
اسرع السيارة مع ملاحظة ان السير فى المدن لا يصح ان يزيد بحال من  
الاحوال على عشرين كيلو مترا فى الساعة ، ذلك لا خطأ فيه ولا يصح

النمى عليه انه لم يذكر اللائحة أو النص القانونى الذى استند اليه فى ذلك .

( طعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٥/٢ ) .

٨١ - عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذى وقع من المتهم فكان سببا فيما أصاب الجنى ليه - قصور .

✽ متى كان الحكم الذى ادان المتهم ( قائد سيارة ) فى جريمة القتل الخطأ لا تبين منه وجهة النظر التى انتهت اليها المحكمة فى كيفية وقوع الحادث وعلى الاخص ما اذا كانت مصادمة الجنى عليها قد حصلت من مقدم السيارة أو من جانبها حتى يمكن تحديد وجه الاهمال الذى وقع من المتهم ، ولم يبين كذلك الاساس الذى اعتمد عليه فى القول بان المتهم لم يستعمل فرامل السيارة الا قبل ادراك الجنى عليها بمترين ، وأنه كان يستطيع رؤيتها قبل ذلك، وكل ذلك جوهرى فى استظهار خطأ المتهم وقيام رابطة السببية بينه وبين الحادث ، فذا قصور فى البيان يستوجب نقض الحكم .

( طعن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/١١/٧ ) .

٨٢ - عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذى وقع من المتهم فكان سببا فيما فيها أصاب الجنى عليه - قصور .

✽ اذا كان الحكم قد ادان المتهم فى جريمة القتل الخطأ مقتصرًا فى بيان ركن الخطأ على قوله « فمرت سيارة نقل محملة أقفاصا مسرعة وبعد مرورها بين أنها صدمت المصاب » فإنه يكون حكما قاصرا عن اثبات الخطأ فى حق المتهم ويتعين لذلك نقضه .

( طعن رقم ١٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/٣/١٢ ) .

٨٣ - عدم ايراد الحكم الدليل على نوع الخطأ المرتكب - قصور

✽ اذا كان الحكم المطعون فيه قد ادان الطاعنين الاول لانه بصفته كمساريا للعربة الخلفية اطلق زمارته مع أنه كان فى موضع يستطيع



معه رؤية المجنى عليه وهو لا يزال يهيم بالنزول من الناظرة التي لم يكن يعمل فيها ولا زمارته كانت السبب المباشر في تحرك الطاعن الثاني « سائق الترام » ، بالتزام . والثاني لانه سار بالتزام دون ان يضق كمسارى القاطرة زمارته كما تقتضى بذلك تعليمات شركة الترام ، ولم يكن هذا الحكم قد بين مدى مسئولية كمسارى العربة عما يدور في عربة أخرى غير تلك التي عهد اليه بالفعل فيها من واقع تعليمات تلك الشركة - فانه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

( طعن رقم ٧٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/٣/٢١ ) .

٨٤ - عدم بيان الحكم الاصابات التي حدثت بالمجنى عليه وخلوه من الإشارة الى التقرير الطبى والى ما أدت اليه - قصور .

✽ اذا كان الحكم الذى ادان المتهم بجريمة القتل والاصابة الخطا لم يبين الاصابات التي حدثت بكل من المجنى عليهم ، وجاء خاليا من الإشارة الى التقرير الطبى المثبت لها ولما أدت اليه فان هذه الادانة على اعتبار ان الاصابات انما حدثت نتيجة الخطأ الواقع من المتهم لا تكون قائمة على أساس ويكون الحكم قاصرا متعينا نقضه .

٨٥ - عدم عناية الحكم بوصف الاصابة التي حدثت واثرها وعلاقتها بالوفاة - قصور .

✽ اذا كان الحكم الذى ادان المتهم فى جريمة القتل الخطأ قد بين الواقعة بما يفيد أن الطاعن صدم المجنى عليه فسببت هذه الصدمة وفاته دون أن يذكر شيئا عن بيان الاصابات التي احدثها التصادم ونوعها وكيف انتهى الحكم الى ان هذه الاصابات هي التي سببت الوفاة ، فانه يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٣/٤/٢١ ) .

٨٦ - عدم ايراد الحكم الدليل على نوع الخطأ المرتكب - قصور .  
\* اذا كان الحكم الذى ادان المتهم فى جريمة القتل الخطأ قد استدل على خطأ المتهم باسراعه فى قيادة السيارة بقوله ان المتهم قد قرر انه رأى المجنى عليها أول مرة على مسافة أربعة أمتار وهى مسافة كانت كافية لتفادى الحادث بالانحراف الى جانب الطريق الخالي لو لم يكن مسرعا ، وكان ما ساقه للحكم فى شأن مسألة الاربعة الامتار لا يكتفى لبيان ركن الخطأ مادام لم يستظهر مدى السرعة التى كان يجب على المتهم الا يتجاوزها ولم يبين كيف كانت هذه المسافة فى الظروف التى وقع فيها الحادث كافية لتفاديه وما هى السرعة التى تكون فيها هذه المسافة كافية لذلك - فهذا من الحكم قصور يعيبه بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٥٩٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٥٣ ) .

٨٧ - عدم ايراد الحكم الدليل على نوع الخطأ المرتكب - قصور .  
\* اذا كان ما أثبتته للحكم من خطأ الطاعن هو أنه لم يستعمل التنبية ولم ينتبه لنداء والد المجنى عليه اذا حاول لفت نظره لوجود ابنه اللطيل وصدمه بعجلة السيارة الخلفية من الجهة اليمنى ، ثم استدل بما ظهر من المعاينة من وجود اثار احتكاك بالحائط بارتفاع نصف متر وهو المكان الذى وقع به الحادث ، فهذا الذى أثبتته للحكم غير كاف فى بيان واقعة الدعوى ما يتصح منه ركن الخطأ من الطاعن ومكان المجنى عليه قبل الحادث وهل كان فى استطاعة الطاعن ان يراه قبل اصطدامه به مؤخر للسيارة ، ولذلك فانه يكون قد شابه قصور يعيبه بما يستوجب نفسه .  
( طعن رقم ٦٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٥٣ ) .

٨٨ - عدم عناية الحكم بوصف الاصابة التى حدثت واثرها وعلاقتها بالوفاة - قصور .

\* اذا كان الحكم المظنون فيه حين دان المتهم بجريمة القتل الخطأ تاسيسا على انه صدم المجنى عليها بالربة التى كان يقودها لم يذكر

شيئا عن ماهية الاصابات التي قال انها حدثت بالمجنى عليها وأودت بحياتها ، فانه يكون قد خلا من بيان الصلة بين وفاة المجنى عليها وبين الحادث الذى قال انه وقع بخطا الطاعن ولذا فانه يكون قد جاء قاصرا عن بيان توافر اركان الجريمة التى دأن بها للطاعن مما يعيبه ويستوجب نقضه .

( طعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٢/١٠/٢٠ )  
٨٩ - اثبات الحكم صورة من صور الخطأ الذى تسبب عن قتل المجنى عليه كاف لاقامته دون حاجة الى بحث صور الخطأ الاخرى .

\* اذا كان الحكم قد اثبت على المتهم من وجوه الخطأ الذى تسبب عنه قتل المجنى عليه الاول واصابه الاخرين ما يكفى وحده لاقامته فانه لا محل للبحث فى شأن صور الخطأ الاخرى .

( طعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٣/١١/١٧ )

٩٠ - عدم بيان موضوع شهادة الشاهد ومؤداها - قصور .

\* متى كان الحكم حين تعرض لاقوال الشاهد لم يفكر من مؤداها الا انه رأى المجنى عليه ملقى خلف السيارة وانه لم يسمع الة التنبيه . غير انه حين عرض للتدليل على ثبوت تهمة القتل خطأ على الطاعن استند على اقوال ذلك الشاهد وشاهد آخر من أن الطاعن كان يسير بسرعه العادية ولم يهدئ من هذه السرعة عند وصوله الى محطة الاتوبيس . متى كان ذلك وكان هذا الذى قاله الحكم لم يورده فى مؤدى ما ذكره من شهادة ذلك الشاهد ، فان الحكم اذا استند اليها يكون مخطئا فى الاستدلال بها على ما قال انها تدل عليه .

( طعن رقم ٥٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/٣/١١ )

٩١ - عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذى وقع من المتهم فكان سببا فيما أصاب المجنى عليه - قصور .

\* متى كان الحكم اذا قضى ببراءة المتهم بالقتل الخطأ ورفض الدعوى المدنية قد عول فى ذلك على اقوال الشاهد من ، أن القرام كان يسير

سيرا عاديا وكان المتهم يستعمل جهاز التنبيه طول الطريق وقت حصول الحادث وأنه لم يكن في استطاعته أن يتفاداه لان المصاب ظهر فجأة على بعد ثلاثة أمتار ، والى أن باقى الشهود لم يقطعوا غى أقوالهم بذلك المحضر بأن المقيم لم يستعمل جهاز التنبيه ثم قال : أنه على فرض الاخذ بالرواية الاخرى من انه عندما بدأ الغلام المجنى عليه ينزل الى الشارع كانت المسافة بينه وبين الترام خمسة عشر مترا فانه يتنافى مع طبائع الاشياء أن يتوقع المتهم أن كل من ينزل من الرصيف يريد عبور الشارع من جهة اخرى . . . وان من حقه ان يعول على أن من واجب المشاة الا يعبروا القضبان وقت اقتراب التراب وان يعبروا الطريق من الاماكن التى اعدت لذلك وأن يتبصروا مواقع أقدامهم عند عبورها ، . متى كان ذلك فان ما قاله الحكم من ذلك سائغ فى العقل وفى القانون .

( طعن رقم ١٨٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/٤/١ ) .

٩٢ - اثبات الحكم صورة من صور الخطأ الذى تسبب عن قتل المجنى عليه كاف لاقامته دون حاجة الى بحث صور الخطأ الاخرى .

✽ لا تستلزم المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات للعقاب أن يقع الخطأ الذى يتسبب عنه القتل بجميع صورته التى أوردتها ، بل يكفى لتحقيق الجريمة ان بتوافر صورة واحدة منها . واذن فمتى كان للحكم تد اثبت أن المتهم كان يقود السيارة التى صدمت المجنى عليه بسرعة ودون استعمال آلة التنبيه ، فلا جدوى من المجادلة فى صور الخطأ الاخرى التى تحدث عنها الحكم المذكور .

( طعن رقم ٢٤٠٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٤/٤/٦ ) .

٩٣ - عدم ايراد الحكم الدليل على نوع الخطأ المرتكب - قصور .

✽ متى كان الحكم اذ قضى بإدانة المتهمين فى جريمة القتل الخطأ قد أقام قضاءه على أساس ان كمسارى كل عربة من عربات الترام مسئول عما يحصل فى العربة الاخرى غير التى عهد اليه العمل فيها دون أن يعين



سأس هذه المسئولية ومدادها وحل هناك تعليمات من إدارة الترام في هذا الصدد تجعل المتهمين مسئولين عن كلتا العربتين فإنه يكون قد انطوى على قصور يعيبه •

( طعن رقم ٤٢١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/٥/٢ ) •

٩٤ - عدم عناية الحكم بوصف الإصابة التي حدثت وأثرها وعلاقتها بالوفاة - قصور •

✳ إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم جريمة القتل الخطأ وبين الخطأ الذي وقع منه واتخذ من توفره دليلاً على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية في حقه دون أن يبين الإصابات التي حدثت بكل من المجنى عليهم وسببت وفاتهم أو يشير إلى التقارير الطبية الموضحة لها ولما أدت إليه - فإن إدانة المتهم على اعتبار أن وفاة المجنى عليهم قد حدثت نتيجة الخطأ الواقع منه لا تكون قائمة على أساس ويكون الحكم المطعون فيه إذ أغفل هذا البيان قاصراً متعیناً نقضه •

( طعن رقم ٧٣٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/٦/٢٨ ) •

٩٥ - عدم عناية الحكم بوصف الإصابة التي حدثت وأثرها وعلاقتها بالوفاة - قصور •

✳ إذا كان الحكم إذ اثبت في تحصيله لواقعة الدعوى أن المتهم صدم المجنى عليه بسيارته ، لم يبين الإصابات التي لحقت بهذا الأخير من أثر الصدمة ولا كيف نشأت الوفاة عن تلك الإصابات ، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه •

( طعن رقم ١١٢٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٥/١/٢٤ ) •

٩٦ - عدم عناية الحكم بوصف الإصابة التي حدثت وأثرها وعلاقتها بالوفاة - قصور •

✳ إذا كان الحكم إذ انتهى إلى إدانة المتهم ومعاقبته عن جرمه القتل والإصابة الخطأ ، لم يذكر شيئاً عن بيان الإصابات التي أحدثها

التصادم ونوعها وكيف انتهى الى ان هذه الاصابات هي التي سببت وفاة المجنى عليه الاول ، فانه يكون حكما قاصرا متعينا نقضه .  
( طعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٥/٢ ) .

٩٧ - عدم بيان الحكم وجه الخطا الذى وقع من المتهم فكان سببا فيها  
اصاب المجنى عليه - قصور :

✽ اذا كان الحكم قد تحدث عن خطأ المتهم فى قوله ، انه ثابت من قيادته بسرعة شهد بها الشاهدان فى مكان ضيق وعدم احتياطه بالتمهل كما يفرضه الواجب فى مكان ضيق لا يسمح للسيارات بسرعة وعرضه لا يزيد على عدة خطوات ، فان ما قاله الحكم من ذلك كاف فى بيان توافر ركن الخطأ .  
( طعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٤ ) .

٩٨ - استناد الحكم فى توافر الخطأ فى حق المتهم الى قيادة السيارة بسرعة زائدة - الى صورة أخرى لا ترقى الى مرتبة الاخطاء المعاقب عليها قانونا - لا يعيبه .

✽ متى كان الحكم قد أسس توفر الخطأ الذى ترتب عليه حصول حادث القتل الخطأ فى حق المتهم على أنه قاد السيارة بسرعة زائدة مما ينطبق عليه نص المادة ٢٨ من لائحة السيارات التى وقع الحادث فى ظلها ، فهذا يكفى وحده اساسا تقوم عليه الادانة ولا يعيب الحكم ان يكون قد استند بعد ذلك الى صورة أخرى من صور الخطأ لا ترقى الى مرتبة الاخطاء المعاقب عليها قانونا .

( طعن رقم ٦٧٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٤ س ٧ ص ٨٣١ )

٩٩ - عدم ذكر الحكم شيئا عن بيان الاصابات التى أحدثها التصادم ونوعها وانها هي التى ادت الى وفاة المجنى عليه - قصور :

✽ اذا لم يذكر الحكم الابتدائى شيئا عن بيان الاصابات التى أحدثها التصادم ونوعها وكيف انتهى الى أن هذه الاصابات هي التى

أدت الى وفاة المجنى عليه وكان الحكم الاستثنائي قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي اخذاً بأسبابه - قد خلا من هذا البيان - فانه يكون قاصراً قصوراً يعيبه .

( طعن رقم ٧١٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ س ٧ ص ٩٣٩ ) .

٢٠٠ - خلو الحكم بالادانة من بيان ركن الخطأ الذي وقع من المتهم مما نص عليه في المادة ٢٤٤ عقوبات واغفاله الإشارة الى الكشف الطبي او ايراد مؤداه - قصور .

\* متى كان الحكم قد خلا من بيان ركن الخطأ الذي وقع من المتهم مما نص عليه في المادة ٢٤٤ عقوبات وكيف كان تمى مكنته في الظروف التي وقع فيها الحادث ايقاف السيارة رغم ما تمسك به المتهم في دفاعه بأن الحادث وقع قضاء وقدر لان المجنى عليه نزل فجأة من الرصيف محاولاً اختراق الشارع ، كما أغفل الإشارة الى الكشف الطبي ولم يورد مؤداه . فانه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

( طعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٤ س ٨ ص ١٠٧ ) .

١٠١ - عدم استظهار الحكم علاقة السببية بين الخطأ والوفاة - قصور .

\* القصور في استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع الدليل الفني ( وهو التقرير الطبي ، في جريمة القتل الخطأ مما يعيب الحكم .

( طعن رقم ٣٩٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٢٧ ص ٨ ص ٥٤٨ ) .

١٠٢ - خلو الحكم من بيان اصابات المجنى عليه وسببها رغم تمسك  
المتهم بانقطاع رابطة السببية بين المصادمة بالسيارة وبين  
الاصابات - قصور \*

✳ متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم الاستثنائي قد  
خلا من بيان الاصابات التي وجدت بالمجنى عليهما والتي نشأت عنها وفاة  
احدهما كما لم يبين سبب هذه الاصابات وهل نشأت عن المصادمة  
بالسيارة التي يؤدها المتهم على الرغم مما تمسك به الدفاع عنه أمام  
المحكمة الاستئنافية من انقطاع رابطة السببية بين السيارة وبين  
الاصابات التي حدثت لان السيارة لم تصطدم بالمجنى عليهما ولم تمسهما  
بسوء ولكنهما اصابا من سقوطهما على الارض بسبب غزارة المطر وانزلاق  
قدم احدهما وهو يحمل الآخر، وهو دفاع جوهري لو صح لتغير وجه  
الرأى في الدعوى . فان الحكم يكون مشوبا بالقصور \*

( طعن رقم ٥٧٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٢١ س ٨  
ص ٨٤٨ ) \*

١٠٣ - عدم بيان اصابات المجنى عليه ونوعها وكيف أدت الى الوفاة  
- قصور \*

✳ متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة القتل الخطأ دون ان يذكر  
شيئا عن الاصابات التي حدثت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أدت الى  
وفاته فانه يكون معيبا لقصوره في استظهار علاقة السببية بين الخطأ  
والوفاة من واقع ما أثبتته أوراق الدعوى \*

( طعن رقم ٨٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢٣ س ٩٠  
ص ٧٠٤ ) \*

١٠٤ - قتل خطأ - مسئولية صاحب البناء - مسئولية المقاول \*

✳ الاصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل الا عن  
نتائج خطئه الشخصي ، فصاحب البناء لا يعتبر مسئولاً جنائياً عما



يصيب الناس من الاضرار - عند اقامة البناء - بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة ، الا اذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته واشرائفه الخاص . فان عهد به كله او بعضه الى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته . فهو الذى يسأل عن نتائج خطئه . ولما كان نفع الطاعن يقوم على أن مسؤوليته قد انتفت باقامته مقاولا لعمال الحديد أقر بقيامه بهذه العملية ، فهو الذى يسأل عما يقع من تقصير في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية الناس ، وقد دانه الحكم المطعون فيه بوصف انه المقاول المعهود اليه بإنشاءات الحديد ورتب مسؤوليته على أن نقل الحديد تم على نحو تسبب عنه قتل المجنى عليها ، وكان الحكم حينئذ الشرك الطاعن في المسؤولية خلافا للأصل المقرر في القانون والزمه باتخاذ احتياطات من جانبه - بعد أن سلم بأنه قد عهد بأعمال الحديد الى مقاول مختص يقوم بهذا العمل عادة لم يبين سنده فيما انتهى اليه . فانه يكون مشوبا بالقصور الموجب لنقضه .

( طعن رقم ٢١٠٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠ س ١٤ )

ص ٣٦٦ ) .

١٠٥ - قتل خطأ - دعوى مدنية - لائحة السكة الحديد - نقض .

✽ فرضت المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد على عمال المناورة وأجبيين - احدهما - أن يحذروا مستخدمي المصلحة والمشتغلين بالعربات أو حولها - وثانيهما - أن يطلبوا من الأشخاص المشتغلين بالنسح أو التفريغ الا يبقوا بالعربات المزعم تحريكها لعملية المناورة ولا يقتربوا منها . واذا كانت طبيعة التحذير تقتضى أن يكون قبل البدء بالمناورة - بحكم وجود المستخدمين والمشتغلين بالعربات وحولها بالقرب من القطار، فان طلب عدم الاقتراب من العربات المزعم تحريكها لعملية المناورة يقتضى أن يكون قبل إبان عملية المناورة لاحتمال وجودهم عتب البدء بعملية المناورة وبعد التحذير . كما أوجبت المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة تحذير الجمهور من اجتياز خط السكة الحديد عندما يخشى حدوث سبب ذلك .

والاستفاد من النص الاخير ان اجتياز الخط - ولو كان أمرا منهيا عنه - لا يمنع من القيام بواجب التحذير ، وأن التحذير أمر عام لم تقصد اللائحة توجيهه الى فئة غيرها لما تقضيه واجب المحافظة على رواح الناس بغير تفرقة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاة - ببراءة المتهمين من القتل الخطأ - على أن النص يوجب التحذير لمن وجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل اجراء عملية المناورة وتحريك العربات وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط من بين الربات ، فإغفل بذلك ما فرضه النص من طلب عدم البقاء أو الاقتراب من العربات الذي يوجه الى عمال الشحن قبل وإبان عملية المناورة . كما انه لم يعن ببيان حقيقة مركز الجنى عليه بين القائمين بالشحن والتفريغ وكان الحكم قد أقام قضاة في - رفض الدعوى المدنية - على براءة المتهمين تأسيسا على التفسير الخاطئ لللائحة السكة الحديد ، وكان هذا الخطأ هو أحد العناصر التي اعتمد الحكم عليها وكان له اثره في تكوين عقيدة المحكمة ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

( طعن رقم ٢٦٤٣ لسنة ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٤ من ١٤

ص ٤٨٦ ) .

#### ١٠٦ - قتل خطأ - اصابة خطأ - اركانها .

✽ لما كان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه تبريرا لقضائه . أن اصابة الجنى عليه انما حدثت من انفجار البندقية الذي أدى اليه انطلاق العيار الناري - لوجود عيب في معدن الماسورة لا دخل للمتهم فيه ، طبيعية - وكان هذا الذي اثبته الحكم له سنده الصحيح من أقوال الطبيب الشرعى امام محكمة أول درجة . فان نعى الطاعنة على الحكم بالخطأ في الاسناد يكون على غير أساس .

( طعن رقم ٢٨٢٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١١ من ١٤

ص ٥٣٠ ) .

١٠٧ - اعتداء - اله - حكم - تسببيه - تسبیب غیر معيب •

\* محكمة الموضوع غير ملزمة بان تبين نوع الالة التي استعملت في الاعتداء ما دامت قد استيقنت ان المتهم هو الذي احدث اصابات الجنى عليه • ومن ثم فان النعى على الحكم بالتقصير في التسبیب - لاغفاله الاشارة الى الالة المستعملة في احداث الاصابة - لا يكون له محل •  
( طعن رقم ٧٩٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٤ سن ١٤ ص ٧٤٧ ) •

١٠٨ - الحكم في جريمة الاصابة الخطأ - شرط صحته •

\* من المقرر انه يجب قانونا لصحة الحكم في جريمة الاصابة الخطأ ان يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف كل من الجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث • ولما كان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن ببناء على ما قرره من ان العيار الذي اطلقه اصاب الجنى عليه وذلك بسبب رعونته وعدم احترازه دون ايضاح لموقف الجنى عليه من الطاعن وقت وقوع الحادث ودون ان يعنى ببيان كيف كانت الرعونة وعدم الاحتراز سببا في وقوعه ، فانه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا حتى يتسنى لمحكمة النقض اعمال رقابتها على ما ارتأته محكمة الموضوع رعونه وعدم احترازه يؤدي كلاهما الى المسؤولية عن الاصابة • ومن ثم فان الحكم يكون معيبا بالتقصير في البيان الذي يتعين معه نقصه •

( طعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢ سن ١٥ ص ٦٣٠ ) •

١٠٩ - بيانات كل من الحكم الصادر بالبراءة والحكم الصادر بالادانة - تسبیب الحكم الاستثنائي التناضی بالبراءة - ما يكفي لسلامته مثال - في جريمة قتل خطأ •

\* لم يتشترط المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يتضمن الحكم بالبراءة أمورا او بيانات معينة أسوة بأحكام الادانة • وثمة يكفي

لسلامة الحكم الاستثنائي بالبراءة ان تتشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة الى المتهم وان يتضمن ما يدل على عدم اقتناعها بالادانة السابق القضاء بها ، وهي غير ملزمة بأن ترد على دليل من أدلة الاتهام لان في اغمال التحديق عنه ما يفيد حتما انها اطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه الى الحكم بالادانة . ومن ثم فانه لا يعيب الحكم وهو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم اطلاع المحكمة على التقرير الطبى المثبت لقتل المجنى عليه نتيجة مصادمته السيارة ، ما دامت قد قطعت في اصل الواقعة وتشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم ، لان التقرير الطبى انما يلزم ايراد ما جاء به في الحكم للصادر بالادانة تصويرا للواقعة واثباتا لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر من أى شخص وقعا ولا شأن له باثباتها او نفيهما عن متهم بذاته .

( طعن رقم ٩٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥ س ٢٠ ص ٦٣٨ )

١١٠ - حكم - مثال لتسبيب معيب .

\* متى كان الحكم قد اثبت ان المتهمين حملوا المركب فوق طاقته دون ان يبين هذه الطاقة من واقع عقد الالتزام ذاته - ان امكن - او بغيره من الادلة ، خصوصا انه لم يحدد العدد الذى يحمله على وجه حاسم ، وانما قال فيه بالتراوح بين العشرين والثلاثين ، علاوة على انه نقلا عن بعض الركاب انه كان يسع عددا اكثر مما حمل ، هذا الى انه اثبت نقلا عن شهادة المهندس المختص بهيئة النقل المائى ان القائمين على المركب لو كانوا على دراية كافية بتشغيله فى الجسر العاصف الذى وقع به الحادث لامكنهم العبور به سالمين ، ونقل فى الوقت عينه نقيضه حين اثبت من تقرير المهندس نفسه ان العاصفة التى اقتلعت اعواد الاشجار واعمدة التليفونات بالمنطقة هى السبب المباشر فى الحادث ، ولم يذكر الحكم سندا لترجيحه لما اخذ به من هذين الدليلىين المتعارضين او ما اطرحه . وفوق ذلك فانه اعتبر تسيير المركب فى نقل الركاب خطأ اضافة الى مجموعة الاخطاء المكونة للحادث مع تقريره فى الوقت ذاته بنص



الالتزام على التصريح به وإطلاق القول بأن تسليم المركب الى قائد غبر  
مرخص له فى القيادة خطأ مع أن ذلك لا يصح الا بدلالته على نقص كفايته  
وقلة درايته . كل هذا يبيىء عن اضطراب صورة الدعوى فى ذهن المحكمة  
وعدم استقرارها على النحر الذى يجعلها فى حكم الوقائع المسلمة ، مما  
يجعل الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ س ٢٠  
ص ٩٩٣ ) .

١١١ - متى ينحصر التسبب المعيب عن حكم الادانة فى جريمة قتل  
خطأ - مثال .

\* متى كان يبين من الحكم أنه أورد اصابات المجنى عليه التى أدت  
الى وفاته من واقع الدليل الفنى وهو التقرير الطبى ، كما أورد الادلة  
التى استخلص منها قيادة المتهم السيارة بسرعة ، وهى أدلة سائغة ،  
فان ما يثيره فى هذا الشأن لا يكون له محل .

( طعن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠  
ص ٤١٢١ ) .

١١٢ - الطلب الجازم فى جريمة القتل الخطأ - مثال .

\* متى كان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات وعلى المفردات  
التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن الحاضر عن الطاعن طلب  
فى المذكرتين اللتين صرحت كل من محكمتى أول وثانى درجة له بتقديمها -  
أن يقضى أصليا بالبراءة واحتياطيا بسامدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته  
فيما اذا كان يمكن حدوث اصابات المجنى عليها من مرور عجلات الجرار  
والمقطورة عليهما بالصورة التى شهدت بها الشاهدة أم لا يمكن حدوثها  
بهذه الكيفية . فان ابداء الطلب فى هذه الصورة يجعله بمثابة طلب جازم  
عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة ، مما يتعين معه على المحكمة أن

تعرض له وان تمحض عناصره وان ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت اطراحه  
والا كان حكمها معيبا بالقصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع .  
( طعن رقم ١٦٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨ س ٢١  
ص ١٠٥ ) .

١١٣ - مثال لتسبب معيب للاخلال بدفاع جوهرى فى جريمة قتل خطأ  
بسبب عدم ترميم بناء .

\* الاصل انه يجب لسلامة الحكم ان يبين الادلة التى استندت  
اليها المحكمة وان يبين مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة  
كما اقتنعت بها المحكمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اغفل بيان  
مضمون القرار الصادر بترميم المنزل والجهة الامرة به وتاريخ اصداره  
والمهلة المحددة لتنفيذه ولم يولجحه دفاع الطاعن بعدم اعلانه بهذا القرار  
الا غداة انهيار المنزل مع انه جوهرى لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى  
الدعوى اذا صح تغيير وجه الراى فى الدليل الذى اخذ به الحكم فى  
الادانة . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه  
والاحالة .

( طعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥ س ٢١  
ص ٧٤٧ ) .

١١٤ - اغفال الحكم بيان اصابات المجنى عليه وكيف انها أدت الى وفاته  
واقع تقرير فنى - قصور .

\* اذا كان الحكم المطعون فيه قد اغفل بيان اصابات المجنى عليه  
وكيف انها أدت الى وفاته من واقع تقرير فنى ، فانه يكون مشوباً  
بالقصور فى استظهار رابطة السببية بما يوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١ س ٢٤  
ص ١٤٦ ) .

١١٥ - اغفال الحكم التحدث عن لصابات لطاعنين - لا يعيبه طالما  
لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى ولم يبين الطاعنان  
علاقتها بواقعة الدعوى •

\* لا يصح تعييب الحكم بالقصور ان هو اغفل التحدث عن  
اصابات الطاعنين اذ لم يكن بحاجة الى التعرض لها طالما انها لم تكن  
محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى ولم يبين الطاعنان وجه علاقتها بواقعة  
الدعوى المطروحة •

( طعن رقم ١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤ س ٢٤ ص ٢٨٩ )

١١٦ - خلو الحكم : ن بيان اصابات الجنى عليهم واغفاله ايراد مؤدى  
التقارير الطبية الموقعة عليهم وكذلك التدليل على قيام رابطة  
على قيام رابطة السببية بين اصابة اقدمهم ووفاته استنادا الى  
دليل فنى - قصور •

\* لما كان الحكم وقد دان المهم بجريمتى القتل والاصابة الخطا  
ورتب على ذلك مسئولية متبوعه ( المسئول عن الحقوق المدنية ) قد  
خلا من الاشارة الى بيان اصابات الجنى عليهم كما فانه ان يورد مؤدى  
التقارير الطبية الموقعة عليهم ، وان يحلل على قيام رابطة السببية بين  
اصابة اقدمهم ووفاته استنادا الى دليل فنى ، فإن الحكم يكون مشوبا  
بالقصور فى استظهار رابطة السببية بين الخطا والضرر مما يعيبه بما  
يوجب نقضه •

( طعن رقم ٧٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٤ س ٢٤ )

ص ٩١٢ •

١١٧ - ابانة الحكم كافة اركان جريمة القتل الخطأ التى دان بها الطاعن  
ركنا الى الادلة القولية والفنية السائفة التى أوردتها وانها ترتد  
الى معين صحيح من أوراق الدعوى - مؤداه - عدم جواز المجادلة  
فيه ، مثالا لتسبيب غير معيب فى جريمة قتل خطأ .

\* لما كان الحتم المطعون فيه قد اورد مؤدى التقارير الطبية  
الموقعة على المجنى عليه فى قوله ، أنه بشريح جثة المجنى عليه بمعرفة  
الطبيب الشرعى ثبت وجود كدم رضى بالجانب الايسر للبطن فى جزئها  
العلوى بمساحة ٤×١٠ سم والاصابة الشاهدة بالجثة حيوية حديثة من  
طراز رضى حدثت من المصادمة بجسم صلب راضى والوفاة اصابية حدثت  
من نزيف داخلى وصدمة عصبية مصاحبة نتيجة لتهتك الطحال ، كما  
جاء فى تقرير المفتش الفنى بمكتب كبير الاطباء الشرعيين أن اصابة  
المجنى عليه حديث من مصادمة راضة وقعت على منطقة الضلوع السفلى  
اليسرى والجزء العلوى من الجانب الايسر للبطن وهى جائزة الحصول  
من سقوط قطعة من الجبس على جانبه الايسر على النحو الوارد بأقوال  
الشهود ولا يتسنى حصولها من سقوطه على الارض بعد وصوله المستشفى  
- وهذا الذى أوردته الحكم كاف فى بيان مؤدى هذا الدليل من أدلة الثبوت  
بما ينحسر عنه قاله القصور فى البيان ، كما ان الحكم بعد أن أثبت خطأ  
الطاعن بما أوردته الدكتور . . . الاستاذ بكلية الهندسة فى تقريره من أن  
الطاعن لم يتوخ فى عمل الاحتياطات اللازمة من حلبات وحواجز حول  
الاجزاء المعرضة للانحيار من المبنى محافظة على سلامة الناس مما ينجم  
عنه سقوط قطعة الجبس على المجنى عليه دليل على توافر رابطة السببية  
مما استبانته من تقرير الصفة التشريحية وما أوردته المفتش الفنى بمكتب  
كبير الاطباء الشرعيين فى تقريره من أن اصابة المجنى عليه حدثت نتيجة  
سقوط قطعة الجبس على جانبه الايسر وان تسلسل الإغراض التى ظهرت  
على المصاب بعد ذلك تدل على حصول تمزق فى الطحال نتيجة للاصابة  
وينتفى مع القول بحصوله من السقوط على الارض بعد وصوله المستشفى



وأن الوفاة لم تحدث من تسمم غذائي وإنما هي اصابة نتيجة تمزق الطحال فان ما ساقه الحكم من تلك الادلة السائغة يدل على فهم سليم للواقع وتفطن لمجريات الامور في الدعوى ولفحص دفاع الطاعن بما يندفع به دعوى الفساد في الاستدلال .

( طعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٣ س ٢٥ س ٨٠ )

١١٨ - سلامة الحكم بالادلة في الجرائم غير العمدية - شرطه بيان ركن الخطأ - والتدليل عليه .

✽ ان الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن الميز لهذه الجرائم ، ومن ثم فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة الاصابة الخطأ أن يبين فضلا عن مؤدى الادلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة . عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى أصل صحيح ثابت في الاوراق واذا كان ذلك ، وكان ما اورده الحكم في مدوناته لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن ذلك أن مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلا على الخطأ ، فضلا عن أن الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن اثناء قيادة السيارة ولم يبين موقف المجنى عليه وكيفية عبوره الطريق ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي اصابة المجنود عليه واثر ذلك كله على قيام رابطة السببية وانتقاسها ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢ س ٢٥ )

ص ٥٣٦ ) .

١١٩ - استناد الحكم في الادانة على ان اصابة المجنى عليه حدثت من المقذوف الناري الذي اطلق في المرة الثانية بعد ان توقف الاول عن الاطلاق - دون تحقيق دفاع الطاعن باستحالة ذلك فنيا او الرد عليه - اخلال بحق الدفاع .

✳ متى كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ان من بين ما استهل به المدافع عن الطاعن مرافقته ، دفاعه بأنه يستحيل فنيا الطلاق مقذوف ثان من السلاح بعد أن توقف عن اطلاق الاول ، وانه احتشم مرافقته بطلب تحقيق هذا الدفاع عن طريق المختص فنيا اذا لم يكف الشك للقضاء بالبراءة . ولما كان الدفاع المشار اليه يعتبر - فى خصوص الدعوى المطروحة - دفاعا هاما من شأنه لو صح ان يؤثر فى مسئولية المتهم ، فانه كان يتعين على المحكمة اما تحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه ، أو ان تطرحه استنادا الى أدلة سائغة مقنعة تبرر رفضه . اما وهى لم تفعل واعتمدت - فى قضائها بالادانة - على ما حصلت من أقوال المجنى عليه من أن الطاعن اطلق عليه السلاح مرتين ولم ينطلق القذوف اول مرة ثم اصابه فى المرة الثانية بفرأعه ، كما استدلت المحكمة من ذلك على ثبوت نية القتل لدى الطاعن فى حين انه لم يعثر بالبندقية المضبوطة الا على طئقة واحدة مطلقة باحدى ماسورتتيها ، فان حكمها الطعون فيه يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع وبالقصور فى البيان .

( طعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٤ ص ٢٥

ص ٧١٢ ) .

#### ١٢٠ - اسباب وفاة المجنى عليه - حكم - تسبب سائغ .

✳ لما كان الحكم قد عرض لاسباب وفاة المجنى عليها وخلص فى مدونات الى أنها حدثت من الصدمة العصبية الفاجمة عن الاصطدام بجسم صلب راضى نتيجة الحادث وكان ما حصله فى هذا الشأن له أصله الثابت فى تقرير طبية الوحدة وفى محضر جلسة المحاكمة عند مناقشة الطبيب وكان القانون لا يوجب أن يكون اثبات سبب الوفاة نتيجة الصفة التشريحية دون الكشف الظاهرى حيث يغنى فى هذا المقام فان استناد الحكم الى تقرير طبية الوحدة بناء على الكشف الظاهرى وما قررت به بالجلسة فى اثبات سبب الوفاة دون اجراء الصفة التشريحية للمجنى

عليها لا يعيب الحكم ولا يقدر في تدليه على أن الوفاة نتيجة الحادث ويكون معنى الطاعن في هذا الصدد على غير أساس .  
( طعن رقم ٩٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٩ س ٢٦ ص ٥٠٨ ) .

١٢١ - وزن حمولة السيارة - شرط من شروط الامن والمتانة بها - العبرة في تحديد اقصاه بما يوضح في رخصتها فحسب - زيادة الوزن عن المقرر - خطأ قائم بذاته في حكم المادة ٢٣٨ عقوبات .

\* لما كان القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ قد نص في المادة ١٦ / هـ منه على ان يوضح في الرخصة التي تصرف لسيارة النقل .. وهي المعدة لنقل البضائع والمهمات - أقصى وزن حمولتها ، وفرض في المادة ٨٤/د منه عقوبة المخالفة مالکها وقائدها لشروط المتانة والامن من حيث وزن الحمولة . كما اوجب قرار وزير الداخلية - الصادر بتنفيذ احكام هذا القانون - في الفقرة الاخيرة من المادة ٥٨ منه الا يزيد الوزن لاي قاطرة ( جرار او سيارة ) مع مقطورتها بكامل حمولتها عن عشرة اطنان واجاز في الفقرة الاولى من المادة ٥٩ منه الترخيص للسيارات التي تزيد اوزانها بكامل حمولتها على ما هو منصوص عليه بالمادة السابقة كل بحسب تصميمها بشرط الحصول على موافقة وزارتي المواصلات والشئون البلدية والقروية كل فيما يخصه على ان تحدد الطرق والكبارى التي لا تسمح حالتها بيسير هذه السيارات عليها ، ومؤدى هذه النصوص ان وزن الحمولة انما هو من شروط المتانة والامن ، والعبرة في تحديد اقصاه بما يوضح في رخصة سيارة النقل - لما كان ذلك وكانت المادة ٢٣٨ من قانون القرارات واللوائح والانظمة خطأ قائما بذاته تقترب عليه مسئولية المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه ولو لم يقع منه أى خطأ اخر . وكان الثابت من مدونات كلا الحكمين الابتدائي والمطعون فيه ان وزن السيارة مع مقطورتها بكامل حمولتها يزوم الحادث يفوق قرينه الموضح في التصريح المؤقت المشار اليه في الحكم الابتدائي ، اذ بلغ الوزن الاول

٣٦٧٨٤ طنا بينما الوزن الآخر المصرح به هو ٢٠ طنا فقط ، فان وزن الحمولة في ذلك اليوم يدع - في حدود استناد الحكم الى ذلك لتصريح -- زائدا قانونا كما يعتبر خطأ قائم بذاته بغض النظر عن الوزن المحدد بمعرفة المنتج للسيارة والمقطورة أو المسموح بجره من المنتج لجهاز الربط ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مستندا في ذلك الى كتاب الشركة المنتجة لجهاز الربط ، قولا منه أن الوزن الوارد بالكتالوج هو الاصل الذي تستقيم معه حدود المسؤولية ورتب على ذلك نفي الخطأ عن المطعون ضده بنفية زيادة وزن الحمولة ، وعلى الرغم مما أثبتته في حقه انه جهز السيارة لنقل الزيت • فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه •

( طعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ س ٢٧

ص ١١٣ ) •

١٢٢ - قتل خطأ - تسبب الحكم - عدم تحديد أى من اطارات المقطورة صدم المجنى عليه - لا يعيب الحكم •

\* لا يعيب الحكم عدم تحديده اى من اطارات المقطورة قد صدم المجنى عليه ذلك لان هذا ليس ركنا من أركان الجريمة فان منعى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديدا • فضلا عن ان الثابت من مدونات الحكم - وهو ما لا ينازع فيه الطاعن - انه كان يدفع المقطورة من الخلف بما لا يكون معه مجديا ما يثيره من أن العجلة الخلفية لها هي التي أصابت المجنى عليه •

( طعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ س ٢٨

ص ٦١٤ ) •

١٢٣ - اصابة خطأ - الخطأ - تقديره - موضوعي •

\* لما كان الابتدائي - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله ان الطاعن كان يقود سيارة نقل عام للركاب •



واذ تخطى الدراجة الآلية - التى دين المحكوم عليه الآخر بجريمة قيادتها بدون رخصة قيادة - فقد انحرف بالسيارة الى أقصى يسار الطريق مما أدى الى سقوطها فى الاراضى الزراعية المجاورة للطريق واصابة مكبها المجنى عليهم واورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستمدة من مهادة شاهدين وأقوال المحكوم عليه الآخر ومن الكشوف الطبية ثم المح الحكم الى دفاع الطاعن القائم على أنه كان يحاول مفاداة المجنى عليه الذى كان يتردد بالدراجة البخارية قيادته بين يسر الطريق ويمينه - وخلص من ذلك الى قوله « وحيث أنه يبين مة كل ما تقدم ان المتهم الاول - الطاعن - حاول تخطى الدراجة البخارية التى كانت تتقدم السيارة قيادته فانحرف الى أقصى يسار الطريق والأذى لم تمن حالته تسمح له بذلك ، وأن هذا الخطأ هو الذى أدى الى سقوط السيارة قيادته فى الاراضى الزراعية المجاورة للطريق واصابة المجنى عليهم بالاصبات الموصوفة بالكشوف الطبية المرفقة ٠٠٠ » لما كان ذلك وكان البين من المفردات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن - أن الحكم قد تفهم واقعة الدعوى وأحاط بها عن بصر وبصيرة ، ولم يخطئ فى تحصيل أقوال الشاهدين ولا دفاع الطاعن - خلافا لما يثيره فى منعه - بل أنه التزم ما هو ثابت بلاوراق ، كما أن المعاينة خلّت مما يؤيد دفاع الطاعن أو يثير الى أن ثمة انهيارا قد حصل بحلفة الطريق الترابى على النحو المتول به ، ومن ثم فلا يقدر فى سلامة الحكم اغفاله الاشارة الى المعاينة والتحدث عنها مادام أنه لم يعول عليها ولم تكن هى ذات اثر فى تكوين عقيدة المحكمة فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير الخطأ المستوجب لستولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب مدام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة ولها اصلها فى الاوراق وأنه وان جاز لقائد مركبة خلفية أن ينحرف الى اليسار رغبة منه فى ان يتخطى مركبه تقدمه الا أن ذلك مشروط بداهة بل يتم مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب بحيث اذا لم يالتزم القائد الحذر وانحرف بكيفية تعرض الغير للخطر كان تصرفه هذا خطأ فى حد ذاته . ولما كان

الثابا مما تقدم بيانه أن المحكمة قد استظهرت في حدود سلطتها الموضوعية ومما له معينه الصحيح في الأوراق - أن الطاعن اذ حاول تخطي الدراجة الآلية التي كانت تتقدم سيارة النقل العام قيادته قد انحرف بالسيارة الى أقصى اليسار بالرغم من أن حالة الطريق لم تكن تسمح له بذلك مما أدى الى سقوط السيارة في المزارع واصابة راكبيها الجنى عليهم ، بالاصابات الموصوفة بالكشوف الطبية الواقعة عليهم ، فانها تكون قد بينت في حكما المطعون فيه - واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الاصابة الخطأ التي دانت بها الطاعن ، واذا كان ذلك وكان الحكم قد سن على ثبوت هذه الواقعة في حقه أدلة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، فان ما يعيبه عليه الطاعن من خطأ في الاسناد وتصور في التسبيب لا يعد - في حقيقته - أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ومحاولة لمناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان المحكمة بالدليل الصحيح وهو ما لا تقبل اثارته امام محكمة النقض ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

طعن رقم ١٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢ س ٢٩ ص ٣٤٢

#### ١٢٤ - قتل خطأ - مسئولية - الاخلال بحق الدفاع - ما يوفره .

\* لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ادانة الطاعن في قوله « ومن حيث ان التهمة المسندة الى المتهم ثابتة في حقه مما قرره . ومن أنه شاهد المجنى عليه يعدو ناحية باب ٢٢ جمارك ويعود وراءه المتهم طالبا منه الوقوف ثم سمع صوت انطلاق عيار نارى اصاب المجنى عليه - ومن أقوال كل من . . . و . . . و . . . الذين لم تخرج أقوالهم عن مضمون ما قرره الاول ومن اعتراف المتهم بأنه شاهد التهمة ( المجنى عليه ) يسرق صندوق كرتون ويجرى به فطلب منه الوقوف فألقى بالصندوق وحاول الجرب وأخرج من جيبه مطواة وهدده بها أن جرى خلفه فأخرج سلاحه لاطلاق عيار نارى منه في الهواء للارهاب الا انه انزلت قدمه فأصابه

العيار المجنى عليه ولما ثبت بالتقرير الطبى الشرعى من أن وفاة المجنى عليه سببها اصابته النارية . . . ومن ذلك يبين أن جريمة القتل الخطأ قد توافرت أركانها فى حق المتهم من خطأ ارتكبه هو عدم احترازه وعدم اتباع التعليمات الخاصة واطلاقه عيارا ناريا من سلاحه فانزلت قدمه فاصاب العيار المجنى عليه وتوفى ومن ضرر لحق بالمجنى عليه هو اصابته ووفاته . . . وقد توافرت عنقه السببية بين خطأ المتهم والضرر الذى لحق بالمجنى عليه اذ لولا خطأ المتهم لما أصيب المجنى عليه وتوفى ومن ثم يتعين معاقبته طبقا لمواد الاتهام عملا بالمادة ٣٠٤ ج ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بناء على ما قرره من أن العيار الذى اطلقه أصاب المجنى عليه وذلك بسبب عدم احترازه وعدم اتباعه التعليمات الخاصة دون ايضاح لهذه التعليمات ووجه مخالفة الطاعن لها وقت الحادث ودون ان يعنى ببيان كيف كان عدم الاحتراز وعدم اتباع التعليمات سببا فى وقوعه ، فانه لا يكون قد بين عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن فضلا عن أن الحكم المطعون فيه مع تحصيله واقعة انزلاق الطاعن وقت اطلاقه العيار النارى وتداخلها فى اصابة المجنى عليه به - اغفل بحث مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى وقوعه وأثر ذلك كله فى قيام ركن الخطأ الذى دفع الطاعن - على ما جاء بمردونات الحكم - بعد توافره وهو دفاع جوهرى يقترب على ثبوته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية وفى عدم تعرض الحكم له ليقول كلمته فيه مقصور يعيب الحكم ويستوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ٢٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١١ س ٢٩ )

ص ٥٩٤ ) .

١٢٥ - مجرد مصادمة المتهم المجنى عليه بسيارته - عدم كفايته تدليلا على توافر ركن الخطأ - فى جريمة الاصابة الخطأ - السرعة التى تصلح أساسا للمسائلة الجنائية فى جريمة الاصابة الخطأ - ماهيتها .

✱ من المقرر أن الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لها .  
ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة الاصابة الخطأ  
أن يبين فضلا عن مؤدى الادلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة عنصر  
الخطأ المرتكب وان يورد الدليل عيه مردودا الى اصل صحيح ثابت في  
الاوراق ، كما أن من المقرر أن السرعة التي تصلح أساسا للمسألة الجنائية  
في جريمة الاصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة ، وانما هي التي تجاوز  
الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب  
عن هذا التجاوز الجرح ، وانه وان كان تقدير سرعة السيارة في ظروف  
معينة ، وهل تعد عنصرا من عناصر من عناصر الخطأ لم لا ، مسألة  
موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها بغير معقب عليها ،  
الا أن شرط ذلك ان يكون تقديرها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة ولها  
اصلها في الاوراق . ولما كان ما أوردته الحكم في مدوناته لا يبين منه  
عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن ، ذلك ان مجرد مصادمة الطاعن للمجنى  
عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلا على الخطأ . فضلا عن الحكم لم  
يستظهر سلوك الطاعن اثناء قيادته لسيارته والعناصر التي استخلص  
منها قيادته لها بسرعة تجاوز السرعة القانونية ، كما أن الحكم من جهة  
اخرى لم يبين موقف المجنى عليه وكيفية عبوره الطريق ليتسنى بيان  
مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تفادي تلافى  
اصابة المجنى عليه ، واثار ذلك على قيام رابطة اسببية أو انتفاءها .  
هذا وقد اغفل الحكم طلبه الاشارة الى الكشف الطبى ولم يورد مؤداه  
وبهذا خلال أيضا من أى بيان عن الاصابات التي شوهت بالمجنى عليه  
ونوعها وكيف انها لحقت به من جراء التصادم . واذا ادانت المحكمة  
الطاعن مع كل ذلك ، فان حكمها يكون قاصرا .

( طعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٧٩ س ٣٠

ص ٤٨٦ ) .



١٢٦ - الحكم فى جريمة القتل أو الاصابة الخطأ - ما يجب قانوننا لصحته •

✳ من المقرر انه يجب قانونا لصحة الحكم فى جريمة القتل أو الاصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفية الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف كل من المتهم والجنى عليه حين وقوع الحادث لما كان ذلك ، وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومساءلة عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للامور ، كما ان خطأ الجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجانى وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة • لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يبين مؤدى الادلة التى اعتمد عليها فى ثبوت عنصر الخطأ المرتكب مردودا الى اصل صحيح ثابت فى الاوراق كما ان ما أورده فى مدوناته لا يبين منه عناصر هذا الخطأ اذ لا يؤفره مجرد احتكاك السيارة بقيادة الطاعن بالسلم المتحرك دون استظهار كيفية حدوث هذا الاحتكاك وبحث موقف الجنى عليهم الراكبين على سلم السيارة وكيفية سلوكهم ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى وقوعه واثار ذلك كله فى قيام او عدم قيام ركنى الخطأ ورابطة السببية ، فانه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى •

( طعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢ س ٣٠ ص ٨٦٥ ) •

١٢٧ - قتل خطأ - حكم - تسببيه •

✳ اذ كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر كيفية سلوك المطعون ضده اثناء قيادته السيارة • وما اذا كانت الظروف والملابسات تسمح له

بالسرعة التي كان يقود بها السيارة ليستبين مدى الحيطة الكافية التي كان في مقدوره انجازها ومدى العناية والحذر اللذين كانا في مكنته بهما والقدرة على تلافي الحادث من عدمه وأثر ذلك على قيام ركن الإهمال ورابطة السببية وإنما اتخذ الحكم دليلا من أن سرعة هذا النوع من السيارات يتلزم معه انقلابها في المنحنيات وهو ما لا سند له من الأوراق ولا تعتبر من المعلومات العامة التي تنفي تضاء القاضي بعلمه ، من ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا .

( طعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩ س ٣٠ ص ٩٥٤ ) .

#### ١٢٨ - قتل خطأ - تسبیب - قصور .

\* ان اغفال للحكم للرد على ما افصحت به للمعينة من أن السيارة تركت خلفها اثار فرمل طولها ٢٢ متر على يسار الطريق ، وما أسند الى المطعون ضده بمحضر ضبط الواقعة من اقراره بخطئه يعيب الحكم .

( طعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩ س ٣٠ ص ٩٥٤ ) .

#### ١٢٩ - السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل والإصابة الخطأ - ماهيتها .

\* من المقرر ان السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل والإصابة الخطأ ليس لها حدود ثابتة وإنما هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فينتسب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وكان تقدير ما اذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ او لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل

المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، وكان تقرير رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة ولها أصلها في الاوراق ، وأنه يكفي لتوافر رابطة السببية بين الخطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى انه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، فان ما ساقه الحكم المطعون فيه من خطأ الطاعن وتوافر رابطة السببية بينه وبين وفاة المجنى عليه من انطلاقه بالسيارة قيادته بسرعة كبيرة وبين عدم استعماله آلة التنبيه وعدم صلاحية الفرامل للاستعمال فضلا عن عدم ملاحظته للطريق الامر الذي أدى الى مصادمة المجنى عليه وقذفه على مسافة من السيارة ثم المرور على رأسه وأن الطاعن لو كان يسير بسرعة مقبولة لامكنه الوقوف المناسب وقبل المرور على رأسه ، يتوافر به الخطأ في حق الطاعن ويتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليه ويكون النعمى في هذا الخصوص غير شديد .





### رابطـة السببية

#### ١٣٠ - انعدام رابطـة السببية يعدم الجريمة معها •

\* انه لا يكفى للادانة فى جريمة القتل الخطأ ان يثبت وقوع القتل وحصول خطأ من المحكوم عليه بل يجب ايضا ان يكون الخطأ متصلا بالقتل اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ • ويبنى على ذلك انه اذا انعدمت رابطـة السببية ، وامكن تصور حدوث القتل ولولم يقع الخطأ انعدمت الجريمة معها لعدم توافر احد العناصر القانونية المكونة لها • فاذا كان الحكم قد اعتبر الطاعن مسئولا جنائيا عن جنحة القتل الخطأ لانه ترك سيارته فى الطريق العام مع شخص اخر يعمل معه وان هذا الشخص الاخر دفع العربة بقوة جسمه الى الخلف بغير احتياط فقتل المجنى عليه ، فانه يكون قد اخطأ فى ذلك لانعدام رابطـة السببية بين عمل المتهم وبين قتل المجنى عليه ، لان ترك المتهم سيارته فى الطريق العام يحرسها تابع له ليس له اية علاقة او صلة بالخطأ الذى تسبب عنه القتل والذى وقع من التابع وحده •

على أن اخلاء المتهم ( صاحب السيارة ) من المسئولية الجنائية لا يخلية من المسئولية المدنية بل ان مسئوليته مدنيا تتوافر جميع عناصرها القانونية متى اثبت الحكم ان التابع كان يعمل عند الطاعن ولحسابه وقت ان تسبب بخطئه فى قتل المجنى عليه •

( طعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٢٨/٥/٣٠ ) •

#### ١٣١ - رابطـة السببية الواجب توافرها فى جريمة القتل والجرح بدون •

عمد •

\* ان رابطـة السببية الواجب توافرها فى جريمة احداث الجرح

بدون تعمد بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع هي علاقة السبب بالسبب بحيث لا يمكن أن يتصور وقوع الضرر من غير وقوع الخطأ .

( طعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨/٦/٦ ) .

١٣٢ - رابطة السببية الواجب توافرها في جريمتي القتل والجرح بدون

عمد .

\* ان القانون يستلزم لتوقيع للعقاب في جرائم الاصابات غير العمدية ان تكون هناك صلة مباشرة بين الخطأ الذي وقع من المتهم والاصابة التي حدثت بالمجنى عليه .

( طعن رقم ١٧٨٥ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٣/١١/١ ) .

١٣٣ - رابطة السببية الواجب توافرها في جريمتي القتل والجرح بدون

عمد .

\* يكفي لقيام رابطة السببية في جرائم القتل والجرح الخطأ المنصوص عليها في المادتين ٢٤٤ و ٢٣٨ من قانون العقوبات ان يكون القتل او الجرح مسببا عن خطأ مما هو مبين في تلك المادتين . سواء أكانت السببية مباشرة أم غير مباشرة ، مادام الضرر لا يمكن تصور حدوثه لولا وقوع الخطأ - فاذا كان الحكم قد أسس ادانته المتهم على تسببه في الحادث بخطئه في قيادة سيارته اذ أسرع بها اسرعا زائدا ، ولم يعمد الى التبرئة أو الوقوف لما شاهد الفتاة امامه ، بل اندفع بالسيارة بقوة قصدم أحد المجنى عليهم ، ثم عاد في نفس السرعة بالسيطرة الى اليمين فاحقتل تولزنها فانقلبت على الارض بعد ان سقط بعض ركابها واصيبوا ، فهذا الذي اثبتته الحكم فيه ما يدل على ان المتهم قد اخطأ في قيادته السيارة ، وانه لولا خطؤه لما وقع الحادث . واذا فلا يكون ثمة محله لما يثيره من أن الاسرع الذي اثبتته عليه الحكم ليس هو السبب المباشر للحادث ،

بل السبب هو انحرافه يسره لتفادى اصابة الطفلة التي اعترضت السيارة .

( طعن رقم ١٣٠٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٤٤ ) .

١٣٤ - انعدم رابطة السببية بعدم الجريمة معها .

\* متى كان الحكم قد اثبت ان المتهم كان يسير بسيارته بسرعة غير عادية ملتزما في سيره الطريق الطبيعي المباح له السير بسرعة غير عادية ملتزما في سيره الطريق الطبيعي المباح له السير فيه ، وهو الجانب الايمن من الميدان الذي وقعت فيه الحادثة بالنسبة الى من يكون سائر في اتجاهه ، وأن المجنى عليه هو الذي اندفع في سيره وهو يعبر الشارع ، دون أن يتحقق من خطوه من السيارات ، ودون أن يلاحظ السيارة وهي مقبلة ، فاصطدم بمقدمها وسقط تحتها ، ثم نفى بناء على ذلك مسئولية المتهم عن هذا الحادث ، فليس مما يعيبه أن يكون مما ذكره ردا على ما اعترض به الدفاع ان سير المتهم في الجانب الايسر من الطريق لاى سبب من الاسباب لا يجعله مخطئا مادام لم يتجاوز الطريق الايمن المد للسائرين في اتجاه واحد .

( طعن رقم ١١٤٤ لسنة ١٥ ق - جلسة ٨/١٠/١٩٤٥ ) .

١٣٥ - انعدم رابطة السببية بعدم الجريمة معها .

\* اذا كان الحكم قد قال باحتمال وقوع الحادث الذي ادى الى وفاة المجنى عليه من تداعى سلم عربية القرام بسبب عيب فيه تحت قدميه على اثر ركوبه عليه ، فان ذلك وحده يبرر ما قضى به من براءة سائق القرام ، ولو كان الحكم قد خطا فيما ذهب اليه من تقريرات في خصوص وجوب الوقوف في المحطة الاختيارية او الاستمرار في السير الى غير ذلك اذ الحادث على هذه الصورة يكون نتيجة لعيب ذاتي في سلم القرام مما

لا دخل للسائق فيه • ومجرد قيام هذا الاحتمال وعدم استطاعته المحكمة  
نفيه يكتفى للتضاء بالبراءة ، اذ التهم يجب ان يستفيد من كل شك فى  
مصلحته لا يستطيع رفعه •

( طعن رقم ١٢٨ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/١/٢٨ ) •

١٣٦ - انعدام رابطة السببية بعدم الجريمة معها •

\* متى كانت الواقعة ، كما هو ظاهر من بيانات الحكم ، ان الجنى  
عليه كان راكبا سيارة فوق بالات القطن المحملة بها ثم وقف عند اقترابها  
من كوبرى كانت تمر من تحته فصدمه الكوبرى فتوفى ، فهذا يدل على  
ان المجنى عليه هو الذى تسبب باهماله وتقصيره فى حق نفسه فيما وقع  
له اذ هو لو كان منتبها الى الطريق الذى تسير فيه السيارة وظل جالسا فى  
مكانه بها لما أصيب بأذى ومن الخطأ معاقبة السائق بمقولة انه ساهم  
فى وقوع الحادث اذ سمح للمجنى عليه ان يركب فوق بالات القطن وانه  
ساهم فى وقوع الحادث اذ سمح للمجنى عليه ان يركب فوق بالات القطن  
وانه كان عليه أن يجلسه بحيث يكون فى مأمن من الضرر ، فان هذا من  
جانب السائق لم يكن له دخل فى وقوع الحادث •

( طعن رقم ١٩٠ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/١/٢٨ ) •

١٣٧ - رابطة السببية الواجب توافرها فى جريمتى القتل والجرح بدون

عمد •

\* اذا كان الالتهاب الذى سبب الوفاة قد نتج عن الاصابة التى  
احدثها المتهم بالمجنى عليه فمسألة التهم عن الوفاة واجبه ، ولا يرفع  
مسئوليته ان المجنى عليه او ذويه رفقوا ان تبتر ساقه وان هذا البتر  
كان يحتمل معه نجاته اذ لا يجوز له ، وهو المحث للاصابة ، ان يتذرع  
باحجام المجنى عليه عن تحمل بتر ساقه وهى عملية جراحية عظيمة الخطر  
فضلا عما تسببه من الالام المبرحة •

( طعن رقم ١٨١٤ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/١٠/٢٨ ) •



١٣٨ - قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر وعدم قيامها -  
موضوعي •

\* أن قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر وعدم قيامها من مسألة الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع بغير معقب مادام حكمه مؤسسا على اسانيد مقبولة مستمدة من وقائع الدعوى • فاذا كانت المحكمة قد أوردت ردا سليما على أن قيادة المتهم للسيارة المعيبة بالخلل الذي يقوم عنه الطاعن لا يقطع صلته هو بالحادث الذي ساهم بخطئه في وقوعه - فلا يقبل الجدل في ذلك أمام محكمة النقض •

( طعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/١١/٢٥ ) •

١٣٩ - انعدام رابطة السببية بعدم الجريمة معها •

\* أن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ لا تقوم قانونا إلا إذا كان وقوع القتل أو الجرح متصلا بحصول الخطأ من المتهم اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور حدوث القتل أو الجرح لو لم يقع الخطأ فاذا انعدمت رابطة السببية انعدمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها ، واذن فاذا كانت أوجه الخطأ المسندة إلى المتهم الثاني ( مهندس تنظيم ) مقصورة على أنه أرسل إخطارا إلى المتهم الأولى ينبه عليها فيه بإزالة حائطين البناء الموقوف المشمول بفارتها ، لخطورة حالتها ثم لم يحرك ساكنا بعد ذلك وقصر في رفع تقرير إلى رئيسه عن المعاينة التي أجراها للنظر مما يتبع من اجراءات ولم يسع إلى استكشاف الخلل من باقى اجزاء البناء من بعد مشاهدة الخلل في الحائطين للتعرف على ما كان بجمالون داخلي من تآكل وانحراف ، وكان هذا التقصير من جانب المتهم الأول ليس هو العامل الذي أدى مباشرة إلى وقوع الحادث أو ساهم في وقوعه وكان انهزام الحائط أمرا حاصلا بغير هذا التقصير نتيجة حتمية لعدم البناء وإهمال المتهم الثانية في إصلاحه وترميمه وعدم تحرزها في منع إخطاره عن المرة ، فان تقصير المتهم الأول لا يتحقق به

رابطه السببية اللازمة لقيام المسئولية الجنائية وبالتالي فان الجريمة المنسوبة الى المتهم المذكور تكون منتفیه لعدم توافر ركن من أركانها .  
( طعن رقم ٦٠٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦ ) .

١٤٠ - رابطه السببية بين خطأ المتهم وبين اصابته للمجنى عليه -  
بیانها فی الحكم - مثال .

\* يعتبر الحكم قد بین رابطه السببية بین خطأ المتهم الذى دانه بالقتل خطأ وبين اصابته للمجنى عليه بأصابات قاتله ، بما يكفي لاثبات قيام هذه الرابطه بقوله : وحيث ان خطأ المتهم ثابت من قيادته للسيارة بسرعة ومن انحرافه للجهة اليمنى حيث كان يسير المجنى عليه وعدم استعماله لجهاز التنبيه أو الفرامل عند اقترابه منه مما ادى الى الحادث فاصاب المجنى عليه ، .

( طعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/١٧ س ٧ ص ٦١٠ ) .

١٤١ - رابطه السببية بین الخطأ واصابة المجنى عليه ركن من أركان الجريمة .

\* جريمة الاصابة للخطأ لا تقوم قانونا الا اذا كان وقوع الجرح متصلا بحصول الخطأ من المتهم اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور حصول الجرح لو لم يقع الخطأ فاذا انعدمت رابطه السببية انعدمت الجريمة لعدم توافر احد العناصر القانونية المكونة لها .

( طعن رقم ٧٥٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٧ س ٧ ص ١٤٢ ) .

١٤٢ - توفر ركنى الخطأ وعلاقة السببية فى جريمة القتل الخطأ بقيادة المتهم للسيارة بسرعة وعدم احتياط وتحرز ودون اطلاق جهاز التنبيه .

\* متى كان مفاد الحكم ان اصطدام السيارة للتي كان يقودها

المتهم بالجنى عليه لم يكن الا نتيجة قيادتها بسرعة وعدم احتياط وتحرز لتفادى المجنى عليه وعدم اطلاق جهاز التقنية لتنبئيه ، فانه يكون قد دل على توفر ركن الخطأ واستظهر رابطة السببية .

( طعن رقم ٧١٣ لسنة ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ ص ٧ ص ٩٣٣ ) .

١٤٣ - رابطة السببية بين اصابات المجنى عليه وبين وفاته ركن في جريمة القتل الخطأ - وجوب اثبات توافر الخطأ بالاستناد الى دليل فنى .

✳ رابطة السببية بين اصابات المجنى عليه وبين وفاته ركن في جريمة القتل الخطأ كما هي معرفة في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، وهي تقتضي ان يكون الخطأ متصلا بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يقصور وقوع القتل بير وجود هذا الخطأ مما يتعين اثبات توافره بالاستناد الى دليل فنى لكونه من الامور الفنية البحت . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه انه اذ دان الطاعن بجريمة قتل المجنى عليه خطأ قد فاته ان يبين اصابات المجنى عليه التي لحقته بسبب اصطدام السيارة به ، وان يدل على قيام رابطة السببية بين هذه الاصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا الى دليل فنى ، فانه يكون قاصر البيان في خصوص الدعوى الجنائية ويتعين لك القضاء ينقضه .

( طعن رقم ٧٣٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٣ ص ١٧

ص ٨٠٢ ) .

✳ من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومما لحقته عنها طالما كانت تتفق مع السير العادى للامور ، وان خطأ الغير ومنهم المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة . ولما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ان المدافع عن الطاعن دفع بانقطاع رابطة السببية بين ما عزي اليه من خطأ يوصفه

حارسا على العقار - من تركه المصعد يعمل دون اصلاح عيوبه وبين ما لحق المجنى عليه من ضرر تاسيسا على أن الحادث انما نشأ بخطأ المتهم الاخر وهو عامل المصعد فضلا عن خطأ المجنى عليه وذوبه على النحو الذى فصله فى صحيفه طعنه وان كلاً من هذين الخطأين بالنظر لجسامته وغرابته يوفر سلوكا شاذا لا يتفق مع للسير العادى للامور وما كان للطاعن بوصفه حارسا على العقار أن يتوقفه أو يدخله فى تقديره حالة انه لم يقصر فى صيانة المصعد بل اناط ذلك بشركة مختصة بأعمال المصاعد وصيانتها وهو دفاع جوهري لما يستهدفه من نفى عنصر أساسى من عناصر الجريمة قد يترتب على ثبوت صحته انتفاء مسئوليته الجنائية والدنية ، وكان لزاما على المحكمة أن تعرض له بما يدل على أنها كانت على بينة من أمره محيطة بحقيقة مبناه وأن تقسطه حقه ايرادا له وزدا عليه . وذلك بالتصدى لموقف كل من المتهم الثانى فى الدعوى والمجنى عليه وذوبه وكيفية سلوكهم واثـر ذلك على قيام رابطة السببية بين الخطأ المعزو للطاعن أو انتفائها ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبيب ، مما يتعين معه نقضه .

( طعن رقم ٩١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠

ص ١٢٧ ) .

١٤٥ - وجوب تدليل الحكم على قيام رابطة السببية بين اصابات المجنى عليه وبين وفاته استنادا الى دليل فنى والا كان قاصرا .

\* متى كان الحكم الابتدائى الذى اعتنق اسبابه الحكم المطعون فيه بعد أن أورد الادلة القائمة فى الدعوى خلص الى أن المحكمة تستخلص من المعاينة ومن شهادة شاهدهى الاثبات ومن الكشف الطبى المتوقع على المجنى عليها ان المتهم كان يسير بسيارة النقل قيادته بسرعة تتجاوز السرعة التى تقتضيها ظروف الحادث ودون ان يحتاط لمسير المجنى عليها فأحدث بها الاصابات المبينة بالكشف الطبى والتى أودت بحياتها وكان يبين من المفردات المضمومة الى التقرير الطبى المقدم فى الدعوى قد



انقتصر على بيان وصف اصابات المجنى عليها دون أن يبين سببها وصلتها بالوفاة ، فان الحكم لا يكون قد دلل على قيام رابطة السببية بين تلك الاصابات وبين وفاة المجنى عليها استنادا الى دليل فنى مما يصممه بالقصور الذى يعيبه بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٩٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٠ س ٢٠ ص ١٢٤٢ ) .

١٤٦ - رابطة السببية ركن فى جريمة القتل الخطأ - تطلبها اسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومساءلته عنها - طالما كانت تتفق والسير العادى للامور .

\* تطلب رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ اسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومساءلته عنها ، طالما كانت تتفق والسير العادى للامور .

( طعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٨ س ٢١ ص ١٠٦٩ ) .

١٤٧ - قتل خطأ - ما يكفى لقيام رابطة السببية .

\* لما كان الثابت من التحقيقات أن خطأ المتهم متصل بالحادث اتصال السبب بالمسبب بحيث لم يكن من المتصور وقوع الحادث بغير وجود هذا الخطأ فان رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذى وقع تكون متوافرة مما يتعين معه الالتفات عن دفاع المتهم والشركة المدعى عليها فى هذا الشأن .

( طعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/١٣ س ٢٦ ص ٣٢٣ ) .

١٤٨ - تقدير توافر السببية بين الاصابة والخطأ - أمر موضوعى .

\* تقدير توافر السببية بين الخطأ والاصابة التى أدت الى الوفاة

أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع  
بغير معقب عليها ما دام تقديرها ساخفا مستندا الى أدلة مقبولة ولوا أصلها  
في الاوراق ، واذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون  
فيه قد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول الى توافر السببية بين خطأ  
الطاعن واصابة المجنى عليه للتي أدت الى وفاته . فان ما ينعاه الطاعن  
في هذا الصدد يكون غير سديد .

( طعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧ س ٢٨  
ص ٨٦٥ ) .

١٤٩ - قتل خطأ - رابطة السببية - عدم قيامها - أثره .

✳ لما كان الحكم اذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد أغفل الإشارة  
الى الكشف الطبي وخلا من أى بيان عن الاصابات التي حدثت بالمجنى  
عليه ونوعها وكيف . انها لحقت به من جراء التصادم وادت الى وفاته من  
واقع هذا التقرير الطبي ، ولذلك فقد فانه ان يدلل على قيام رابطة السببية  
بين الخطأ في ذاته والاصابات التي حدثت بالمجنى عليه وأدت الى وفاته  
استنادا الى دليل فنى يكون قاصرا .

( طعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧ س ٢٩  
ص ٨٣٦ ) .

١٥٠ - قتل خطأ - رابطة السببية - دفاع - الاخلال بحق الدفاع -  
ما لا يوفره .

✳ لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه  
ان المجنى عليه صعد ليلة الحادث الى الدور الثامن من البناء مكان الحادث -  
الملوك غابيته للطاعن والخاضع لاشرافها - قاصدا مسكن صديق له  
في هذا الدور ، لعدم وجود اضاءة بالسلم وعدم وضع حواجز شد  
فتحات ابواب المصعد الخارجية ، فقد ضل المجنى عليه طريقه لاسباب  
مسكن صديقه ودلف الى فتحة باب المصعد الخارجى وسقط منها في بئر

المصعد مما أدى إصابته بالاصابات التي أدت الى وفاته ، وبعد أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعنة أدلة مستقاة من أقوال الشهود ومن بينهم ساكني البناء ومن أقوال الطاعنة وزوجها ، ومما أسفرت عنه المعاينة والتقرير الطبي الشرعي وهي أدلة سائغة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، انتهى الى تقرير مسئولية الطاعنة في قوله « ... » والبيان مما تقدم ان خطأ المتهمه وهي المالكه لثلاثة ارباع العمارة محل الحادث كما أقرت بذلك في تحقيق النيابة ولها السيطرة الفعلية عليها وقت الحادث ومن قبله يتمثل في أنها حررت عقود الايجار للسكان وسلمتهم مفاتيح الشقق ومكنتهم من الانفاع كلا بالعين للتوثر له ومن ادخال منقولاته فيها والسكنى هم وأسرهم واطفالهم قبل تركيب المصد أو غلق أبوابه أو تركيب حواجز لفتحاته أو تركيب اضاءة لسلم العمارة ومدخلها وبقاء هذا الوضع رغم شغل السكان لجميع الشقق وتركيبهم عدادات انارة بشققهم بن وتركيبها هي عداد انارة بالشقة التي احتفظت لنفسها بها بالدور الارضى باسمها وعداد انارة بالبدروم باسمها فان ذلك كان خطأ منها واهمـالا وتقصيرا يوجب مساعلتها عن الضرر الذي يصيب الغير من المترددين على العقار ، « ... » واذ كان استخلاص سيطرة الطاعنة واشرافها على البناء محل الحادث وتقدير مسئوليتها عنه مما يتعلق بموضوع الدعوى « ... » وكان هذا الذي أورده الحكم استدلالا على ثبوت سيطرة الطاعنة على هذا العقار سائغ يؤدي الى النتيجة التي خلص اليها ، فان ما يثيره الطاعنة في هذا الشأن بقالة الفساد في الاستدلال لا يكون له محل « ... » لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر توافر رابطة السببية بين خطأ الطاعنة ووفاة الجنى عليه في قوله « ... » ( ثالثا ) علاقة اتساعية - ثبت لدى المحكمة أنه لو لا ترك المتهمه لفتحات المصعد بجميع أدوار العمارة محل الحادث دون تركيب المصعد أو غلق أبواب فتحاته أو تركيب حواجز لها كالتى تم بناؤها في اليوم التالي لوقوع الحادث ولم تتكلف أكثر من ثمانية جنيهات ودون اضاءة لسلم العمارة ومدخلها وبقاء هذا الوضع رغم معادها

لساكنى شقق العمارة يتردد عليها زائرون وجامعى قمامة وباعة متجولون وغيرهم لولا ذلك لما وقع الحادث الذى اودى بحياة المجنى عليه بالصورة التى ثبتت لدى المحكمة وبذلك يكون قد ترتب الضرر على خطأ التهمة مباشرة وربطت بينهما علاقة السببية ، ومن ثم تكون التهمة قد تكاملت اركانها القانونية ، • واذا كان الحكم فى نطاق سلطته التقديرية وفى منطق سائغ وتدليل مقبول - قد استخلص من ظروف الواقعة وعناصرها - ثبوت نسبة الخطأ الى الطاعنة واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الواقع ب وفاة المجنى عليه نتيجة ذلك الخطأ ، وكان هذا الذى استخلصه الحكم مستمدا مما له أصل ثابت فى الاوراق ، وليس محل جدل من الطاعنة ، وكان تقدير لخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، وكان تقرير توافر العلاقة بين الخطأ والضرر او عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الاوراق وكان يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى انه لولا خطأ المرتكب لما وقع الضرر ، كان ما أورده الحكم المطعون فيه يتوافر الخطأ فى حق الطاعنة وتتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهى وفاة المجنى عليه ، فان ما خلص اليه الحكم فى هذا الشأن شديد وأما تأثيره الطاعنة من أن خطأ المجنى عليه كان السبب فى وقوع الحادث ، فانه لا جدوى لها منه لانه - بفرض قيامه - لا ينفى مسئوليتها الجنائية عن جريمة القتل الخطأ التى أثبت الحكم قيامها فى حقها ، ذلك بأن الخطأ المشترك فى نطاق المسئولية الجنائية - لا يخلى المتهم من المسئولية وما دام للحكم فى صورة الدعوى الماثلة - قد دلل على توافر الاركان القانونية لجريمة القتل الخطأ التى دان الطاعنة بها من ثبوت نسبة الخطأ اليها ومن نتيجة مادية وغى وقوع الضرر ب وفاة المجنى عليه ومن رابطة سببية بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع ، وكان ما تأثيره الطاعنة فى هذا الصدد لا يعدو



أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على كل جزئية من دفاع المتهم الموضوعى لأن الرد عليه مستفاد ضمنا من قضائها بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت ، فان الانعنى على المحكمة فى خصوص ما سلف يضحى ولا محل له .

( طعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٥/٧/٥٠ ص ٢٩ ص ٤٧٩ )

### تسبيب الاحكام

١٥١ - اغفال الحكم بيان توافر رابطة السببية - قصور .

\* ان رابطة السببية الواجب توافرها فى جريمة احدث الجرح بدون تعمد بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع هى علاقة السبب بالمسبب بحيث لا يمكن أن يتصور وقوع الضرر من غير وقوع الخطأ ، واذا نفى الحكم وجود رابطة السببية بين خطأ المتهم ( وهو سائق سيارة ) والتصادم الذى وقع دون أن يبين كيفية امكان تصور وقوع الحادث بدون ارتكاب المتهم لمخالفة المرور المنسوبة اليه ، فان هذا يكون قصورا يعيب الحكم عيبا جوهريا مبطلا له .

( طعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٨/٦/٦ )

١٥٢ - اغفال الحكم بيان توافر رابطة السببية - قصور .

\* ان القانون يوجب فى جريمة القتل الخطأ ان يكون خطأ المتهم هو السبب فى وفاة المجرى عليه بحيث لا يتصور ان تحدث الوفاة لولا وقوع الخطأ . فاذا كان ما اورده الحكم ، مع صراحته فى ان المتهم كان مسرعا بسيارته ولم يكن ينفخ فى البوق ، لا ينجم منه كيف ان السرعة وعدم النفخ كانا سببا فى اصابة المجرى عليه وهو جالس فى عرض الطريق للغام الذى حصلت فيه الواقعة فى الظروف والملابسات التى وقعت فيها ،

فانه يكون قد اغفل بيان تولفر رابطة السببية ويتعين نقضه لقصوره .  
( طعن رقم ٢٦١ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٢/١/١١ ) .

١٥٣ - عدم الرد على ما تمسك به المتهم من انعدام رابطة السببية  
المباشرة - قصور .

\* ان القانون يستلزم لتوقيع العقاب في جرائم الاصابات غير  
العمدية أن تكون هناك صلة مباشرة بين الخطأ الذي وقع من المتهم  
والاصابة التي حدثت بالمجنى عليه ، واذن فاذا كان الدفاع عن المتهم قد  
تمسك بانعدام رابطة السببية المباشرة بين ما وقع منه واصابة المجنى  
عليه ، فانه يجب على المحكمة ، اذا لم تر الاخذ بهذا الدفاع ، أن تضمن  
حكمها الرد عليه بما يفنده ، والا كان الحكم قاصرا .  
( طعن رقم ١٧٨٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٣/١١/١ ) .

١٥٤ - عدم الرد على ما تمسك به المتهم من انعدام رابطة السببية  
المباشرة - قصور .

\* اذا كانت واقعة الاهمال التي رفعت بها الدعوى على المتهم هي  
انه لم يتنبه الى وجود المجنى عليه على القضبان الحديدية اثناء قيادة  
القطار ، فانه اذا كان المجنى عليه قد قصر في حق نفسه تقصيرا جسيما  
بنومه على القضبان التي هي معدة لسير القطارات عليها وكان ذلك -  
لمخالفة للمألوف بل للمعقول - لا يمكن ان يرد على بال اي سائق ، وكان  
لا يوجد من واجب يقضى بأن يستمر السائق طوال سير القطار في  
اطلاق زمارته ولو لم يكن تحت بصره في طريقه أشخاص أو اشباح -  
اذ كان ذلك كذلك فان المحكمة اذا أدانت هذا السائق في هذه الظروف  
يكون واجبا عليها ، خصوصا وقد تمسك المتهم أمامها في صدد عدم  
اطلاق الصفارة بأن اللائحة العمومية للسكة الحديدية لا تلزمه باطلاقها ،  
أن تتحدث في غير ما غموض عن رابطة السببية بين عدم اطلاق الزمارة  
وبين اصابة المجنى عليه ، فتبين كيف كان واجبا عليه وقت الحادث

أن يطلق الزمارة ، وكيف كان عدم إطلاقها سببا فيما وقع وأنه لو كان إطلاقها لتنبية المجنى عليه من نومه الذي كان مستغرقا فيه واستطاع النجاة قبل أن يفتأه القطار ويصيبه ، فإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون قاصر البيان متعيبا نقضه .

( طعن رقم ٧٢٤ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٥٠/٤/٢٣ ) .

١٥٥ - استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر كاف لتوفر رابطة السببية .

\* أن رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذي أصاب المجنى عليه يكفي لتوافرها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر .

( طعن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٥/١٥ ) .

١٥٦ - استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر كاف لتوفر رابطة السببية .

\* متى كان الحكم الذي أدان المتهم في الإصابة الخطأ قد ذكر فيما ذكره عن واقعة الدعوى أن المتهم أخطأ في عدم إطلاق آلة التنبيه في حين أن الضباب منتشر مما كانه يتعين معه أن يتحرز ويتخذ الحيطة وخصوصا أنه رأى المجنى عليه على بعد عشرة أمتار منه فكان لزاما عليه أن ينبه ويهديء من سيره ، فإنه يكون قد بين ركن خطأ بيانا كافيا . أما رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذي أصاب المجنى عليه فيكفي لتوافرها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، ومتى كان ما أوردته المحكمة من أدلة على ذلك من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليها ، فذلك يتضمن بذاته لرد على أسباب البراءة التي أخذت بها محكمة الدرجة الأولى .

( طعن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٥/١٥ ) .

١٥٧ - استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى انه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر كاف لتوفر رابطة السببية .

\* اذا كانت المحكمة قد أدانت المتهمين ( سائقى سيارتى ) فى قتل المجنى عليه خطأ . قائلة فى حكمها - بناء على ما أوردته من أدلة - بوقع الخطأ من كل منهما . فذلك منها بالبداية ان الخطأ السند الى كل واحد منهما قد ساهم مباشرة فى حصول الحادث ولا يقبل الطعن فى هذا الحكم بمقولة انه لم يبين أى الخطأين كان السبب فى وقوع الحادث . ( طعن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٥/٢٢ ) .

١٥٨ - اغفال الحكم ببيان توافر رابطة السببية - قصور .

\* اذا كان الحكم المطعون فيه لم يذكر شيئاً عن حصول اصابات بالمجنى عليه نشأت عن التصادم بالسيارة التى كان يقودها اتهم وأن الوفاة حدثت نتيجة لتلك الاصابات فانه يكون قد اغفل الاستدلال على ركن جوهرى من أركان جريمة القتل الخطأ هو رابطة السببية بين الخطأ وبين الضرر الواقع وهذا قصور يعيبه .

( طعن رقم ٥١٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/٦/١٤ )

١٥٩ - استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى انه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر كاف لتوفر رابطة السببية .

\* بحسب المحكمة أن تبين ان المتهم الذى أدانته فى جريمة القتل الخطأ قد أخطأ وأن علاقة السببية بين خطئه ووقوع الحادث قائمة وأن تقييم الدليل على ذلك .

( طعن رقم ٤٣٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/١٠/٨ ) .

١٦٠ - استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى انه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر كاف لتوفر رابطة السببية .

\* اذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت ان الطاعن كان يقود سيارته



فى طريق ممنوع السير فيه ولم يتخذ اى احتياط حين أقبل على مفارق شارع شمبليون وهو شارع رئيسى وكان عليه ان يتريث حتى يتحقق من خلو الطريق ولكنه اندفع مسرعا ودون ان يطلق اداء التنبيه ، كما أثبت الحكم الاصابات التى حدثت بالمجنى عليها نتيجة الاصطدام وأن الوفاة قد نشأت عنها - فانه يكون قد بين رابطة السببية بين خطأ الطاعن والضرر الذى حدث .

( طعن رقم ٥٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/٦/٢٢ ) .

١٦١ - عدم استظهار الحكم بالادانة علاقة السببية بين الخطأ والوفاة - قصور .

\* متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة القتل الخطأ دون أن يذكر شيئا عن الاصابات التى حدثت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أدت الى وفاته فانه يكون معيبا لقصوره فى استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع ما أثبتته أوراق الدعوى .

( طعن رقم ٣٩٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٢٧ س ٨ ص ٥٤٨ )  
( والطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢٣ س ٩ ص ٧٠٤ )

١٦٢ - قتل واصابة خطأ - حكم - تسببيه .

\* اذا كان يبين من الحكم المظنون فيه أنه اذا دان المتهم بجريمة قتل المجنى عليه خطأ ، ورتب على ذلك مسئولية متبوعه ، قد فاته أن يبين اصابات المجنى عليه التى لحقت به بسبب اصطدام السيارة به وأن يدلل على قيام رابطة السببية بين هذه الاصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا الى دليل قننى - فانه يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه .

( طعن رقم ٧٠٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/١١/١٤ س ١٢ ص ٩٠٨ )

١٦٣ - الحكم بالاذانة في جريمة قتل خطأ - اغفال التدليل على قيام  
رابطة السببية بين اصابات المجنى عليه وبين وفاته استنادا الى  
دليل فنى - قصور يعيب الحكم •

\* اذا كان الحكم الابتدائى - المؤيد بالحكم المطعون فيه - وان  
عرض لاصابات المجنى عليه من واقع أوراق علاجه والتقارير الطبى الموقع  
عليه قبل وفاته ، الا أنه حين دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ لم يدل  
على قيام رابطة السببية بين تلك الاصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا  
الى دليل فنى مما يصح بالقصور الذى يعيبه • ولا يتدح فى هذا ان  
تكون العقوبة المقررة بها على الطاعن ، وهى الحبس لمدة ستة أشهر ،  
تدخل فى نطاق عقوبة الاصابة الخطأ ، ذلك بان الواضح من مدونات الحكم  
انه اوقع تلك العقوبة على اساس ثبوت مقارفة الطاعن جريمة القتل  
الخطأ ونزول بالعقوبة الى هذا القدر لاعتبارات الرأفة التى ارتأعا فوصل  
بذلك الى الحد الاقصى لعقوبة الاصابة الخطأ المبينة بالمادة ٢٤٤  
عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ •

( طعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٣ نس ١٢

ص ٧٢٩ ) •

١٦٤ - قتل خطأ - رابطة سببية - حكم - تسببه - تسبب  
غير معيب •

\* لما كانت الوقائع كما أوردها الحكم تدل على أن العيار الذى انطلق  
لم يكن ليصيب احدا لولا انفجار ماسورة السلاح ، وأن اصابة المجنى  
عليه حدثت من شظايا الماسورة المتفجرة بسبب عيب فى صناعتها ، لم  
يكن للمتهم يد فيه ولم يكن فى استطاعته ان يتوقعه - وكانت مخالفة  
للوائح وان أمكن اعتبارها خطأ مستقلا بذاته فى قضايا الاصابة والقتل  
الخطأ • الا ان هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هى بيأتها بسبب

الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولا ما لم يتحقق في صورة الدعوى . ومن ثم يكون الحكم صحيحا فيما انتهى اليه من إعتبار رابطة السببية بين خطأ المقيم وبين إصابة المجنى عليه غير قائمة . والتضاء ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ . ويصبح النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد بما يتعين معه رفض الطعن موضوعا .  
( طعن رقم ٢٨٢٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٩/١١ س ١٤ ص ٥٣٠ ) .

١٦٥ - رابطة السببية - ركن من أركان جريمة القتل الخطأ - تتطلبها اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساعدة عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للامور .

\* رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساعدته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للامور ، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة . واذا كان الحكم المطعون فيه ولذا أثبت توافر للخطأ في حق الطاعن قد اغفل التصدى الى موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه واثار ذلك على قيام رابطة السببية أو انتفاءها ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة والحكم أن الطاعن دفع بانقطاع رابطة السببية بين للخطأ وما لحق المجنى عليه من ضرر وبأن الحادث انما نشأ عن خطأ المجنى عليه وحده بظهوره فجأة امام السيارة وعلى مسافة تقل عن المتر ، وهو دفاع جوهري قد يترقب على ثبوت صحته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية وكذا لزاما على المحكمة ان تعرض له وترد عليه وان تبين كيف كان في استطاعة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث وعلى هذه المسافة تلاخي إصابة المجنى عليه ، أما وهي لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبب  
( طعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢ س ١٥ ص ٥٦٨ ) .

١٦٦ - قتل خطأ رابطة سببية - حكم - تسببيه - تسبب معيب .

\* متى كان الحكم - وأن عرض لاصابة الجنى عليه من واقع الكشف الطبى الموقع عليه - الا أنه حين دان المتهم بجريمة القتل الخطأ ورتب على ذلك مسئولية متبوعة . لم يدلل على قيام رابطة السببية بين تلك الاصابة وبين وفاة الجنى عليه استنادا الى دليل فنى - مما يصمه بالقصور الذى يعيبه ويوجب نقضه . ولما كان هذا السبب يتصل بالمتهم افنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى المدنية والاحالة بالنسبة الى الطاعن ( المسئول عن الحقوق المدنية ) والى المتهم أيضا .

( طعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٦/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ص ٩٨٣ ) .

١٦٧ - ايراد الحكم لوجه الخطأ التى اسهمت فى وقوع الحادث - كفايته للتدليل على قيام رابطة السببية من الخطأ والنتيجة الضارة التى حوسب المتهم عنها .

\* متى كان ما اورده الحكم سديدا وكافيا لبيان اوجه الخطأ التى أتتها المتهم ، وكانت من بين الاسباب التى أدت الى تصدع الحادث المشترك وانهدار المنزلين على من فيهما من السكان ووفاة البعض واصابة الآخرين ، فان هذا مما يتوافر به قيام رابطة السببية بين ذلك الخطأ والنتيجة الضارة التى حوسب عليها المتهم بحسب ما هى معرفة به فى القسانون .

( طعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٣/٢/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٩٢ ) .

١٦٨ - ايراد الحكم لعنصر الخطأ - واجب - خلق الحكم من بيان رابطة السببية بين ما وقع المتهم وبين وفاة الجنى عليه - قصور .

\* اذا كُنْ ما اورده الحكم فى مدوناته ، لا يبين منه عناصر الخطأ



الذى وقع من الطاعن . وكان مجرد الانحراف من جهة الى جهة أخرى بالسيارة ووجود اثار فرائطها لا يعتبر دليلا على الخطا الا اذا لم يكن هناك ما يبرر ذلك - وهو ما لم يوضحه الحكم - فضلا عن ان الاسباب التى استند اليها الحكم المطعون فيه خللت من بيان رابطة السببية بين ما وقع من المتهم وبين وفاة المجنى عليها ، فان الحكم يكون معيبا بالتقصير مما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢ س ٢١ ص ٤٢٧ ) .

١٦٩ - جريتا القتل والاصابة الخطأ - أركانها - خطأ - ضرر - رابطة سببية - مثال لتسبب معيب فى قطع علاقة السببية بين الخطأ والضرر - متى يعد الطبيب مخالفا لقواعد مهنته وتعاليجها مستحقا للمساءلة جنائيا .

\* متى كان الحكم وقد انتهى الى تبرئة المطعون ضده من جريمتي القتل والاصابة الخطأ والتماس العذر له واسقاط الخطأ عنه نظرا لزحمة العمل ، ولأنه لا يوجد بالوحدة الطبية سوى انا واحد يقطر فيه الماء أو يخضر فيه الطراير مما أوقعه فى الغلط ، والى أن من مات من الاطفال كان فى حالة مرضية متقدمة تكفى وحدها للوفاة الا ان الحقن عجل بوفاتهم مما يقطع رابطة السببية بين الخطأ بفرض ثبوته فى حقه وبين الموت الذى حدث ، وما ذكره الحكم من ذلك سواء فى نفيه الخطأ أو فى القول بانقطاع رابطة السببية خطأ فى القانون ، ذلك بأنه ما دام ان المطعون ضده وهو طبيب مزج الدواء بمحلول الطراير بدلا من الماء المقطر الذى كان يتعين مزجه فقد أخطأ سواء كان قد وقع فى هذا الخطأ وحده أو اشترك معه الممرض فيه وبالتالي وجبت مسألتة فى الحالتين لان الخطأ المشترك لا يجب مسئولية أى من المشاركين فيه ولان استيثاق الطبيب من كنه الدواء الذى يناوله المريض أو فى ما يطلب منه فى مقام بذل العناية فى شفاؤه ، وبالتالي فان التقاعس عن تحريه والتحرز فيه والاحتياط له اهمال

يخالف كل قواعد المهنة وتعاليمها وعليه ان يتحمل وزره . كما ان التعجيل بالموت مرادف لاحدائه في توافر علاقة السببية واستيجاب المسؤولية ولا يصلح ما استندت اليه المحكمة من ارهاق الطبيب بكثرة العمل مبررا لاعفائه من العقوبة ، وان صالح ظرفا لتخفيفها . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠ س ٢١ ص ٦٢٦ ) .

١٧٠ - خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة - مثال لتسبب معيب .

\* من المقرر ان خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة ، ولما كان الحكم المطعون فيه وان اثبت توافر الخطأ في حق الطاعن الا انه اغفل كلية التصدى الى موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه والى دفاع الطاعن الذي بناء على ان المجنى عليه اندفع فجأة تجاه السيارة فاصطدم بها ، ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي اصابة المجنى عليه وأثر ذلك كله على قيام رابطة السببية او انتفائها ، فان الحكم المطعون فيه اذ سكت عن بحث كل ما تقبم يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه بما يستوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٨ س ٢١ ص ١٠٦٩ ) .

١٧١ - مثال لتسبب سائغ في توافر رابطة السببية في قتل خطأ .

\* متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن حلل تحليلًا سائغا على توافر الخطأ في حق الطاعن مما أدى الى اصطدام الجرار بالمجنى عليها ، خلص الى حدوث اصابتها التي اودت بحياتها نتيجة هذا الخطأ واصطدام

الجرار بنا ومرور احدى اطاراته فوغها مستقدا في ذلك الى دليل فنى  
أخذا بما أورده التقرير الطبى الموقع على الجنى عليها ، وكان ما أورده  
الحكم من ذلك سديدا وكافيا فى التدليل على قيام رابطة السببية بين  
خطا الطاعن والضرر الذى حوسب عنه فلا محل لما يثيره فى هذا الصدد .  
( طعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٢  
ص ٧٣٤ ) •

#### ١٧٢ - اصابة خطأ - حكم - تسبب معيب •

✳ متى كان الحكم لم يستظهر كيفية سلوك المطعون ضده الاول  
( المتهم ) اثناء قيادة السيارة ومدى اتساع الطريق امامه وما اذا كانت  
الظروف والملايسات تسمح له أن يتقدم بسيارته وخلفها المقطورة  
السيارة التى أمامه ليستبين مدى الحيطة الكافية التى كان فى مقدوره  
اتخاذها ومدى العناية والحذر الذين كان فى مكنه بذلها والقدرة على  
تلافى الحادث من عبءه وأثر ذلك على قيام ركنى الاهمال ورابطة السببية ،  
فانه يكون مشوبا بالقصور •

( طعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ س ٢٢  
ص ٩٢١ ) •

١٧٣ - عرض الحكم لاصابات الجنى عليه من واقع الكشف الطبى  
وأدانتته للطاعن بجريمة القتل الخطأ دون تدليل على قيام رابطة  
السببية بين تلك الاصابات وبين وفاة الجنى عليه استنادا  
الى دليل فنى - قصور يوجب النقض والاحالة •

✳ اذا كان الحكم وان عرض لاصابات الجنى عليه من واقع الكشف  
الطبى الا انه حين دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ لم يحلل على قيام  
رابطة السببية بين تلك الاصابات وبين وفاة الجنى عليه استنادا الى  
دليل فنى • فان ذلك مما يصمه بالتصور بما يوجب نقضه والاحالة •

( طعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١ س ٢٣  
ص ١٤٨٠ ) •

١٧٤ - الادانة بجريمة القتل الخطأ تقتضى بيان الخطأ ورابطة السببية  
بينه وبين القتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغيره - مثال  
لتسبب معيب فى جريمة القتل الخطأ •

\* تقتضى جريمة القتل الخطأ - حسبما هى معرفة به فى المادة  
٢٣٨ من قانون العقوبات لادانة المتهم بها أن تبين المحكمة الخطأ الذى  
قاربه ورابطه السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير  
هذا الخطأ ، واذ كان الحكم فى بيانه لوجه الخطأ المسند الى المحكوم  
عليهم قد أطلق القول فاعتبر قيامهم بتركيب الاعلان مع عدم توافر الدراية  
والكفاية العلمية لديهم ، خطأ يستوجب مسألتهم دون أن يبين مدى تلك  
الدراية أو الكفاية العامة التى تنقصهم وأثرها فى قيام رابطة السببية  
بين هذا الخطأ وحصول الحادث ، وسنده فى ذلك من الاوراق ، فانه يكون  
قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه والاحالة •

( طعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧ س ٢٤  
ص ٦٥٧ ) •

١٧٥ - وجوب أن يبين الحكم القاضى بالادانة فى جريمة القتل  
الخطأ أركان هذه الجريمة من خطأ وضرر ورابطة سببية بينهما  
- اطراح الحكم دفاع الطاعن القائم على نفى رابطة السببية  
جملة دون تنفيذه بما ينفيه - قصور •

\* جريمة القتل الخطأ تقتضى - حسبما هى معرفة به فى القانون  
- لادانة المتهم أن يبين الحكم الخطأ الذى قاربه اتهم ورابطة السببية  
بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، كما  
تتطلب رابطة السببية اسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومساءلته عنها



طالما كانت تتفق مع السير العادى للامور ، ومن المقرر ان خطأ الفسير ومنهم المجنى عليه يقطع تلك الرابطة متى استغرق الجانى وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة - لما كان ذلك - وكان البين من الاطلاع على الاوراق ان المحكوم عليه قد اثار دفاعا مؤداه ان للمصعد عاملا متخصى بتشغيله ومستولا عن اى خلل او عطل يكتشف فى المصعد وعليه ان يوقفه عن العمل حتى يتم اصلاحه ، وقد عزى هذا العامل الحادث الى عطل مفاجئ بكالون باب المصعد ادى الى امكان فتحه رغم عدم وجود الصاعدة ، وان الحادث وقع بخطأ المجنى عليه الذى يوفر سلوكا شاذا لا يتفق مع السير العادى للامور ، وما كان للطاعنين ان يتوقعاه حالة كونهما لم يصرا فى صيانة المصعد وأن المهندس الخبير ليس مختصا فى شئون المصاعد ود أثبت ذلك بنفسه فى تقريره وهو دفاع جوهرى لما يستهدفه من نفي عنصر أساسى من عناصر الجريمة من شأنه لو صح أن تندفع به التهمة فان الحكم المطعون فيه اذ لم يفتهم مرماء ولم يقسطه حقه بما ينسجم به ولم يعن بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه - بل طرحه جملة ورد عليه بما لا ينفىه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة الى بحث باقى واجه الطعن .

( طعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٣ س ٢٥

ص ٧٠٨ ) .

#### ١٧٦ - السببية فى جريمة القتل الخطأ - ما تقضيه .

\* من المقرر ان رابطة السببية كركن فى جريمة القتل الخطأ ، متصلا بالقتل اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير قيام هذا الخطأ ، ومن المتعين على الحكم اثبات قيامها استنادا الى دليل فنى ، لكونها من الامور الفنية البحتة ، وعليه ان يستظهر فى مداوناته ماهية الاصابات وعلاقتها بالوفاة ، لانه من البيانات الجوهرية والا كان معيبا بالقصور . وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل كلية بيان اصابات

المجنى عليه الاول نقلا عن التقرير الطبى وكيف أنها أدت الى وفاته من واقع هذا التقرير وكان الحكم لم يفصح فرق ذلك عن سنده الثانى فيما ذهب من جزمه بسبب وفاة المجنى عليه الاخر ، فانه يكون معيبا بقصور يستوجب نقضه .

( طعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٨ ص ٢٦ ص ٨٢٩ ) .

#### ١٧٧ - قتل خطأ - خطأ - رابطة السببية .

\* انزال الطاعين الاسلاك الكهربائيه القديمه حتى أصبحت قريبه من الارض وانصرافه دون أن يفصل التيار الكهربائى عنها فاصطدم بها المجنى عليه أثناء محاولته العبور وصعقه التيار الكهربائى مخلفا به اثار حرق كهرباء يتوافر به الخطأ فى حقه وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهى وفاة المجنى عليه .

( طعن رقم ١١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٧ ص ٢٨ ص ٥٠٠ ) .

#### ١٧٨ - قتل خطأ - الاخلال بحق الدفاع - ما يوفره - رابطة السببية - استظهارها .

\* لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن دفاع الطاعن الذى أبداه بصدد نفى ركن الخطأ عنه يركز على أنه يختص بالاعمال الفنية الكهربائيه فقط وأن اصلاح الابواب من اختصاص المسئولين بقسم الصيانة ، وأنه أخطر هذا القسم لاصلاح وتركيب أبواب الكشك محل الحادث فى تاريخ سابق على وقوعه ، وقدم حافظه حوت المستندات المؤيده لدفاعه ومنها التعليمات الصادرة من المؤسسة المصرية العامة للكهرباء المنظمة لاعمال صيانة اكشاك الكابلات وتمسك بدلائل هذه المستندات فى نفى ركن الخطأ عنه فان هذا الدفاع يعد دفاعا جوهريا ينبى عليه لو صح تغير وجه الرأى فى الدعوى - واذا كان ذلك - وكانت المحكمة قد قضت

بإدانة الطاعن دون ان تلقى بالا الى هذا الدفاع فى جوهره ، ولم تواجهه على حقيقته ولم تنظن الى نحوه ولم تنسحله حقه وتعنى بتمحيصه بلوغا ائى غاية الامر فيه بل سكنت عن الرد عليه فان حكمها يكون معيبا بالتصور البطل له - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان مؤدى التقرير الطبى الموقع على المجنى عليه ، ولم يبين اصاباته بوفاته استنادا الى دليل فنى ، فانه يكون مشوبا بالقصور فى استظهار رابطة السببية بما يوجب نقضه والاحالة •

( طعن رقم ٥٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩ س ٢٩ ص ٧٤٦ ) •

#### ١٧٩ - الاصابة والقتل الخطأ - رابطة السببية - حكم - تسببيه •

\* من المقرر ان رابطة السببية ركن فى جريمة الاصابة والقتل الخطأ وهى تقتضى ان يكون الخطأ متصلا بالجرح أو القتل اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يترتب اثبات توافره بالاستناد الى دليل فنى لكونه من الامور الفنية البحت • ومن ثز فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان فى استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه •

( طعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٨ - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧ س ٢٩ ص ٨٣٦ ) •





### العقوبة فى جريمة القتل الخطأ

١٨٠ - العبرة فى بيان واقعة الدعوى - هى بما يرد فى الحكم - النعى على عدم توفر ذلك فى وصف التهمة - يكون أمام محكمة الموضوع بطلب تصحيح ما اشتملت عليه ورقة التكليف بالحضور .

✳ العبرة فى بيان واقعة الدعوى ونوع الخطأ الذى وقع من المتهم فى جريمة القتل الخطأ هى بما يجىء فى الحكم لا بما جاء فى وصف التهمة والنعى على عدم توفر ذلك فى وصف التهمة إنما يكون أمام محكمة الموضوع بطلب تصحيح ما اشتملت عليه ورقة التكليف بالحضور واستيفاء ما بها من نقص عملاً بنص المادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

( طعن رقم ٢٠٠٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٣/١٩ س ٧ ص ٣٧٢ ) .

١٨١ - جريمة المادة ١/٢٣٨ عقوبات اخف من جريمة المادة ١/٢٤٤ ، ٣ عقوبات - عدم جواز الجمع بين هذين النصين المتغايرين واستخلاص عقوبة جديدة منهما أشد من العقوبات المقررة فى النص الاول الواجب التطبيق .

✳ متى كان النص واضحاً جلى المعنى قاطعاً فى الدلالة على المراد منه ، فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التى أمثلته لان البحث فى حكمة التشريع ودواعيه إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضى مضطراً فى سبيل تعرف الحكم الصحيح الى تقضى الغرض الذى رمى اليه والتصد الذى أملاه ، ذلك أن الاحكام القانونية تدور مع علتها لا مع حكمتها . ومن ثم فلا يجوز اهدار العلة والاخذ بالحكمة عند وجود نص واضح سليم . واذا كان تطبيق القانون يؤدى الى اعتبار جريمة القتل الخطأ التى تسفر عن موت ثلاثة

اشخاص واصابة اخر والمعاقب عليها بمقتضى الفقرة الاولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أخف من جريمة الاصابة الخطأ التي ينشأ عنها اصابة اكثر من ثلاثة أشخاص والمعاقب عليها بمقتضى الفقرتين الاولى والثالثة من المادة ٢٤٤ ، فان هذه المفارقة قد تصلح سنداً للمطالبة بتعديل التشريع ولكن لا يجوز التحدى بها للجمع بين هذين النصين المتغايرين واستخلاص عقوبة جديدة منهما أشد من العقوبات المقررة فى النص الصريح الواجب التطبيق .

( طعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٨ س ١٩ ص ٢٣٤ ) .

١٨٢ - الحد الأدنى لعقوبة الحبس فى جريمة القتل الخطأ - ستة أشهر - نزول الحكم عن هذا الحد الخطأ فى تطبيق القانون يستوجب نقضه .

\* جعلت الفقرة الاولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات الحد الأدنى لعقوبة الحبس فى جريمة القتل الخطأ ستة أشهر . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا الحد عند توقيع العقوبة بل قضى بأقل منه ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه ، الا أنه وقد جعل الشارع لهذه الجريمة ، عقوبتين تخييرييتين ، وكان تطبيق العقوبة فى حدود النص المنطبق هو من خصائص قاضى الموضوع ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

( طعن رقم ١٦١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥ س ٢٠ ص ١٤٣ ) .

١٨٣ - الامور التي تشترطها المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات .

\* لا تتطلب الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات

لسريانيا أكثر من ثبوت وقوع خطأ من جانب المتهم وأن ينجم عن هذا الخطأ وفاة أكثر من ثلاث اشخاص .

( طعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٨ س ٢٢ ص ٢٩٤ ) .

١٨٤ - الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ المنصوص عليها في المادة ١/٢٣٨ عقوبات ستة أشهر - نزول الحكم المطعون فيه بالعقوبة عن هذا الحد - خطأ في تطبيق القانون - وجوب نقض الحكم مع الاحالة - علة ذلك - جعل الشارع لتلك الجريمة عقوبتين تخييريتين .

\* جعلت الفقرة الاولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ ستة شهور . ولما كان كان الماطعون فيه لم يلتزم هذا الحد عند توقيع العقوبة بل قضى بأقل منه ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه ، الا أنه وقد جعل الشارع لهذه الجريمة عقوبتين تخييريتين ، وكان تطبيق العقوبة في حدود النص المطبق هو من خصائص قاضي الموضوع ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

( طعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/١٠/١٨ س ٢٢ ص ٢٥٥٣ ) .

١٨٥ - كفاية توافر صورة واحدة من صور الخطأ الواردة في المادة ٢٤٤ عقوبات للعقاب على جريمة الاصابة الخطأ .

\* يكشف للعقاب على جريمة الاصابة الخطأ ان تتوافر صورة واحدة من صور الخطأ التي أوردها المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات .

( طعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١١ س ٢٤ ص ١٨٠ ) .

١٨٦ - الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ ستة أشهر  
الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ عقوبات الأولى من المادة ٢٣٨ عقوبات  
- النزول عن هذا الحد - خطأ في تطبيق القانون .

\* جعلت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ ستة أشهر . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا الحد عند توقيع العقوبة بل قضى بأقل منه - شأنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ١٦١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ س ٢٤ ص ٢٤٩ ) .

١٨٧ - انزال الحكم بالمطعون ضده عقوبة تقل عن الحد الأدنى المقرر للجريمة المرتبطة ذات العقوبة الأشد - خطأ يوجب نقضه .

\* لما كانت عقوبة جريمة القتل الخطأ - وهي الجريمة ذات العقوبة الأشد التي دين بها المطعون ضده - كنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات هي الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين - وكان الحكم المطعون فيه قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر قانوناً لتلك الجريمة فيكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون .

( طعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/١٣ س ٢٥ ص ٦٧٠ ) .

١٨٨ - قتل خطأ - عقوبة - تقديرها .

\* لا يغير من خطأ الحكم أن عقوبة المقرضى بها وهي الحبس ستة أشهر مع الشغل داخله في العقوبة المقررة لجريمة الإصابة الخطأ والتي لم تكن محل نعي من الطاعن ، إذ الواضح من الحكم أن المحكمة قد التزمت الحد الأدنى المقرز لجريمة القتل الخطأ وهو ما يشر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ، ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد ، الأمر الذي يحتمل معه نزول بالعقوبة إلى أدنى مما

نزلت لولا هذا القيد القانوني . ١١ كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون متعينا نقضه والاعادة .

( طعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٨ س ٢٦ ص ٨٢٩ ) .

١٨٩ - اصابة خطأ - عقوبة - الاخلال بحق الدفاع - مالا يوفره .

✳ لما كانت العقوبة المقررة على الطاعن وهي البس لمدة شهر واحد مع الشغل تدخل في الحدود المقررة لجريمة الاصابة الخطأ مجردة من الظرف المشدد في الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات فانه لا يكون له مصلحة فيما اثاره من اخلال الحكم بحقه في الدفاع بعدم مواجهته باضافة الفقرة الثالثة من مادة العقاب .

( طعن رقم ١٢١٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١٣ س ٢٨ ص ٣٤٦ ) .

١٩٠ - عقوبة السجن - اقترانها بطبيعتها بالشغل - القضاء بوقف عقوبة السجن - خطأ في القانون .

✳ تنص المادة ١٦ من القانون العقوبات على أن « عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه في قعد السجون الغمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الاعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه بما مفاده أن القانون لا يعرف سوى نوع واحد من عقوبة السجن وهي بطبيعتها تقتزن بالشغل خلافا لعقوبة الحبس بنوعيه ، ومن ثم فان ما نص عليه الحكم المطعون فيه من ان تكون عقوبة السجن مع الشغل لا اثر له . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٥ من قانون العقوبات لا تجيز للمحكمة ان تأمر بايقاف تنفيذ العقوبة الا ندد الحكم في جناية أو جنحة بالغرامة ، أو بالحبس مدة لا يزيد على سنة بما مؤداه انه اذا زادت عقوبة الحبس المقضى بها عن سنة أو كانت العقوبة هي السجن أو الاشغال الشاقة فانه لا يجوز للمحكمة ان تأمر بايقاف تنفيذها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة المطعون ضده بالسجن لمدة ثلاثة سنوات وأمر بايقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاثة سنوات فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون



مما يتعين معه - عملا بنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩  
في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - نقضه جزئيا  
وتصحيحه وفقا للقانون بالغاء ما اشتمل عليه من الامر بايقاف تنفيذ  
عقوبة السجن المتضمن بها .

( طعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١١ س ٢٩

ص ٥٩١ ) .

## مسائل متنوعة

١٩١ - الاحكام الجنائية لا يصح ان تبني الا على الجزم واليقين .  
\* الاحكام الجنائية لا يصح باية حال ان يكون قوامها الشك

والاحتمال ، بل يجب دائما ان يكون مؤسسة على الجزم واليقين ، اذا كانت المحكمة لم تجزم في حكمها بان اصابة المجرى عليه ما كانت لتحصل لو ان المتهم ( راكب موتوسيكل ) قد استعمل جهاز التنبيه ، بل ذكرت ما أورده بهذا الخصوص على سبيل الترجيح فقط ، فان هذا لا يصح تأسيس حكم الادانة عليه ما دام هو ليس كافيا الان ترتب عليه الحقيقة القانونية التي قالت بها المحكمة .

( طعن رقم ١٠ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٢/١٢/٧ ) .

١٩٢ - تقدير الادلة وترجيح بعضها على البعض من خصائص محكمة الموضوع .

\* المحكمة صاحبة السلطة في تقدير الوقائع ووزن الادلة .  
فلها ان تأخذ من عناصر الاثبات المقدمة في الدعوى بما تطمئن اليه وتطرح ما عداها . فاذا هي ، في تهمة اصابة خطأ ناشئة عن تهم سور بسطح منزل ، قد أخذت بما قرره مهندس التنظيم في معاينته التي اجراها عقب وقوع الحادث بيومين ، ولم تأخذ بما قرره المهندس الاخر في المعاينة التي اجريت بعد ذلك ، بناء على طلب البوليس ومسعى من الطاعن ، فانها تكون قد فعلت ذلك في حدود سلطتها ولا تقبل مجادلتها فيه .

( طعن رقم ١٢٥٠ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٤/١٠/٢٤ ) .

١٩٣ - قتل خطأ - تقدير الخطأ - امر موضوعي .

\* من المقرر ان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائيا او مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، متى استخلصت المحكمة مما أوضحته

من الأدلة السائغة التي قررتبنا أن الخفير المعين من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية على المجاز قد أخطأ إذ لم يبادر الى تحذير المارة في الوقت المناسب وتنبيههم الى قرب مرور القطار وتراخي في اغلاق المجاز من ضلتيه ولم يستعمل الصباح الاحمر في التحذير وفقا لما تفرضه عليه التعليمات - وذلك في الوقت الذي ترك فيه بوابة المجاز مفتوحة من جهة دخول السيارة قيادة المجنى عليه مع استطاعته اقفالها ، وان هذا الاخير كان معفورا في اعتقاده خلو المجاز وعبوره ، فوقع الحادث نتيجة لهذا الخطأ . فلا تقبل المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض .

( طعن رقم ١٢٥١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٣٠ س ١٣

ص ١٣١ ) .

١٩٤ - المتهم بالقتل الخطأ - منازعته في ملكية المسئول عن الحقوق المدنية للسيارة التي وقع منها الحادث - لا تقبل .

✳ اذا كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بمسئولية المتهم عن التعويض على أساس ثبوت مقارفته الفعل الضار الناتج عن الجريمة التي دين فيها وتحقق الضرر منها ، فلا صفة للمتهم فيما يثيره في خصوص الزام المسئول عن الحقوق المدنية . ومنازعة في ملكيته للسيارة التي وقع منها الحادث ، ولا مصلحة له في هذا الدفاع .

( طعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٥ س ١٣

ص ٦٢٥ ) .

١٩٥ - عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والانظمة - امكان اعتباره خطأ مستقلا بذاته في جرائم القتل الخطأ - شرط ذلك ؟

✳ عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والانظمة وان أمكن اعتباره خطأ مستقلا بذاته في جرائم القتل الخطأ . الا أن هذا مشروط بأن يكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . ولا كان الحكم المطعون فيه قد دلى بأسباب سائغة على أن خطأ

المطعون ضده في مخالفة قرار وزير الداخلية في شأن سرعة السيارات داخل المدن لم يكن في حد ذاته سببا في قتل المجنى عليه • فان رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة تكون غير متوافرة ، ويكون الحكم صحيحا فيما انتهى اليه في هذا الخصوص والنعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد •

( طعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ س ١٧ ص ٤٧٥ ) •

١٩٦ - تغاير جريمة القتل الخطأ عن جريمة الاصابة الخطأ - لا محل لاعتبار المجنى عليهم في جريمة القتل الخطأ في حكم المصابين في حكم المصابين في جريمة الاصابة الخطأ •

\* متى كانت جريمة الفعل الخطأ المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات أشد من جريمة الاصابة الخطأ المعاقب عليها بمقتضى الفقرة الاولى من المادة ٢٤٤ من القانون المذكور ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعمل اولى المادتين باعتبارها النص المقرر لاشد الجريمتين المرتبطتين وفقا لحكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وواقع على المطعون ضدها عقوبة الغرامة في الحدود المبينة في النص المنطبق ، فانه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا •

( طعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ س ١٩ ص ٢٣٤ ) •

١٩٧ - مساءلة كل من أسهم في الاخطاء التي نشأ عنها الحادث ايا كان قدر خطئه - يستوى في ذلك أن يكون خطؤه سببا مباشرا أم غير مباشر في حصول الحادث •

\* تعدد الاخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم

فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب اليه ، يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله .

( طعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣ س ٢٠ ص ١٩٢ ) .

#### ١٩٨ - قتل خطأ - حكم - شروط صحته .

\* من المقرر أنه يجب قانونا لصحة الحكم في جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنة الخطأ المنسوب الى المتهم ، وما كان عليه موقف كل من المجرى عليه والمتهم حين وقوع الحادث .

( طعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ س ٢٤ ص ١١٦٢ ) .

#### ١٩٩ - قتل خطأ - قوانين وقرارات - مخالفتها - خطأ مستقل شرطة .

\* أنه وإن أمكن اعتبار ( مخالفة ) عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والانظمة خطأ مستقلا بذاته في جرائم القتل الخطأ ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها .

( طعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ س ٢٤ ص ١١٦٢ ) .

#### ٢٠٠ - قتل خطأ - تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية - موضوعي .

\* من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكب جنائيا أو مدنيا مما يترتب بموضوع الدعوى - لما كان ذلك - فإنه متى استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة السائغة التي أوردتها أن الخطأ إنما يقع في جانب الطاعن إذ لم يبادر الى تحذير المارة في الوقت المناسب وتنبيههم



الى قرب مرور القطار وتراخى فى اغلاق المجاز ولم يستعمل الصباح الاحمر فى التحذير وفقا لما تفرضه التعليمات بل تركه مفتوحا امام سيارة المجنى عليهم بغير مبرر مما يعد معه قائدا معذورا فى اعتقاده خسر المجاز وعبوره وأن الحادث وقع نتيجة لهذا الخطأ فلا تقبل الجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض ، ولا محل هنا للتحدى بأنه على الجمهور ان يحتاط لنفسه أو التحدى بنص لائحة السكك الحديدية على أنه لا يجوز اجتياز خطوط السكك الحديدية بالمجازات السطحية « المزلقانات » عمومية كانت أو خصوصية أو ترك الحيوانات تجتزمها عند اقتراب مرور القطارات أو عربات المصلحة - لا محل لذلك - متى كانت الواقعة كما اثبتها الحكم لا تفيد أن سائق السيارة التى كان بها المجنى عليهم قد حاول مرور المجاز مع علمه بالخطر وقد يكون لمثل هذا الدفاع شأن لو لم يكن هناك حارس معين لحراسة المجاز ، ولا يغير من هذا النظر تغيب الحارس عن مقر حراسته أو وجوده به ذلك أن مرد الامر ليس بوجود الحارس فى مفر عمله أو بغيابه عنه بل بقيامه بواجباته المفروضة عليه والتى تواضع الناس على ادراكهم ياها والتى تتمثل فى اقفال المجاز كلما كان هناك خطر من اجتيازه وهو ما قصر الحارس فى الدعوى المطروحة فى القيام به كما دلت عليه الحكم تدليلا سائغا على ما سلف بيانه .

( طعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٠ س ٢٦

ص ٢٣٧ ) .

٢٠١ - قتل خطأ - بيانات حكم الادانة - عدم رسم القانون شكلا معيناً لصياغة الحكم - ما يكفى فى هذا الصدد .

\* لما كان ما اثبتته الحكم كافيا لتفيم واقعة الدعوى وظروفها حسبما تبيننتها المحكمة - وتتوافر به كافة الاركان القانونية لجريمة القتل الخطأ التى دان الطاعن بها فان ذلك يحقق حكم القانون اذ لم يرسم القانون

شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعتوبة والخروف  
التي وقعت فيها .

( طعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ س ٢٨  
ص ٦١٤ ) .

٢٠٢ - قتل خطأ - الاخلاق بحق الدفاع - ما يوفره - نقض الحكم  
بالنسبة للمتهم بقتضى نقضه بالنسبة للمسئول عن الحقوق  
المدنية .

✳ لما كان يبين من محاضر الجلسات ، ومن المرفدات - التي أمرت  
الحكمة بضمها تحقيقا للطعن - أن المدافع عن الطاعن قد استمسك ، في  
درجتي التقاضى - سواء فيما قدمه من دفاع شفوى أو مكتوب - بطلب  
استدعاء محرر المحضر والشهود الذين سئلوا فيه ، بيد أن الحكمين -  
الابتدائي والمطعون فيه - صدرا دون سماع أحد منهم ، رغم توالى  
التاجيلات بمحكمة ول درجة لهذا الغرض . ويبين من الحكم المطعون فيه  
أن رد على ذلك الطلب بأنه غير مجد ، لأن واقعة الدعوى قد وضحت  
لدى المحكمة - إذ هي بحالتها - على حكمها - كافية لتكوين عقيدتها  
فى الفصل فى موضوعها ، مستشهدا فى هذا الصدد بقضاء محكمة النقض  
لما كان ذلك ، وكان ما جرى به قضاء هذه المحكمة - المشار اليه بالحكم -  
من أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لدى محكمة الموضوع أو كان الامر  
المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها ان تعرض عن ذلك مع بيان  
العلة ، لا يخلو البتة بما هو مقرر - وفق المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات  
الجنائية - من أن الاصل فى المحاكمة أنها تقوم على التحقيق الشفوى ،  
تنص على أن « تسمع المادة ٤١٣ من ذلك القانون تنص على أن « تسمع  
لائبات التهمة أو نفيها ، ولا يسوغ الخروج على هذا الاصل الا اذا تعذر  
سماع الشهود لاي سبب من الاسباب أو قبل التقييم أو المدافع عنه ذلك ،  
قبولا صريحا أو ضمنيا - لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤١٣ من ذلك القانون  
الذى تجريه المحكمة - فى مواجهة المتهم - بالجلسة وتسمع فيه الشهود

المحكمة الاستئنافية بنفسها أو بواسطة أحد القضاة ممن تندبه لذلك ،  
الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل  
نقص آخر في اجراءات التحقيق ، ، ولما كان الثابت - على ما سلف بيانه  
- ان المدافع عن الطاعن لم يتناول - في أية درجة من درجتى التقاضى -  
عن سماع الشهود تنازلا صريحا ولا ضمنيا ، ولا يغير من ذلك ما ورد  
من بمحضر الجلسة الاخيرة - التى صدر بها الحكم المطعون فيه - من  
قيامه يسرد وقائع الدعوى وإبدائه طلباته ، مادام الثابت انه اصر -  
في الوقت ذاته بتلك الجلسة - على طلب استدعاء محرر المحضر والشهود ،  
لما كان ما تقدم فان الحكم اذ لم يستوجب الى هذا الطلب ورد عليه بانعدام  
جدواه وذلك على الرغم من أن المحكمة - بدرجتيها - لم تجر تحقيقا شفويا  
بالجلسة ، يكون - فضلا عن انطوائه على خطأ فى تطبيق القانون -  
مشوبا بالاخلال بحق الدفاع مما بوجب نقضه بالنسبة للطاعن والمسئول  
عن الحقوق المدنية والاحالة ، ولو ان الاخير لم يقرر بالطعن - لقيام  
مسئليتهما عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التى دين بها الطاعن -  
مع الزام المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية ، وذلك بغير حاجة الى  
بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٦ س ٢٨

ص ٩٠٩ ) .

٢٠٣ - قتل خطأ - نيابة عامة - استعانة باهل الخبرة - طف اليمين .

\* لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون  
فيه - بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة  
القتل الخطأ التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة  
تؤدى الى مارتبه الحكم عليها ، لما كان وكان النعى على الحكم استناده  
الى تقرير لجنة الاسكان بقالة انه يصدر قرار بندبها من سلطة التحقيق  
ولم يؤد اعضاؤها اليمين القانونية قبل مباشرة المأمورية المنوبين لها

فقد قام الحكم الابتدائي بالرد عليه بقوله : « وحيث ان الثابت من الاوراق ان النيابة العامة هي التي قامت بتحقيق الواقعة بنفسها وكذلك اصدرت قرارها بتشكيل لجنة من السادة مهندسى وزارة الاسكان ومن ثم يكون ندب هذه اللجنة قد صدر منها باعتبارها سلطة تحقيق » هذا بالاضافة الى أن الاصل ان الاجراءات المتعلقة بالشكل كتطيف الخبراء اليمين على ابداء رأيهم بالذمة اعمالا لاحكام قانون الاجراءات الجنائية تد روعيت ولم يقدم المتهم دليلا ما يثبت ان أعضاء اللجنة سالفة الذكر لم يحلفوا اليمين القانونية قبل ابداء رأيها ومن ثم يضحى ما يثيره المتهم فى هذا الخصوص على أساس غير سليم من القانون حطفا بالرفض ، ووه رد سائغ . فضلا عن ذلك فانه لو اوجب القانون على الخبراء ان يحلفوا يميننا امام سلطة التحقيق بان يبدوا رأيهم بالذمة وأن يقدموا تقريرهم كتابة الا أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق فى اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية طبقا للمادتين ٢٤ و ٢١ من قانون الاجراءات الجنائية ، لما كان ذلك وكانت المادة ٢٩ من هذا القانون يجيز للمامرى الضبط القضائى اثناء جمع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم شفهيا أو بالكتابة بغير حلف يمين ، وكان القانون لا يشترط فى مواد الجنب والمخالفات اجراء أى تحقيق قبل المحاكمة ، فانه على فرض صحة ما نعه الطاعن فى هذا الخصوص - فانه ليس ثمة ما يمنع من الاخذ بما جاء بتقرير اللجنة وبما شهد به أعضاؤها ولو لم يحلفوا اليمين قبل مباشرة المأمورية على انه ورقة من أوراق الاستدلال فى الدعوى المقدمة للمحكمة وعنصرا من عناصر ما دام انه كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتنفيذ والناقشة - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - ومن ثم يضحى هذا النعى فى غير محله .

( طعن رقم ٩٤٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٢ س ٢٩ )

٢٠٤ - شهود - محكمة الموضوع - سلطتها من تقدير الدليل •

يجب قول شرطي المرور انه معين لادارة اشارة الموسيقى وانه في يوم الحادث وبعد ان اجتاز الترام رقم ٢٤ مكان الاشارة شاهد المجنى عليه يسقط بظهره من الترام وينزلق تحته فتدوسه عجلاته ويلقى حقه وسمع من ركاب الترام ان المتهم هو الذي ركل المجنى عليه خارج الترام فسقط ورفع الحادث ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعنون حول استدلال الحكم بهذه الاقوال لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا لا تقبل اثارته امام محكمة النقض ، لما هو مقرر من انه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الاخذ برواية ينقلها شخص عن اخر متى رأت تلك الاقوال قد صدرت عنه حقيقة •

(طعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٦ س ٢٩

ص ١٣٥ ) •





## البَابُ الثَّالِثُ

التَّامِينَ الْأَجْبَارِي عَلَى السِّيَارَاتِ



## البحث الاول

نطاق تطبيق قانون التأمين الاجبارى من المسؤولية

من ناحية نوع السيارة

ماهى أنواع السيارات التى تخضع لنطاق تطبيق القانون :

أحال قانون التأمين الاجبارى من المسؤولية عن حوادث السيارات الى القانون المرور فنصت المادة ١ منه على أنه :

« فى تطبيق هذا القانون يقصد بلفظ « سيارة » كل مركبة ذات محرك الى معد للسير فى الطرق العامة عدا المعدة للسير على الخطوط الحديدية » .

« وتعتبر فى حكم السيارة كل مركبة مقطورة باحدى السيارات » .

ثم عدت المادة ٢ أنواع السيارات فذكرت أنها :

(أ) سيارة خاصة ( ملاكى ) وهى المعدة للاستعمال الشخصى .

(ب) سيارة أجرة ( تاكسى ) وهى المعدة لنقل الركاب بالاجر .

(ج) سيارة تحت الطلب ( رميز ) وهى التى توضع تحت الطلب فى حظائر السيارات لنقل الركاب بأجر لمدة محددة .

وتعتبر فى حكم هذه السيارات سيارة نقل الموتى .

(د) سيارة نقل الركاب ( أوتوبيس ) وأنواعها :

١ - سيارة نقل عام للركاب وهى لنقل ثمانية ركاب على الاقل وتعمل بطريقة منتظمة فى حدود معينة طبقا لخط سير معين وتكون معدة لنقل أى شخص بمقابل أجرة محددة

٢ - سيارة نقل خاص للركاب وهي لنقل تلاميذ المدارس وموظفى  
وعمال الشركات والهيئات فى حدود دائرة معينة .

(هـ) سيارة نقل وهي المعدة لنقل البضائع والمهمات .

(و) الجرار وهو كل سيارة تستعمل فى جر المركبات القطورة  
ولا يسمح تصميمها بوضع أية حمولة عليها .

(ز) موتوسيكل وهو المكون عادة من عجلتين أو ثلاث ولا يكون  
تصميمه فى شكل السيارة .

ولوزير الداخلية بقرار يصدره أن يلحق أى نوع جديد من السيارات  
بأحد الأنواع المذكورة فى البنود السابقة .

وبذلك تكون هذه الأنواع مذكورة فى القانون على سبيل الحصر ولا  
يلحق بها الا ما يصدر بشأنه قرار من وزير الداخلية .

ويخرج من نطاق تطبيق هذا القانون القطارات سواء كانت تدار  
بالكهرباء أو الفحم أو الترو والميترو والترولى باس .

كذلك يخرج من نطاق تطبيق القانون الدرجات التى تدار بالقدم  
وجميع المركبات العربات التى يجرها الإنسان أو الحيوان .

ويخرج كذلك من نطاق تطبيق القانون جميع السيارات والجرارات  
الزراعية التى تعمل بمحرك الى ، لان هذه ليست معدة للسير فى الطرق  
العامة وانما معدة للعمل فى الحقول ، ومثلها التى تعمل فى الصحارى لتمهيد  
الكثبان وتسوية التربة ...



## البحث الثانى

نطق تطبيق قانون التأمين الاجبارى من المسؤولية

من ناحية الاشخاص

فى هذا البحث ندرس نطاق تطبيق قانون لتأمين الاجبارى من المسؤولية من ناحية الاشخاص ، من الذى يخضع لهذا القانون ومن الذى يفيد منه ؟

الاشخاص الذين يلتزمون بالتأمين :

مالك السيارة :

تتضى المادة ٦ فقرة اولى من قانون المرور على أنه :

« اذ اثبت الفحص الفنى صلاحية السيارة فعلى الطالب أن يقدم وثيقة تأمين من حوادث السيارة عن مدة الترخيص صادرة من احدى هيئات التأمين التى تزاوِل عمليات التأمين بمصر » .

وتنص المادة ١١ على أنه :

« ويجب تجديد الرخصة خلال الثلاثين يوما التالية لانتهاؤها وعلى مالك السيارة ان يقدم طلب التجديد على النموذج الذى يصدر به قرار من وزير الداخلية الى قلم المرور بالمحافظة او المديرية المقيدة بسجلاتها السيارة مرفقا به وثيقة التأمين المنصوص عليها فى المادة ٦ وبعد سداده الغرامات المحكوم بها لخالفته احكام القانون » .

ونخلص من الربط بين النصين الى ان طالب التأمين الذى عليه ان يقدم وثيقة التأمين هو مالك السيارة . وله ان يفعل هذا بنفسه او بوكيل عنه باسمه .

ويعتبر مالكا جديدا للسيارة ، المتنازل اليه ، وقد نصت اادة ١٢ من القانون على انه :

• يجوز التنازل عن الرخصة بعد تقديم طلب من المتنازل اليه بنقل قيد الرخصة مرفقا به عقد نقل ملكية السيارة ورخصتها ووثيقة التأمين المنصوص عليها في المادة ٦ ٠٠٠ الخ ، •

ونصت المادة ١٠ من قانون التأمين الاجباري على انه :

• في تطبيق المادة ١٢ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ يجب على المتنازل اليه أن يشفع بطلب نقل قيد الرخصة ، عقد نقل ملكية السيارة والرخصة ووثيقة تأمين جديدة تتفق مدتها واحكام المادة ٤ المتقدمة الذكر ، •

#### المنقح والمستاجر والمرتهن حيازيا :

يعتبر مالك الشيء هو حارسه وعلى ذلك يكون مالك السيارة هو الحارس عليها وفكرة الحراسة هي مناط المسؤولية التقصيرية وفقا للمادة ١٧٨ من القانون المدني التي تنص على أن :

• كل من تولى حراسة اشياء تقتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة الات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر ، •

فاذا انتقلت الحراسة من المالك الى غيره برضائه ، كالمنقح أو المرتهن رهنا حيازيا أو المستاجر ، أو جيرا عنه بسرقتها أو بوضع اليد عليها بمعنى « السيطرة الفعلية على الشيء قصدا ، واستغلالا سواء استندت هذه السيطرة الى حق مشروع أو لم تستند ، •

فان مسؤولية المالك تفقضى اذا ارتكب من انتقلت اليه الحراسة حادثا • ولم ينص القانون على وجوب تأمين المنقح أو المرتهن من المسؤولية من حوادث السيارة كما فعل بالنسبة للمتنازل اليه •

ولكن إذا ارتكب واحد من هؤلاء حادثا وثبتت مسؤوليته ، دون مسؤولية المالك ، هل يغطي التأمين هذه المسؤولية .

الاجابة على ذلك أن التأمين يغطي المسؤولية في هذه الحالات لأن تأمين من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارة ، وليس تأميناً من مسؤولية مالك السيارة .

وانما يشترط في هؤلاء سواء كانوا منتفعين أو مستأجرين أو مرتهنيين أن يكونوا حائزين على رخصة القيادة ، فإن لم يكونوا حائزين على رخصة القيادة وارتكب واحد منهم حادثا ، كان للمؤمن أن يرجع على المؤمن له بقيمة ما دفعه للمضروب من تعويض . ومناط هذا للنظر المنتفع والمستأجر والمتهن حيازيا ، انما يقودون السيارة بموافقة مالكها .

وقد جرى نص المادة ٥ فقرة (ج) صريحا في أن الحالة التي يحق فيها للمؤمن أن يرجع على المؤمن له بما أداه للمضروب هي حالة ما اذا كان المؤمن له أو الشخص الذي يقودها بموافقة غير حائز على رخصة قيادة لنوع السيارة ، فإذا كان حائزا على رخصة القيادة امتنع على المؤمن أن يرجع على المؤمن له ، أو الشخص الذي يقودها بموافقة ، وهذا كما يكون منتفعا أو مستأجرا أو مرتهنا حيازيا ، يجوز أن يكون صديقا أو قريبا ... الخ .

وعلى ذلك يغطي التأمين الاضرار التي تحدث للمضروب ، اذا كان قائد السيارة مستأجرا أو منتفعا أو مرتهنا ، سواء كان حائزا لرخصة قيادة أو غير حائز لها ، فإن لم يكن كان للمؤمن أن يرجع على المؤمن له بما دفع للمضروب .

أما السارق أو المقتصب أو واضح السبب بقصد التملك ، هؤلاء لا يقودون السيارة بموافقة المالك وانما يحوزونها ، ويقودونها جبرا عنه ، وبغير موافقته . ويغطي التأمين مسؤولية هؤلاء اذا ارتكب واحد منهم

حادثا بالسيارة ، ولكن دون حق للمؤمن فى الرجوع على المؤمن له ، بما اداه للمضرور ، وانما مع حقه فى الرجوع على المسئول منهم وفقا للمادة ١٨ من قانون التأمين الاجبارى . ولا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقا لاحكام القانون اى مساس بحق المضرور قبله .

(ب) تجار السيارات وصناعها والقائمون على اصلاحها :

وهناك الى جانب اصحاب السيارات الخاصة او الاجرة او النقل الذين يستعملون سياراتهم فى النقل الخاص او العام ، بعض اصحاب الحرف المتصلة بهذه السيارات لتجارة السيارات وصناعتها والقائمون على اصلاحها ويعرضهم استعمالها للاضرار بالآخرين ، وهؤلاء اوجب القانون عليهم أن يقدموا وثيقة تأمين من حوادث السيارات طبقا للمادة ٦ من قانون السيارات والمرور حتى يمكن اعطائهم الترخيص التجارى بمزاولة مهنتهم ونص قانون المرور على أنه .

« يجوز اعطاء رخص تجارية الى الاشخاص الذين يزاولون تجارة السيارات أو صناعتها أو اصلاحها مقابل أداء للضريبة المقررة وبعد تقديم ما يثبت قيدهم فى السجل التجارى بهذه الصفة ووثيقة تأمين من حوادث السيارات طبقا للمادة ٦ » .

ولا يجوز استعمال هذه الرخصة الا فى الاحوال الاتية :

- (أ) انتقال السيارة من مكان الوصول او المصنع الى المحل التجارى
- (ب) تجربة السيارة أمام المشتري .
- (ج) تربة السيارة بعد اصلاحها .
- (د) انتقال السيارات الى قلم المرور للترخيص .

ويسرى التأمين بالنسبة الى مسئولية هؤلاء المدينة ، الناتجة عن الاضرار التى تصيب الغير بواسطة السيارات المعهودة اليهم بحسبكم وظائفهم ، اذا كانت مستعملة فى حدود النشاط المهنى المبين فى العقد .

ثانيا - الاشخاص الذين يفيدون من التأمين الاجبارى :

بينما تحت أولا من هم الاشخاص الذين يلتزمون بالتأمين ، ونبين فيما يلى من هم الذين يفيدون من هذا التأمين ، وبعبارة أخرى من هم المضرورون الذين يغطى التأمين الاضرار التى تلحق بهم ، ويلتزم المؤمن بتعويضهم .

تنص المادة ٥ فقرة ٣ من قانون السارات والمرور على أنه :

« يكون التأمين فى السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب ، ولباقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها » .

الغير فى السيارة الخاصة والموتوسيكل :

والغير فى السيارة والموتوسيكل تفسر تفسيرا موسعا فتشمل كل شخص يمكن أن يحدث له ضرر من السيارة ولايستثنى من ذلك الا الركاب .

وقد تولت المادة ١٣ من قانون التأمين الاجبارى التعريف بالركاب فنصت على أنه :

« لا يعتبر الشخص من الركاب المشار اليهم فى تلك المادة الا اذا كان راكبا فى سيارة من السيارات المعدة لنقل الركاب وفقا لاحكام هذا القانون ويعتبر الشخص راكبا سواء كان فى داخل السيارة او صاعدا اليها او نازلا منها » .

وفى تقديرنا أن تعريف الراكب فى السيارة الخاصة لا يختلف عن تعريفه الذى أورده القانون وهو بصدد تعريف الراكب فى سيارات نقل الركاب .



وعلى ذلك فكل من لا يعتبر راكبا طبقا لهذا التعريف ، يعتبر من الغير الذى يمتد اليه قانون التأمين الاجبارى فيفيد منه .

### الغير والركاب لباقي أنواع السيارات :

اما بالنسبة لباقي أنواع السيارات ، وهى سيارات الاجرة وتحيت الطلب ونقل الموتى والاسعاف والمستشفيات ونقل البضائع والمهمات .. الى اخر تلك الانواع التى عدها المشرع فى المادة ١ من قانون السيارات والورور بعد استثناء السيارة الخاصة ولوتوسيكل لخاص ، فان التأمين يغطى المسئولية التى تحدث للغير والركاب معا .

ويعتبر الشخص راكبا سواء كان فى داخل العربة أو صاعدا إليها أو نازلا منها ، وسواء كان قد رفع أجرة النقل أو لم يدفع . ويدخل فى تعريف الركاب ، والراكبان المسموح لهما بالركوب فى سيلة النقل طبقا للفقرة هـ من المادة ١٦ من قانون السيارات والورور . وتضيف وثيقة التأمين النموذجية ، أن التأمين يسي لصالح هذين الراكبين مالم يشملهما التأمين واستثنى المشرع صراحة عمال هذه السيارات .

ونرى أن هذا الاستثناء يجب أن يفسر بمنتهى الضيق ، فلا يستثنى من الافادة من التأمين الا عمال هذه السيارات فى أثناء تأدية وظائفهم أو بمناسبة تأدية وظائفهم .

### الاستثنون من الافادة من التأمين :

لولا : ركاب السيارة الخاصة ولوتوسيكل .

ثانيا : عمال باقى أنواع السيارات .

وبينا فيما سبق أن المشرع استثنى ركاب السيارة الخاصة ولوتوسيكل ، وعمال باقى أنواع السيارات ، ونص صراحة على أن التأمين الاجبارى لا يغطى المسئولية عن الحوادث التى تقع لهم ويضارون بها .

وقد ضمن المشرع هذين الاستثنائين المادة ٦ فقرة ٣ من قانون رقم ١٩٥٥/٤٤٩ بشأن السيارات وقواعد المرور . وكذلك قانون المرور الحالي

ثالثا : زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه :

والى جانب هذين الاستثنائين أضاف المشرع استثناءات أخرى ضمنها المادة ٧ من قانون التامين الاجبارى وهذه تنص على أنه :

« لا يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بعينية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه وقت الحادث اذا كانوا من غير ركبائها أيا كانت السيارة أو كانوا من الركاب فى حالة السيارة الاجرة و السيارة تحت الطلب .

وطبقا لهذا النص :

(أ) يشترط أن يكون زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه وقت الحادث من الغير أى لا يكون واحدا منهم ركباً السيارة أيا كان نوع السيارة . فان كان ركباً فان المؤمن يلتزم بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو الإصابة البدنية التى تلحق بأى منهم .

(ب) يشترط واستثناء من الاستثناء السابق ، وبالتسبة للسيارة الاجرة أو السيارة تحت الطلب أن يكون الزوج أو الأبوين أو الأبناء من الركاب حتى لا يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية عن وفاتهم ، وإصاباتهم ، فان كانوا من الغير أى لم يكونوا ركباً التزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الاضرار التى تلحق بهم .

ولكن ما هو حكم قائد السيارة :

هل يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة من وفاته أو إصابته ؟

نستبعد أولا من نطاق الإجابة حالة ما اذا كان السائق هو المؤمن له شخصيا وخارج هذه الحالة ، فان للمسألة وجهيها المختلفين :

(أ) بالنسبة الى جميع أنواع السيارات ماعدا السيارة الخاصة والموتوسيكل يخرج قائد السيارة من الافادة من التأمين باعتباره من العمال المستثنين طبقا للفقرة ٣ من المادة ٦ .

(ب) بالنسبة للسيارة الخاصة والموتوسيكل ، لا يعتبر القائد اثناء قيادته راكبا بالمعنى الضيق للراكب . وبذلك يعتبر من الغير بالمعنى الواسع للغير . الذين يفيدون من التأمين الا أن يكون هو المسئول عن الحادث .

رابعاً : المؤمن له نفسه :

من البديهي أن المؤمن له لا يعتبر من الغير بالنسبة الى نفسه . وبالتالي فان التأمين الذي يغطي المسئولية المدنية قبل الغير في السيارة الخاصة والموتوسيكل ، لا يغطي الاضرار التي تلحق بالمؤمن له لانه لا يعتبر مسئولا أمام نفسه .

ونفس الوضع بالنسبة الى باقى أنواع السيارات وحين يكون التأمين لصالح الغير والركاب معا . فيخرج المؤمن له من يكون محلا لتغطية التأمين له حتى لو كان راكبا لانه لا يعتبر مسئولا أمام نفسه .

### البحث الثالث

نطاق تطبيق قانون التأمين الاجبارى

من ناحية المسئولية المغطاة

المسئولية المدنية وحدها دون المسئولية الجنائية :

من المبادئ المسلم بها أنه لا يجوز الاتفاق على الاعفاء من المسئولية الجنائية ، أو التنصل منها أو الفاء عيها على الآخرين يقبلون أن يتحملوا

وزرها عن الجانى وذلك لاتصال المسئولية الجنائية بالنظام العام ، ولان مبدأ شخصية العقوبة يحول دون الاتفاق على أن يتحمل واحد من الناس وزر واحد اخر .

ومن أجل ذلك فان العقوبات الجنائية ، سواء كانت مقيدة للحرية أو مالية كالعرامات والمصادرة تخرج بطبيعتها عن أن تكون محلا للتأمين .

وقد نصت المادة ٦ فقرة ٢ من قانون المرور على أن المسئولية التى يجب أن يغطيها التأمين هي المسئولية المدنية . ثم أكد المشرع ذلك فى المادة ٥ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى ونص على أن يلتزم المؤمن بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة . . . الخ .

وعلى ذلك فانه يخرج من نطاق تطبيق قانون التأمين الاجبارى من المسئولية كل الغرامات المالية المنصوص عليها فى الباب السابع من قانون المرور والتى ضمنها المشرع المواد من ٨٤ الى ٩٢ . كما يخرج من تطبيقه أيضا الغرامات التى يجوز الصلح فيها .

كذلك يخرج من نطاق تطبيق القانون أى غرامة مالية منصوص عليها فى قانون العقوبات أو القوانين المتصلة به ، سواء كانت تلك الغرامة أصلية أو اضافية .

### الغرامات المدنية :

ويتصل بالغرامة الجنائية - من الغرامة المدنية وهذه ليست جزاءا على مخالفة قاعدة من قواعد قانون العقوبات أو القوانين المتصلة به أو المكمل له ، وانما يوقعها القاضى كجزاء على تخلف الخصوم عن تنفيذ قرارات المحكمة أو تراخيهم فى تقديم دفاعهم أو اوراقهم . . الخ . وهذه الغرامة لا تذهب حصيلتها الى الخصم الاخر وانما تؤول الى الخزانة العامة . ولكن مع ذلك لا تلبس ثوب الغرامة الجنائية ، اذ انها تظل

حافطة لصفقتها كجزاء مدنى تهديدى يستطيع القاضى أن يقبل منها المحكوم عليه بها ، إذا هو عاجز ونفذ قرارات المحكمة .

ومثل هذه الغرامة يصح أن تكون محلا للتأمين منها . ولكنها تخرج عن أن تكون محلا للتأمين منها طبقا لقانون التأمين الإجبارى من المسؤولية على النحو الذى سنبينه فيما بعد فى البحث الرابع فى حدود الضمان ومذاهب ، ويكفى أن نقرر هنا أنها تدخل فى مصروفات الدعوى التى لا يغطيها القانون .

#### المسئولية العقدية والمسئولية التقصيرية :

تنص المادة ٦ فقرة ٢ من قانون المرور .

« يجب أن يغطى التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التى تقع للأشخاص وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة . »

وتنص الفقرة ٣ على أنه :

« ويكون التأمين فى السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب ولباقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها ، » .

وعلى ذلك يغطى التأمين نوعين من المسؤولية تقصيرية ومسئولية عقدية :

أولا : فبالنسبة إلى السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص يغطى التأمين الإجبارى المسؤولية التقصيرية أى الأضرار التى تحدث للغير دون الركاب .

ثانيا : أما بالنسبة إلى باقى أنواع السيارات فإن التأمين الإجبارى يغطى المسؤولية التقصيرية إذا حدث الضرر للغير ، ويغطى المسؤولية



العقدية اذا حدث الضرر بالنسبة الى الركاب الذين يربطهم بالناقل عقد نقل .

### أساس المسئولية العقدية :

والاصل فى المسئولية العقدية أن يسأل المسئول - صاحب سيارة أجرة مثلا أو نقل ركاب عن فعله الشخصى ، كما يسأل أيضا ونفى حدود مسئوليته العقدية عن فعل الغير من التابعين ولم يشر القانون المدني المصرى صراحة الى هذا النوع من المسئولية ولكنه أشار الى وجوده ضمنا فى المادة ٢١٧ من القانون المدني التى تجيز للملتزم عموما أن يشترط عدم مسئوليته عن الغش أو الخطأ الجسيم الذى يقع من أشخاص يستخدمهم فى تنفيذ التزامه التعاقدى .

وكما يسأل صاحب سيارة الركاب مسئولية تعاقدية عن فعل التابعين فانه يسأل أيضا مسئولية تعاقدية عن فعل الشئ ( السيارة ) الذى فى حراسته . ذلك لان السيارة وهى وسيلة النقل تعتبر فى حراسته . وفعل الشئ يعتبر فعلا لصاحبه أو منسوباً اليه ، فالمسئولية العقدية عن الاعمال الشخصية تقوم على خطأ شخصى .

كلا الذعين - المسئولية العقدية عن فعل التابعين وعن فعل الشئ كالمسئولية عن الفعل الشخصى تقوم على أساس الخطأ ، ويجب أن يلاحظ انه اذا كان المسئول مسئولية تعاقدية يسأل عن أفعال الغير ممن يسأل منهم قانونا ، وعن أفعال السيارة التى فى حراسته فان مناط مسئوليته ليس الخطأ فى الحراسة ولا خطأ المتبوع المفترض ، وانما مناط مسئوليته عدم تنفيذ العقد ، أو الإخلال بالالتزامات المترتبة على العقد .

والتزام السلامة هو أحد الالتزامات الجوهرية على عاتق الناقل فى نقل الأشخاص . ومعناه أن يلتزم بنقل الركاب الى جبة الوصول سليما بغير أذى أو ضرر فهو من هذه الناحية لا يلتزم مجرد التزام ببذل غاية

أو باتخاذ أحسن وسيلة وإنما هو يلتزم التزاماً بنتيجة من وصول الراكب سليماً إلى جهة الوصول فإذا لم يصل سليماً إلى جهة الوصول اعتبر الناقل مقصراً في تنفيذ التزامه التعاقدى • وقضى بأن ما يتحقق به وجود الإخلال بالالتزام بغاية ومثله كما هو مقرر فقها الالتزام الضمني في عقد النقل بسلامة الركاب وفي أثباته - ينحصر في مجرد فعل الإخلال ذاته أي عدم تنفيذ لما ألزم به الملتزم دون نظر إلى ما قد يدعى بأنه بذله من جهد أو عناية أو احتياط لتحقيق الغاية التي تعهد بها • لأن هذا إنما يكون بالنسبة للالتزام بوسيلة حيث يقوم ثبوت الإخلال به على ما يبين من سلوك الملتزم ومطابقته لما يسلكه الرجل الحازم للحريص •

#### أساس المسؤولية التقصيرية :

وحيث لا يوجد بين المؤمن له والمضروب عقد ، فإن قواعد المسؤولية التقصيرية هي التي تحكم مسؤولية المؤمن له التي يغطيها التأمين • ومصدر هذه المسؤولية ، الفعل الضار أي العمل غير المشروع •

ويسأل المؤمن له عن أعماله الشخصية • وهذه المسؤولية تقوم على أساس خطأ غير مفروض وإنما واجب الإثبات • وهذا هو الأصل العام في المسؤولية التقصيرية ( المادة ١٦٣ مدني ) •

وكما يسأل المؤمن له عن أخطائه الشخصية فإنه يسأل كذلك عن أخطاء التابعين ( المادة ١٧٤ مدني ) ومسؤوليته هنا لا تقوم على أساس الخطأ المفترض من جانبه ، الخطأ في الرقابة أو الاختيار أو التوجيه ، والذي لا يقبل اثبات العكس ، كما أنها لا تقوم على أساس تحمل القبلة ، وإنما هي مجرد مسؤولية عن الغير ، المتبرع فيها لخطأ في جانبه ، ولكنه يتحمل جريرة تابعة لاتبعة نشاطه •

وكما يسأل المؤمن له من أخطاء التابعين فإنه أيضاً مسئول وفقاً للمادة ١٧٨ باعتباره مسئولاً عن تولى حراسة آلات ميكانيكية أو أشياء

تتطلب حراستها عناية خاصة ، ومبنى هذه المسؤولية فكرة الخطأ في الحراسة ومبناها أن يترك الحارس زمام الشيء يفلت من يده ، والخطأ هنا مفترض فرضا لا يقبل اثبات العكس • ولا قبل للمؤمن له هنا بدفع المسؤولية بنفى الخطأ ، وإنما له أن يدفعها بنفى رابطة السببية بين الفعل والضرر باثبات السبب الاجنبى •

ويظل المؤمن له مسئولاً من الخطأ في الحراسة حتى لو كان تابعه هو الذى تسبب فى الحادث لان التابع لا يعتبر حارسا •

ولكن ما هو الطريق الذى ينبغى للمضروب أن يسلك وما هو الأساس الذى ينبغى أن يقيم عليه دعواه بالمسؤولية فى تقديرنا أن المسؤولية على أساس الخطأ فى الحراسة ، وهى الاخف عبئا على المضروب من ناحية الاثبات تجب ما عداها من الاسس الاخرى لان وسيلة النقل أى الشيء هى العامل المشترك فى الاسس الثلاث •

ولكن اذا امتنع على المضروب أن يقيم أساس دعواه على المادة ١٧٨ ، كما اذا أثبت ان الشيء لم يتدخل تدخل ايجابيا فى احداث الضرر فله تقويم دعواه وبنائها على الاسس الاخرى ، المسؤولية الشخصية او عن فعل التابعين •

ويقول الاستاذ الدكتور السنبورى : تحت عنوان حوادث النقل والسيارات والسكة الحديدية وغيرها من وسائل النقل •

د وسنرى أن المسؤولية فى أكثر هذه الاحوال ، بعد نفاذ القانون المبنى الجديد لا تبنى على خطأ واجب الاثبات بل على أساس حراسة الاشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة أو الآلات الميكانيكية فيكون الحارس مسئولا عما تحدثه وسائل النقل من ضرر مالم يثبت أن وقوع الضرر كانه يسبب أنبى لا يد له فيه •

### عدم الخبرة بين المسئولين :

واذا حدث ضرر بمتعقد - راكب - كانت المسئولية تعاقدية ، وهذه تطرد بحكم القانون المسئولية التقصيرية ، فليس لمتعقد أن يؤسس دعواه على الفعل الضار أو العمل غير المشروع ، وإنما عليه أن يؤسسها على العقد ، وليس له أن يختار بين المسئوليتين ، لأن دخول منطقة التعاقد معناه خروج من منطقة « الغير » .

ثبوت المسئولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارته :

بينما أن قانون التأمين الإجباري من المسئولية يغطي مسئولية المؤمن له أو تابعيه سواء كانت تلك المسئولية عقدية أو تقصيرية .

ولكن ما الحكم اذا سرقبت السيارة مثلا وارتكب السارق حادثا أضر بالغير ؟ في هذه الحالة لا يعتبر المؤمن له مسئولا لأنه بسرقة العربته منه يكون قد فقد السيطرة الفعلية على الشيء . وانتقلت تلك السيارة الى السارق بحون حق مشروع .

ويكون السارق هو المسئول مسئولية تقصيرية عن اصابة الغير .

فهل يغطي قانون التأمين الإجباري من المسئولية الغير ، غير المؤمن له وغير من صرح له المؤمن له بقيادة سيارته .

أجابت على ذلك المادة ١٨ بقولها :

« يجوز للمؤمن اذا التزم أداء التعويض في حالة وقوع المسئولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة أن يرجع على المسئول عن الاضرار لاسترداد ما يكون قد داه من تعويض » .

وقد جاء في المذكرة التفسيرية للقانون أن المادة الثامنة عشرة أجازت رجوع المؤمن على المسئول لاسترداد ما يكون قد دفعه من تعويض اذا وقعت

المسئولية على شخص اخر غير المؤمن له أو الاشخاص المصرح لهم بقيادة السيارة .

هل المقصود بها اذا التزم في عقد التأمين ، أم أن المقصود بها اذا التزم بحكمكم ؟ . .

ان المذكرة الايضاحية ترجح التفسير بأن المقصود بالعبارة أنه اذا التزم بحكم ، ويؤكد هذا التفسير ، عموم نص المادة ٦ فقرة ١ من قانون المرور التي تنص على وجوب تقديم الطالب وثيقة تأمين من حوادث السيارة وكذلك عموم الفقرة ٢ التي تنص على وجوب أن يعطى التأمين المسؤولية المدنية . ولم يجر نص المادة على نحو يفهم منه ان التأمين من مسؤوليته هو أو من يسأل عنهم ، وانما جرى نصها مطلقا بالنسبة للمسئولية المدنية عن حوادث السيارة .

وعلى ذلك يتسع نطاق قانون التأمين الاجبارى لتغطية مسؤولية غير المؤمن له وغير من صرح له المؤمن له بقيادة سيارته ، طالما ان الحادث وقع من السيارة المؤمن عليها .

وفي هذه الحالة يجوز للمؤمن ان يرجع على المسئول بقيمة ما اذاه وذلك وفقا للمادة ١٨ .

ويلاحظ ان وثيقة التأمين النموذجية في المادة ٥ لم تمكن المؤمن من استعمال المكنة التي خولها له القانون فلم تعط حق الرجوع على المؤمن له في حالة ما اذا كان مرتكب الحادث غير مأذون بالقيادة ، والحكمة في هذا واضحة في حالة السرقة ، أو الاغتصاب .

وانما يرجع على المسئول السارق أو المختصب وحقه في الرجوع على المسئول لا يترتب عليه وفقا للمادة ٦ من وثيقة التأمين النموذجية أي مساس بحق الضرر قبله .



## المبحث الرابع

### نطاق تطبيق قانون التأمين الاجبارى من ناحية الخطر المغطى

ما هو الخطر الذى يغطيه التأمين ؟

#### ١ - الاضرار التى تلحق بالاشخاص :

تنص المادة ٥ من قانون التأمين الاجبارى على أنه :

« يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن  
اية اصابة تلحق أى شخص من حوادث السيارة » .

وتنص المادة ٦ من قانون المرور على أن .

« ويجب أن يغطى التأمين المسؤولية المدنية عن الاصابات التى تقع  
للأشخاص . . . » .

وعلى ذلك يخرج من نطاق تطبيق القانون الاضرار التى تحدثها  
السيارة فى أموال الركاب أو أموال الغير .

ويخرج من الخطر المغطى كذلك ما تحدثه السيارة من اضرار للحيوان  
أو النباتات أو الجماد كقتل المواشى أو الكلاب أو ائتلاف الاشجار أو  
المزروعات أو هدم الاسوار أو ائتلاف سيارات الغير أو التلفيات التى تحدث  
للسيارة المؤمن من حوادثها نفسها .

#### الاعطال التى تحدث أثناء سير السيارة :

وتلك التى تحدث بسبب انفجارها أو حريقها حتى لو لم تكن فى حالة مرور .

هل يشترط فى الخطر أن يحدث أثناء سير السيارة ؟

لم يرد فى قانون المرور ولا فى القانون رقم ٦٥٢ / ١٩٥٥ بشأن  
التأمين الاجبارى من المسؤولية عن حوادث السيارات ولا فى وثائق التأمين

النموذجية أى قيد من هذه الناحية ، وحسنا فعل المشرع المصرى وتجنب بذلك الدخول فى جدل عملى يدق فى كثير من الاحيان .

وبذلك يغطى التأمين الاجبارى كل حوادث السيارة التى تحدث للأشخاص أثناء سيرها أو بمناسبة سيرها وفى وقوفها فى الموقف المعد لذلك أو فى الطريق أو أثناء وجودها فى الجراج أو فى محطة بنزين ، أثناء دخولها أو خروجها واتزودها بالوقود ، سواء كان منشأ الحادث انفجارها أو حريق شب فيها أو تصادم ، سواء كان الحادث بنعلها . هى أو بسقوط بضائع منها أو تناثر أشياء فيها أثناء تحميلها أو تفريغها . الخ

أخطار تخرج عن أن يغطيها التأمين بطبيعة أو بالاتفاق ولكن قانون التأمين الاجبارى يغطيها :

التأمين عقد من عقود الغرر ، والخطور فيه أمر يحتمل أن يقع ويحتمل ألا يقع ، دون أن يكون للمؤمن له يد فى أحداثه ، وهو الى جانب هذا أمر غير مؤكد فى تحققه وفى اثره وفى تاريخ وقوعه .

فاذا تعمد المؤمن له أحداث الخطر ، فان الخطر يكون مستثارا واراديا ومخالفا للنظام العام ويخرج بطبيعته عن أن يكون محلا للتأمين .

ومع ذلك فان قانون التأمين الاجبارى يغطى هذا الخطر . فاذا ارتكب المؤمن له الحادث عن ارادة وسبق اصرار ، فان المؤمن يدفع التعويض للمضرور واكمه لا يغطى مسئولية المؤمن له ، فله أن يرجع عليه ليسترد ما كان قد أداه للمضرور .

والواقع أننا لسنا هنا بصدد تأمين من المسئولية بالمعنى الفنى الدقيق للعقد وإنما بصدد نظام ضمان .

كذلك يغطى قانون التأمين الاجبارى الحوادث التى ترتكب بسبب السكر أو تناول المخدر أو مخالفة شروط الوثيقة كتحميل السيارة بحمولة

تكبير من تلك المبنية برخصتها ، أو استعمال العربة فى السباق • وكل هذه الاخطار لا يغطيها التامين اذا كانت محلا لاتفاق • ولكن قانون التامين التجارى يغطيها ، ولكنه لا يغطى مسئولية المؤمن له ، والواقع ان مثل هذه الشروط تحدد نطا التزام المؤمن ، بحيث اذا وقع الخطر بسبب حالة من الحالات المستبعدة من الضمان ، والممنوعة كالسكر أو زيادة الحمولة ، أو سابق فاننا نكون بصدد عدم التامين • ومع ذلك فان قانون التامين الاجبارى يغطى الخطر ويلتزم المؤمن بان يدفع التعويض للمضرور وأن يعود على المؤمن له بما دفع •

### البحث الخامس

#### نطاق قانون التامين الاجبارى من ناحية مدى المسئولية

• اذا وقع حادث من حوادث السيارة ، وتربط عليه ضرر بالمضرور سواء كان راكبا أو من الغير ، فان التامين يغطى المسئولية المدنية الناشئة عن هذا الضرر •

ولكن فى أى الحدود يلتزم المؤمن بتغطية هذه المسئولية ؟ هل يلتزم بتغطية المسئولية كلها أو يلتزم بتغطيتها فى جزء منها ؟ هل يلتزم بدفع التعويض كاملا ، أم يلتزم به فى جزء منه ، وبعبارة أخرى ما هى القيمة المؤمن بها أو قيمة الضمان •

اجابت على ذلك المادة ٦ من قانون المرور •

• يجب ان يغطى التامين المسئولية المدنية عن الاصابات التى تقع للإشخاص وأن يكون التامين بقيمة غير محدودة •

ثم نصت المادة ٥ على انه :

• ويلتزم المؤمن بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة تلحق أى شخص من حوادث السيارة اذا وقعت فى جمهورية

مصر وذلك فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة ٦ ويكون التزام المؤمن المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه ، .

ومفهوم هاتين المادتين أن المؤمن يغطى المؤمن له تغطية كاملة ، وبقيمة غير محدودة ، ويدفع هذه القيمة لصاحب الحق فيها ، أى للمضرور اذا رفع دعواه المباشرة عليه ، أو للمؤمن له اذا كان المؤمن له قد دفع قيمة التعويض للمضرور .

ولا تتحدد قيمة التأمين فى عقد التأمين ، لانه لا يمكن التكهن بقيمة التعويض بالكامل قبل وقوع الحادث ، وإنما تتحدد بحكم بعد وقوع الحادث أو باتفاق الاطراف الثلاثة المؤمن له والمضرور وذلك بعد وقوع الحادث .

تنص المادة ١٣٣ فقرة ٢ من القانون الحنى على أنه :

« يكفى أن يكون المحل معيناً بنوعه فقط اذا تضمن العقد ما يستطاع به تعيين مقداره . »

وتعيين مقدار العقد أمر ممكن فتما بعد ، أما باتفاق بين المؤمن والمؤمن له والمضرور وأما بحكم من القضاء .

هذا الى جانب أن محل التأمين ، وهو الالتزام بتعويض غير محدد ، ليس مستحيلا فى ذاته وإنما هو أمر ممكن وعلى ذلك فانه لا يمكن الاستناد الى المادة ١٣٢ التى تبطل محل الالتزام اذا كان مستحيلا فى ذاته ، للنيل من صحة التزام المؤمن .

وأخيرا فان صحة هذا النوع من التأمين ليست محلا لجدل ، لصراحة قانون التأمين الاجبارى ولتقريره هذا النوع من الالتزام متمشياً فى ذلك مع القواعد العامة فى القانون .

### التعويض :

بيننا فيما سبق أن المؤمن يلتزم بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته وعليه أن يؤدي مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه .

والتعويض هو الحصيلة النقدية التي يحصل عليها المضرور ، كنتيجة لدعوى المسؤولية التي يوجهها الى المؤمن له والمؤمن ، ويجد فيها جبرا لما حق به من ضرر .

وقد بينا أن المسؤولية التي يغطيها التأمين هي المسؤولية المدنية ، وهذه تكون عقدية أو تقصيرية .

وكانت نظرية ازدواج المسؤولية هي النظرية التقليدية ، وكانت تختص كلا من نوعي المسؤولية بحكم مغاير للآخر فيما يتعلق بتعويض الضرر .

ولكن المشرع المصري لم يأخذ بالنظرية التقليدية في ازدواج المسؤولية كما لم يأخذ بالنظرية المضادة في وحدة المسئوليتين وإنما سلك مسلكا متوسطا بين النظريتين ، اذ وحد قواعد المسئوليتين ولكنه غاير في بغض أحكامها .

ومن القواعد التي وحد فيها المشرع المصري بين قواعد المسئوليتين مع اختلاف يسير ، التعويض عن الضرر ، فنص في المادة ٢٢١ فقرة أولى من القانون المدني على أن :

« تقدير التعويض يكون بقدر ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام أو للتأخر في الوفاء به ، ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية اذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقاه ببذل جهد معقول .



ثم نص فى المادة ٢٢٢ على أن التعويض يشمل كذلك تغطية الضرر  
الادبى .

وقد وردت هاتان المادتان فى الفصل الثانى من الباب الثانى الخاص  
بإثبات الالتزام .

ومفهوم الفقرة الاولى من المادة ٢٢١ أن التعويض فى المسئوليتين .  
التعاقدية والتقصيرية يكون عن الاضرار المباشرة المتوقعة وغير المتوقعة .

واستثناء من هذا الحكم نصت المادة ٢٢١ فقرة ٢ على أنه :

« ومع ذلك اذا كان الالتزام مصدره العقد فلا يلتزم المدين الذى لم  
يرتكب غشاً أو خطأ جسيماً ، الا بتعويض الضرر الذى كان يمكن توقعه  
عادة وقت التعاقد » .

ومفهوم الفقرة الثانية أنه فى المسئولية التعاقدية وحيث يكون المدين  
قد أخطأ خطأ لا يرتفع الى درجة الغش أو الخطأ الجسيم فإنه لا يسأل  
الا عن الضرر المباشر المتوقع عادة وقت التعاقد .

ومفهوم المخالفة لها أنه فى حالة الغش والخطأ الجسيم يسأل  
المتعاقد عن الضرر المباشر المتوقع وغير المتوقع ويخضع الى أصل الحكم  
الوارد فى الفقرة الاولى من المادة ٢٢١ وهو التعويض عن الاضرار المباشرة  
المتوقعة وغير المتوقعة .

والخلاصة فى هذا أنه فى المسئولية التقصيرية وفى المسئولية  
التعاقدية التى تنطوى على غش أو خطأ جسيم يلتزم المدين بالتعويض عن  
الاضرار المباشرة المتوقعة وغير المتوقعة .

أما فى المسئولية التعاقدية التى لا تنطوى على غش أو خطأ جسيم ،  
فلا يغطى المسئول الا الاضرار المباشرة المتوقعة فقط .

وفى حدود الضرر المباشر المتوقع أو غير المتوقع يسترشد القاضى بمجموعة من العناصر يبنى عليها تقديره للتعويض . وذلك سواء كان الضرر مجرد اصابة أو عاهة أو وفاة ، وقضاء قضاء مضرعى ، لا رقابة لمحكمة النقض عليه بشرط أن يبين فى حيثيات حكمه الحدود التى التزمها فى تقدير التعويض من أنه عن الضرر المباشر المتوقع ، أو غير المتوقع طبقا للتانون .

ولا تلتزم محكمة الموضوع بأن تبين فى حكمها عناصر التعويض .

وبالنسبة للاصابات ، تدخل فى تقدير التعويض مصروفات العلاج ونوع العاهة كلية أو جزئية ونسبتها الى القدرة العامة كما يدخل فى تقديره مركز الضرر وما فاتته من كسب كان يمكن أن يجنيه لو أنه لم يصب بما أصيب به وللمحكمة أن تسترشد بأهل الخبرة فى تقدير نوع العامة ودرجتها ولكن هذا ليس الزاما عليها .

كما يصح أن يدخل فى تقديرها وكنصر من عناصر التقدير مكانة الضرر الاجتماعية وقوته الكسبية .

ولا بأس فى تقديرنا من الاسترشاد بما يدفعه الضرر من ضرائب من ضرائب من واقع اقراراته أو من واقع الربط الفعلى عليه ، كمنصر من عناصر قوته الكسبية ، إذا كان قد انتقص من هذه القدرة بسبب حادث .

ولا يدخل فى تقدير التعويض المدنى جسامة الخطا الذى ارتكبه المتهم ولا شدة العقوبة التى حكمت بها المحكمة عليه وإنما يقدر التعويض بقدر الضرر جسيما تقديره محكمة الموضوع .

وإذا حكم القاضى بتعويض الضرر المائل أمامه ثم تفاقم الضرر بعد ذلك وازداد ، فإن للقاضى أن يعود ويجبر الضرر الزائد إذا رفع اليه الامر مرة ثانية ، دون أن يحتج على الضرر بحجية الشئ المقضى

به ، ذلك لان ما سيطرح على القضاء فيما بعد سيكون مختلفا عما سبق  
أن طرح عليه من ناحية موضوعه ، وللمضرور هذا الحق حتى لو لم يحتفظ .  
به طالما لم يتنازل عنه صراحة . وبشرط أن يكون الضرر المتفاقم امتدادا  
للضرر المباشر الاول ، وألا تكون المحكمة في حيثيات حكمها الاول قد  
قضت بأن التعويض المحكوم به يمثل الضرر حالا ومستقبلا .

وكما يشمل التعويض الاضرار المادية فإنه يشمل كذلك الاضرار  
الادبية سواء كان ذلك بالنسبة للخطر نفسه أو بالنسبة للغير ، ولا  
يجوز أن ينتقل التعويض الادبي الى الغير الا أن يكون قد تحدد بموجب  
اتفاق قبل انتقاله ، أو طالب الدائن به أمام القضاء .

كما لا يجوز التعويض الادبي بالنسبة الى الاقارب ، الا للازواج  
والاقارب الى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت  
المصاب .

ويتصل بالتعويض طريقة دفعه ويستقل قاضى الموضوع بتعيين  
طريقة التعويض تبعا للظروف ، فله أن يحكم به دفعة واحدة أو مقسطا أو  
مقسطا أو ايرادا مرتبا .

ويلزم المؤمن بدفع التعويض على النحو الذى يحكم به القاضى  
سواء كان ذلك من ناحية تقديره لمدى التعويض أو كان من ناحية تعيينه  
لطريقة التعويض .

#### الرسوم والمصروفات وأتعاب المحاماة :

هل يلتزم المؤمن بدفع الرسوم والمصروفات وأتعاب المحاماة الى  
جانب التزامه بدفع التعويض ؟

تعتبر الدعوى المدنية المرفوعة من المضرور على المؤمن له ، سواء  
كانت تستند الى أساس سليم أو لا تستند الى الواقعة أو الحادثة التى  
تحرك التزام المؤمن .

« ان الضرر الذى يهدف المؤمن له الى تغطيته هو نتائج مخاصمة الغير له » .

وعلى ذلك فاذا حكم على المؤمن له بالتعويض والرسوم والمصروفات والاعتاب كان على المؤمن ان يغطى مسئولية المؤمن له بالنسبة الى كل المحكوم به عليه . فيدفعه للمضرور ، او يدفعه للمؤمن له اذا كان قد دفعه للمضرور .

اما اذا حكم برفض دعوى المضرور ، وكان المؤمن له قد تكلف مصروفات وهو بصدد دفع هذه الدعوى الخائبة ، فان التامين من المسئولية يغطى ايضا هذه المصروفات ويلتزم المؤمن بدفعها للمؤمن له .

والقول بالتزام المؤمن بتعويض المؤمن له عن مصاريف انفقها للقضاء على دعوى المضرور الخائبة ادى بالبعض الى القول بان هذا معناه ان التامين من المسئولية لا يشم لنتائج خطأ المؤمن له قبل الغير فحسب ، بل ايضا خطأ الغير وفعله الضار قبل المؤمن له .

ولهذا ذهب رأى الى ان التعبير « بالتامين من المسئولية » عن هذا النظام القانونى لا يعتبر تعبيراً دقيقاً عن المعنى المقصود به ، والافضل ان يستبدل بهذا التعبير ، تعبير « التامين ضد دعاوى المسئولية » .

ورغم صحة التعبير المقترح وقوة دلالاته ، فليس هناك ما يدعو الى تغيير التسمية الاصلية لاستقرارها العملى ، ولا غضاضة فى هذا ، طالما لم يكن نطاق التامين من المسئولية محلاً لجدل من هذه الناحية .

قانون التامين الاجبارى من المسئولية عن حوادث السيارات ، ونصت المادة ٥ منه على أنه ..

« يلتزم المؤمن بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية اصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات اذا وقعت فى جمهورية مصر .. ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائياً من

تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه ، .

وبحسب هذا النص لا يغطى التأمين الاجبارى المصروفات والرسوم التى يحكم بها للمضرور على المؤمن له . اذ التأمين بحسب القانون لا يغطى الا التعويض المحكوم به فقط .

ومن باب أولى لا يغطى قانون التأمين الاجبارى المصروفات والرسوم التى يتكبدها المؤمن له وهو يدفع دعوى خائبة للمضرور تنتهى بالحكم برفضها .

وغنى عن البيان ، أن التزام المؤمن بدفع التعويض الذى يحكم به على المؤمن له زائدا المصروفات أو قبوله ذلك ، مثل هذا الاتفاق صحيح لان القاعدة الواردة بالمادة ٥ تمثل حدا أدنى لحقوق المؤمن له والمضرور، ويجوز الاتفاق على اضافة التزامات جديدة على عاتق المؤمن لمصلحة المضرور والمؤمن له ، خصوصا وان دفع الرسوم والمصروفات لا ينبؤ عن طبيعة التأمين من المسئولية .

كذلك يصح الاتفاق على أن يدفع المؤمن المصروفات والرسوم وأتعاب المحاماة التى يكون المؤمن له قد أنفقها وهو بصدد دفع دعوى المضرور ، اذا انتهت هذه الدعوى بخسارتها ومثل هذا الاتفاق ظاهر المصلحة بالنسبة للمؤمن له وهو يحقق مصلحة أكيدة بالنسبة الى المؤمن ، اذ أن هذا الاتفاق سيدفع بالمؤمن له الى الدفاع عن نفسه ورد دعوى المضرور ، حتى اذا نجح فى هذا - وجنب المؤمن عبء دفع التعويض - كان ما أنفقه فى هذا السبيل محسوبا له وليس محسوبا عليه .

وعلى ذلك اذا حكم على المؤمن له بالتعويض والمصروفات والأتعاب، فان المؤمن ، كما بينا ، لا يلتزم الا بدفع التعويض فقط ، الا أن يرتضى دفع المصروفات والأتعاب بشرط أو باتفاق صريح .



ولكن اذا امتنع المؤمن عن الدفع ، ورفع المضرور دعواه المباشرة ضد المؤمن يطالبه فيها بدفع التعويض المحكوم له به ضد المؤمن له ، فان للمحكمة ان تحكم على المؤمن بالزامه بدفع التعويض ، وأن تحكم عليه أيضا بالمصروفات والرسوم وأتعاب المحاماة عن الدعوى الجديدة . ويكون الزام المؤمن بدفع المصروفات فى هذه الحالة ليس مصدره قانون التأمين الإجبارى ، وانما مصدره قانون المرافعات الذى يلزم المدعى عليه الذى يخسر الدعوى بدفع مصروفاتها للخصم ، وكذلك أتعاب المحاماة .

واذا دفع المؤمن له - تنفيذا للحكم الصادر عليه ، التعويض والمصروفات للمضرور - وامتنع المؤمن عن أن يؤدي له التعويض الذى دفعه للمضرور ، فالمؤمن له أن يرفع دعواه على المؤمن يطلب الزامه بدفع التعويض زائدا مصروفات ورسوم الدعوى الجديدة .

والخلاصة : ان المؤمن لا يلتزم بدفع المصروفات والرسوم وأتعاب المحاماة طبقا لقانون التأمين الإجبارى ، الا أن يكون قد ارتضى ذلك باتفاق ، والا أن يكون مدعى عليه وحكم عليه بالتعويض ، فيكون التزامه بالمصروفات طبقا لقانون المرافعات .

### الفوائد التأخيرية :

اذا حكم القاضى بالتعويض ، هل له أن يحكم بالفوائد التأخيرية من تاريخ المطالبة الرسمية ؟

يقول الاستاذ الدكتور السنهورى « ان للمضرور الى جانب التعويض الاصلى تعويض عن التأخير يسرى من وقت الضرر ، ويستطرد فيقول . ولكن لما كان التعويض الاصلى قبل صدور الحكم غير معلوم المقدار فهناك رأى يذهب الى أنه لا يمكن تطبيق أحكام الفوائد القانونية لان تطبيق هذه الاحكام يقتضى أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب ، .

ويقول الدكتور السنهوري في التقريب بين الرأيين ، أنه ومهما يكن من أمر فإن الذي يقع في الغالب أن القاضى يقدر مبلغا من النقود تعويضا عن الضرر ويدخل في تقديره النوعان من الضرر ، الضرر الاصلى الناسى عن خطأ المسئول والضرر الناشئ عن التأخير في دفع التعويض الى يوم النطق بالحكم فيجمع التعويض في حكم واحد .

وفي تقديرنا أن محاولة التقريب الناجحة هذه لا تنفى أن رأى السليم هو أنه يمتنع على القاضى أن يحكم بفائدة تأخيرية على المسئول طبقا للمادة ٢٢٦ من القانون المدنى لان المادة ٢٢٦ تشترط لالتزام المدين بالفائدة التأخيرية أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به وهذه المادة لا تسمح بالزام المدين بفائدة تأخيرية عن مبلغ التعويض غير معلوم المقدار وقت الطلب .

ولكن هذا لا يمنع من أن يعود المضرور وبعد أن يصبح دينه معلوم المقدار يحكم فيطالب بالفوائد التأخيرية طبقا للمادة ٢٢٦ من تاريخ صدور الحكم اذا تلتكأ المدين في تنفيذ الحكم .

واذا حكم على المؤمن له بالتعويض ، وطالب المضرور شركة وتأمين بأن يدفع له التعويض المحكوم به على المؤمن له ، فلم تفعل ، فحينئذ يكون للمضرور أن يرفع الدعوى على المؤمن بالتعويض المحكوم له به . وله أيضا أن يطالبه بالفائدة التأخيرية من يوم المطالبة الرسمية .

#### بعض صور الخطأ فى حوادث السيارات :

قدمنا أنه اذا وجد عقد ، فان المسئولية التعاقدية تنقرر فى كل مرة يخل المؤمن له بالتزام السلامة الملقى على عاتقه والذي يلتزم بموجبه أن ينقل الراكب سليما الى جيه الوصول فاذا أصيب للراكب ، فان الناقل يعتبر قد أخل بالتزامه ولا يلزم للراكب أن يثبت خطأ فى جانب الناقل ، اذ مجرد اصابته فى الطريق ، يعتبر أن الناقل قد أخل بالتزامه أى خطأ . مفروض فرضا لا يقبل اثبات العكس ولا يعفى الناقل ليخلص من مسئوليته

الا ان ينفي رابطة السببية بين الخطأ المفروض فرضا لا يقبل اثبات العكس ، والضرر الذى حلق بالمضروب ، ان يثبت السبب الاجنبى ، فعل الغير أو القوة القاهرة .

أما بالنسبة للمسئولية التقصيرية ، فان صور الخطأ كثيرة . ومتعددة .

ولعل أبرز صورة من صور الخطأ التقصيرى - أو الخطأ الجنائى - هي مخالفة اللوائح ، حتى لو لم يقترن مخالفة اللوائح باى خطأ آخر .

ويعتبر مخالفة اللوائح عدم اتباع قواعد المرور وادابه الواردة بالقرار الوزارى بتنفيذ قانون المرور .

ومن صور هذا الخطأ تجاوز الحد الاقصى للسرعة المسموح به . ويعتبر السير على يسار الطريق مخالفة للوائح ، رغم أن وجب السير على يمين الطريق لم تنص عليه لائحة السيارات القديمة ولا نص عليه القرار بتنفيذ أحكام قانون المرور نصا صريحا وانما نص القرار فى المادة ٢ منه ، على أنه لا يجوز قيادة السيارات بحالة تعرض حياة الاشخاص أو الاموال للخطر .

وأضاف المادة ٢ فى فقرتها الثانية أن « على قائدى السيارات اتباع اشارات وأوامر المرور والعلامات واللوحات والاشعارات الضوئية أو الصوتية أو غيرها من الخطوط والعلامات الارضية المنظمة لحركة المرور وقواعده » .

والفقرة الاولى من المادة ٢ تضمنت اعلانا عاما لقادة السيارات بالتحوط وعدم الرعونة وينطوى تحتها كل صور الاهمال التى يمكن تصورها طالما ترتب عليها تعريض حياة الناس للخطر ، والفقرة الثانية من المادة ٢ تشير الى الاشارات والتعليمات المنظمة لحركة المرور وهى توجب السير على يمين الطريق وتجنب السير على اليسار ، وأصبحت

هذه القاعدة ليست عرفاً فحسب ، بل ان اللافتات والاشارات تذكر بها  
قادة السيارات دائماً •

ويعتبر مخالفة للوائح ، محاولة سبق سيارة من جهة اليمين •  
فاذا حاول قائد سيارة سبق السيارة التي أمامه من جهة اليمين وأصاب  
ماراً في الطريق ، فان هذا الخطأ يعتبر مخالفة للوائح •

— ويعتبر أيضاً مخالفة للوائح ، محاولة سبق سيارة من جهة  
اليسار اذا تم ذلك أو شرع فيه دون تبصر أو روية ودون التأكد من أن  
حالة الطريق تسمح بذلك ، فاذا استعمل السائق المكنة المخولة له في  
اللائحة وحاول سبق السيارة التي أمامه من جهة اليسار ولكن دون تحوط  
وتبصر فإصاب ماراً أو عابراً كان مخالفاً أيضاً للوائح •

— ويعتبر مخالفة للوائح ، عدم تهئية السير عند الاقتراب من أماكن  
عبور المشاة وملتقى الطرق وعند دخول الميادين ومزلقانات السكة الحديد  
للتأكد من سلامة الطرق •

ويعتبر مخالفة للوائح محاولة قائد سيارة تخطى سيارة أخرى  
في ملتقى الطرق أو الميادين ، أو محاولة المرور قبل سيارة أخرى قادمة  
من اليمين •

— وتعتبر مخالفة تعليمات رجل المرور مخالفة للتعليمات ، حتى  
لو تعارضت تعليماته مع اشارة المرور ، فلو افترضنا ان اشارة المرور  
أعطت ضوءاً أخضر دلالة على أن الطريق مفتوح ، ومع ذلك أعطى رجل  
المرور اشارة الوقوف ، فانه يجب على سائق العربة الوقوف • لان رجل  
المرور هو المهيمن على المرور في منطقته وهو المهيمن أيضاً على اشارة  
المرور ، وقد أعطت المادة ٢ فقرة ٢ من القرار التنفيذي لقانون المرور الأولوية  
لرجل المرور ففكرته قبل العلامات والاشارات واللوحات فيما يتعلق باتباع  
التعليمات •

- ومن صور الخطأ عدم اضاءة مصباحى السيارة الامامين والمصباح الايسر الخلفى ومصباح اللوحة المعدنية الخلفية عند تسيير السيارة أو وقوفها فى الطرق العمومية بين غروب الشمس وشروقها ، واستثناء من ذلك ، السيارات عند وقوفها يداخل المدن والاماكن المضاءة .

- ومن صور الخطأ ، استعمال جهاز التنبيه حيث لا يجب استعماله ، أو عدم استعمال جهاز التنبيه حيث يجب استعماله ، والاصل ، ومع وجود نظام الاشارات وعسكري المرور ، ووجوب اتباع مسافة بين كل سيارة وسيارة ، وتنظيم مرور المشاة ، الاصل أن استعمال آلة التنبيه محظور ، ومع ذلك فاستعمال الآلة واجب عند الضرورة ، كتنبيه سيارة امامية عند الرغبة فى تخطيها من اليسار أو تنبيهه عابر طريق ظهر فجأة . وهذا الاستعمال مشروط بشرطين ، أولهما ألا يكون فى استعمال آلة التنبيه ما يزعج المارة ، والشرط الثانى ألا يقلق الجمهور .

واستعمال جهاز التنبيه غير جائز فى الجهات والاقوات التى يحددها قلم المرور .

ومخالفة اللوائح باستعمال آلة التنبيه حيث توجب عدم استعمالها أو عدم استعمالها حيث توجب اللوائح استعمالها يعتبر خطأ بمخالفة اللوائح ، محسوب على السائق اذا وقع منه الحادث .

ولتقاضى الموضوع سلطة واسعة فى تقدير الخطأ وتقديره ، وقد قدمنا أن الخطأ لا يكمن فى مجرد مخالفة اللوائح فحسب بل ان كل عدم تحوط أو رعونة أو اهمال يؤدى الى اصابة الغير يدخل فى باب الخطأ .

ولا يخلى المؤمن له أو قائد السيارة من المسؤولية الجنائية أن يكون المضرور قد اشترك معه فى الخطأ ، لان خطأ المجنى عليه ، لا يجب أو ينفى خطأ المتهم اذا كان قد ثبت عليه وقوعه فى الخطأ .



على أنه إذا كان الخطأ المشترك لا يخلى المتهم من المسؤولية الحنائية فإنه مانع من الحكم بالتعويض الكامل للمضرور في المسؤولية المدنية .  
ولقاضي الموضوع سلطة مطلقة في تقدير التعويض ، مع مراعاة خطأ المضرور أي اسهامه في وقوع الضرر بنفسه .

وإذا تيقنت المحكمة من ركن الخطأ ، فإن على القاضي أن يربط بين خطأ المسئول وضرر المضرور ، وأن يبين في حكمه أن ذلك الخطأ كان سببا في هذا الضرر .

د ورابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذي أصاب الجنى عليه يكفي لتوافرها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، .



قانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥  
بشأن التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية  
الناشئة من حوادث السيارات

باسم الأمة :

مجلس الوزراء :

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية .

وعلى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن للسيارات وقواعد المرور .

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالاشراف والرقابة على ميثات التامين وتكوين الاموال .

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ .

وعلى ما ارتاه مجلس الحولة .

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، والداخلية .

### أصدر القانون الاتى :

مادة ١ - يشترط فى وثيقة التأمين المنصوص عليها فى المادتين ٦ و ١٣ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه أن تكون صادرة من احدى هيئات التأمين المسجلة فى مصر لمزاولة عمليات التأمين على للسيارات وفقا لاحكام للقانون رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

مادة ٢ - تستهل الوثيقة فى موضع ظاهر منها بما يفيد أنها صادرة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقاعد المرور ولاحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا لهما .

ويجب أن تكون البيانات الواردة فى الوثيقة مطابقة للبيانات الواردة فى تقرير معاينة السيارة الذى يصدره قلم المرور .

وتكن الوثيقة مطابقة للنموذج الذى يعتمده وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية ، وفيما عدا الوثيقة المنصوص عليها فى المادة ١٣ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ يكون لكل سيارة وثيقة خاصة .

مادة ٣ - اذا جدد التأمين لدى نفس المؤمن فيرافق طلب تجديد الرخصة وثيقة جديدة أو اخطار من المؤمن بقبوله تجديد التأمين بالشروط ذاتها الواردة بالوثيقة الاصلية ، على أن يعد الاخطار وفقا للنموذج الذى يعتمده رئيس مصلحة التأمين .

• ويعتبر فى حكم الوثيقة كل اخطار بتجديدها .

مادة ٤ - يسرى مفعول الوثيقة عن المدة المؤداة عنها الضريبة ، ويمتد مفعولها حتى نهاية فترة الثلاثين يوما التالية لانتهاء تلك المادة .

ويسرى مفعول الاخطار بتجديد الوثيقة من اليوم التالى لتاريخ انتهاء مدة التأمين السابقة حتى نهاية فترة الثلاثين يوما التالية لانتهاء المدة المؤداة عنها الضريبة .

إذا كان تاريخ بدء سريان الرخصة التالية لتاريخ بدء سريان التأمين بمدة لا تتجاوز سبعة أيام امتد تاريخ انتهاء سريان التأمين بنفس المدة .

وعلى قلم المرور عدم قبول الوثيقة إذا وجدت الفترة المشار إليها في الفقرة السابقة على السبعة الأيام .

مادة ٥ - يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة إذا وقعت في جمهورية مصر وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٩٥ ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائياً من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه .

وتخضع دعوى الضرر قبل المؤمن للتقدم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدنى .

مادة ٦ - اذ أدى التعويض عن طريق تسوية ودية بين المؤمن له والمضروب دون الحصول على موافقة المؤمن فلا تكون هذه التسوية حجة قبضه .

مادة ٧ - لا يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه وقت الحادث إذا كانوا من غير ركابها أيا كانت السيارة ، أو كانوا من الركاب في حالة السيارة الاجرة أو السيارة تحت الطلب .

مادة ٨ - لا يجوز للمؤمن ولا للمؤمن له أن يلغى وثيقة التأمين أثناء مدة سريانها لاي سبب من الأسباب ما دلم الترخيص قائماً .

وعلى قلم المرور عند الغاء الترخيص أن يرد وثيقة التأمين الى المؤمن له مؤشراً عليها بما يفيد اعادتها اليه وتاريخ التأسيس بالاعادة .



مادة ٩ - يتم التعديل في بيانات الوثيقة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٢ بملحق للوثيقة يصدره المؤمن ويجب أن يكون مطابقا للنموذج الذي يعتمد عليه رئيس مصلحة التأمين .

وعلى قلم المرور ألا يجري أى تعديل في الترخيص بالنسبة الى البيانات الواردة في تقرير المعاينة الا بعد تقديم ذلك الملحق ويجوز تقديم وثيقة تأمين جديدة بدلا من الملحق تتفق مدتها مع أحكام المادة ٤ .

وعلى قلم المرور في هذه الحالة أن يرد للمؤمن له الوثيقة الأصلية مؤشرا عليها بما يفيد اعادتها اليه وتاريخ التأشير بالاعادة .

مادة ١٠ - في تطبيق المادة ١٢ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ يجب على المتنازل اليه أن يشفع بطلب نقل قيد الرخصة ، عقد نقل ملكية السيارة والرخصة ووثيقة تأمين جديدة تتفق مدتها وأحكام المادة المتقدمة الذكر .

وعلى قلم المرور أن يرد في هذه الحالة للمؤمن له الوثيقة السابقة مؤشرا عليها بما يفيد اعادتها اليه وتاريخ التأشير بالاعادة .

مادة ١١ - في الحالات المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة تصبح الوثيقة ملغاة من تاريخ تأشير قلم المرور عليها باعادتها الى المؤمن له فاذا لم تكن الوثيقة قد انتهت مدتها في تاريخ الالغاء يجب على المؤمن أن يرد للمؤمن له جزءا من باقى القسط يتناسب والمدة المتبقية من فترة التأمين بشرط تقديم وثيقة التأمين الملغاة وما يكون لديه من صور منها وللمؤمن أن يستنزل مصروفات اصدار الوثيقة بما لا يجاوز ٦٪ من القسط .

مادة ١٢ - تحفظ وثيقة التأمين بقلم المرور في الملف الخاص بالسيارة ولا يجوز سحبها مادام الترخيص قائما .

ولا تقبل شهادة التأمين أو صورة الوثيقة لاصدار الترخيص بتسيير السيارة .

ويجوز للمؤمن أن يصدر شهادة بوجود التأمين أو صورة من الوثيقة على أن يثبت على الصورة بخط ظاهر أنها مجرد صورة .

مادة ١٣ - في تطبيق المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ لا يعتبر الشخص من الركاب المشار إليها في تلك المادة إلا إذا كان راكبا في سيارة من السيارات المعدة لنقل الركاب وفقا لاحكام القانون المذكور .

ويعتبر الشخص راكبا سواء أكان في داخل السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها .

مادة ١٤ - يجب على المؤمن أن يلتزم بتعريف الاسعار الموضحة بالجدول المرافق ولا يجوز له أن يجاوزها أو ينزل عنها .

ولوزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية أن يعدل في هذه التعريف بقرار منه ينشر في الجريدة الرسمية .

مادة ١٥ - يجب أن يثبت في محضر التحقيق عن أى حادث من حوادث السيارات نشأت عنه وفاة أو إصابة بدنية ، رقم وثيقة التأمين واسم كل من المؤمن من واقع البيانات الواردة في الرخصة وعلى المحقق اخطار المؤمن بالحادث .

ولا يترتب على التأخير في الاخطار أية مسئولية معنية قبل السلطة المختصة بالتحقيق ، كما لا يجوز للمؤمن أن يحتج بهذا التأخير للمتدخل من أداء التعويض إلى الضرور .

مادة ١٦ - يجوز أن تتضمن الوثيقة واجبات معقولة على المؤمن له وقيودا معقولة على استعمال السيارة وقيادتها فإذا أخل المؤمن له بتلك الواجبات أو القيود كان للمؤمن حق الرجوع عليه لا سترداد ما يكون قد دفعه من تعويض .

مادة ١٧ - يجوز للمؤمن أن يرجع على المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداء من تعويض إذا ثبت أن التامين قد عقد بفاء على ادلاء المؤمن له بيانات كاذبة أو اخفائه وقائع جوهرية تؤثر في حكم المؤمن على قبوله تغطية الخطر أو على سعر التامين أو شروطه ، أو أن السيارة استخدمت في اغراض لا تخولها الوثيقة .

مادة ١٨ - يجوز للمؤمن إذا ألزم في للعقد أداء التعويض في حالة وقوع المسئولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارته أن يرجع على المسئول عن الاضرار لاسترداد ما يكون قد أداء من تعويض .

مادة ١٩ - لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً لاحكام المواد الثلاث السابقة أى مساس بحق المضرور قبله .

مادة ٢٠ - على المؤمن أن يمسك سجلاً للوثائق وسجلاً آخر للتعويضات خاصين بهذا النوع من التامين طبقاً للنموذجين اللذين يصدر بهما قرار من رئيس مصلحة التامين .

ويجوز للمؤمن أن يدرج في السجل أية بيانات أخرى يرى ادارتها .

مادة ٢١ - على المؤمن أن يقدم لمصلحة التامين البيانات الاحصائية التى ينص عليها فى النموذج الذى يصدر به قرار من وزير المالية والاقتصاد وذلك فى المواعيد التى ينص عليها القرار .

مادة ٢٢ - على المؤمن أن يقدم لمصلحة التامين طبقاً للنماذج التى يصدر بها قرار من وزير المالية والاقتصاد وفى المواعيد التى ينص عليها القرار ما يأتى :

- (أ) تقدير احتياطي الاخطار السارية .
- (ب) حساب الايرادات والمصروفات .
- (ج) حساب احتياطي المطالبات تحت التسوية .

(د) بيان المطالبات تحت الوفاء .

(هـ) تدرج تسوية عن السنين السابقة كل سنة على حدة .

(و) بيان تحليلي للمصروفات .

مادة ٢٣ - يقدر احتياطي الاخطار السارية عن وثائق هذا النوع من التأمين على الاساس النسبى لمدة التغطية بعد لقطاع ٦٪ من القسط .

ويجب ألا تقل جملة لحتياطي الاخطار عن وثائق هذا النوع من التأمين عن ٤٧٪ من جملة الاقساط المباشرة فى السنة السابقة وأقساط اعادة التأمين الواردة فى لسنة ذاتها بعد خصم أقساط اعادة التأمين الصادرة ، وفى حساب هذا الحد الأدنى لا تخصص الاقساط المرتدة ولا أقساط الوثائق المنتهية خلال السنة .

مادة ٢٤ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٤١ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ فإنه فى حالة التصفية الاجبارية لهيئة التأمين تعهد وثائقها السارية من هذا النوع الى هيئة أو أكثر من هيئات التأمين المصرح لها باصدار هذا النوع من الوثائق .

أما على حالة التصفية الاختيارية فعلى الهيئة تحويل تلك الوثائق السارية وفقا لأحكام المادة ٣٧ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ -

وفى جميع هذه الحالات يجب على الهيئة أو الهيئات التى حولت اليها الوثائق اخطار كل مؤمن له بالتحويل بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول مع ارسال صورة منه الى قلم المرور .

مادة ٢٥ - تقدم الطعون الخاصة بقرارات مصلحة التأمين بشأن أحكام المواد ٢ و ٣ و ٩ و ١٤ الى لجنة الرقابة المنصوص عليها فى المادة ٥ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ويتبع فى التظلم الاجراءات المنصوص عليها فى المادتين ٣ و ٤ من القرار الوزارى رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور .

مادة ٢٦ - يجوز حرمان هيئة التأمين من مزاولة هذا النوع من التأمين بصفة مؤقتة أو نهائية إذا ثبت أن الهيئة تهمل باستمرار في تنفيذ أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له أو تتكرر منها مخالفة تلك الأحكام ، ويكون الحرمان بقرار مسبب من وزير المالية والاقتصاد يصدر بناء على طلب مصلحة التأمين بعد موافقة لجنة الرقابة وينشر في الجريدة الرسمية . ولا يصدر قرار الحرمان الا بعد اعلان الهيئة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول لتقدم أوجه دفاعها كتابة خلال أسبوعين من تاريخ الاعلان ، وتسرى على الوثائق السارية احكام التصفية الواردة في المادة ٢٤ ، على أنه يجوز لوزير المالية والاقتصاد أن يرخص للهيئة في الاستمرار في مباشرة العمليات القائمة وقت صدور قرار الحرمان وذلك بالشروط التي يعينها .

مادة ٢٧ - يعاقب على التأخير في تقديم البيانات المشار إليها في المادتين ٢٠ و ٢١ بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٧٨ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ .

مادة ٢٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل عضو مجلس إدارة أو مدير هيئة أو وكيل عام مسئول لهيئة أجنبية إذا عقد عمليات تأمين بغير الاسعار أو الشروط المقررة .

مادة ٢٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز شهرا أو بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل كل عضو مجلس إدارة أو مدير هيئة أو وكيل عام مسئول لهيئة أجنبية في حالة ارتكاب أية مخالفة للمواد ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ .

مادة ٣٠ - يكون لرئيس مصلحة التأمين ووكيله ومديرى الادارات



والموظفين التنفيذيين بالصلحة صفة مأموري الضبط القضائي لاثبات ما يقع من المخالفات لاحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ٣١ - على وزراء المالية والاقتصاد والداخلية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير المالية والاقتصاد أن يصدر ما يقتضيه للعمل به من لقرارات اللوائح التنفيذية ، ويعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٦ ع

صدر بديوان الرئاسة في ١٣ جمادى الاول سنة ١٣٧٥ ( ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ) .

### مذكرة ايضاحية

بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٤٤١ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور على أن يعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٦ وأوجب المادة السادسة من هذا القانون على كل من يطلب ترخيصا لسيارة أن يقدم وثيقة تأمين من حوائث السيارة عن مدة الترخيص صادرة من إحدى هيئات التأمين التي تزاوِل عمليات التأمين بمصر على أن يغطي التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التي تقع للأشخاص وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة ويكون في السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب وفي باقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها .

وقد نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أن يصدر وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية القرارات المنظمة لعمليات التأمين، إلا أنه رغبة في ضمان القدر الاوفى من الحماية والتنظيم لصالح المضرورين والمؤمنين والمؤمن لهم وما تستلزمه هذه الحماية من تنظيم دقيق تدعّمه العقوبات التي تكفل عدم الخروج عليه فقد رأى أن يكون هذا التنظيم بقانون .

وقد أعد مشروع القانون المرافق لكي يحقق هذه الأغراض فأوجب في المادة الاولى منه أن تصدر وثيقة التأمين المنصوص عليها في المادتين ٦ و ١٣ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ من إحدى هيئات التأمين المسجلة في مصر لزاوله هذا النوع من التأمين وفقا لاحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ .

وبينت المادة الثانية منه ما يدرج في وثيقة التأمين من بيانات على أن تكون مطابقة للنموذج الذي يعتمده وزير المالية بالاتفاق مع وزير الداخلية وأن تكون لكل سيارة وثيقة خاصة فيما عدا الوثيقة المنصوص

عليها في المدة ١٣ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ الخاصة بالرخص  
التجارية .

ونص في المادة الثالثة على أنه اذا جدد التأمين لدى نفس المؤمن  
فيكون ذلك بوثيقة جديدة أو باخطار بالتجديد من المؤمن ، ويحرر الاخطار  
بالشروط السابقة على النموذج الذي يعتمد عليه رئيس مصلحة التأمين ويعتبر  
في حكم الوثيقة .

ونصت المادة الرابعة على سريان مفعول الوثيقة عن المدة المؤداة  
عنها الضريبة ويمتد مفعولها حتى نهاية الثلاثين يوما التالية لانتها  
المدة وهي المدة التي حددتها المادة ١١ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥  
لتجديد الرخصة خلالها .

أما الاخطار بتجديد الوثيقة فان مفعوله يسرى من اليوم التالي  
لانتها مدة التأمين السابقة بما فيها فترة الثلاثين يوما حتى نهاية فترة  
الثلاثين يوما التالية لانتها المدة وهي الفترة التي حددتها المادة ١١ من  
القانون رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٥٥ لتجديد الرخصة خلالها .

أما الاخطار بتجديد الوثيقة فان مفعوله يسرى من اليوم لانتها مدة  
التأمين السابقة بما فيها فترة الثلاثين يوما حتى نهاية فترة الثلاثين  
يوما التالية لانتها مدة تجديد الرخص بمعنى أنه اذا حصل شخص على  
رخصة بتسيير السيارة لمدة سنة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ حتى  
٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ فان وثيقة التأمين يسرى مفعولها طوال هذه  
المدة مضافا اليها ٣٠ يوما من يناير سنة ١٩٥٧ فاذا جددت هذه الوثيقة  
فان الاخطار بالتجديد يسرى من ٣١ يناير سنة ١٩٥٧ حتى ٣٠ يناير  
سنة ١٩٥٨ .

ونصت الفقرتان الاخيرتان من هذه المادة على أنه اذا كان تاريخ  
بدء سريان الرخصة تاليا لتاريخ بدء سريان التأمين بمدة لا تتجاوز أيام

اعتبر تاريخ انتهاء سريان التأمين بمقدار هذه المدة ، فاذا زادت الفترة بين التاريخين على السبعة الايام فلا تقبل وثيقة التأمين بل يجب تقديم وثيقة جديدة .

ونصت المادة الخامسة على التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو الاصابات البدنية التي تلحق المضرورين في الحالات التي نصت عليها المادة ٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، وهي التأمين على الغير دون الركاب والاحوال التي يشمل فيها التأمين الغير والركاب دون العمال .

كما نصت المادة الخامسة صراحة على حق المضرور المباشر قبل شركة التأمين فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به قضائيا ، وعلى خضوع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون وذلك حسبما للخلاف الذي قد يثور حول مدة التقادم في مثل هذه الدعاوى ، وهل هي مدة التقادم في مثل هذه الدعاوى ، وهل هي مدة التقادم العادية باعتبار أنها لا تنشأ عن عقد التأمين وإنما تستمد أساسها من الحق في تعويض الضرر الذي أصاب المضرور ، وغنى عن البيان أن هذا التقادم تسرى في شأنه القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقادم وانقطاعها .

ورغبة في منع التواطؤ بين المؤمن له والمضرور على حساب المؤمن قد نصت المادة السادسة على أن التسوية الودية التي تحصل بين المؤمن له والمضرور دون موافقة المؤمن لا تكون حجة على هذا الأخير .

ونصت المادة السابعة على عدم التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن أية وفاة أو اصابة تلحق قائد زوج السيارة وأبويه وبنائه وقت الحادث وغنى عن البيان أن كلمة « الابناء » تشمل بنات قائد السيارة وأيضا وذلك اذا كانوا من غير الركاب أيما كان نوع السيارة الاجرة أو السيارة تحت الطلب دون باقى السيارات الاخرى المعدة لنقل ركاب والمنصوص عليها في المادة ٢ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

وتحقيقا للهدف من التأمين الاجبارى من المسئولية عن حوادث السيارات فقد نصت المادة الثامنة على أنه لا يجوز للمؤمن ولا المؤمن له الغاء وثيقة التأمين لاي سبب من الاسباب ما دام الترخيص قائما .

ونصت المادة التاسعة على أن يكون التعديل فى بيانات الوثيقة بملحق لها يصدره المؤمن وفقا للنموذج المعتمد من رئيس مصلحة التأمين وهذه البيانات لا يندرج تحتها اشتراطات الوثيقة التى يختص باعتمادها وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية . وأجازت فى الفقرة الثانية منها تقديم وثيقة جديدة بدلا من المحق تتفق مدتها مع احكام المادة الرابعة .

وأوجبت المادة العاشرة فى على المتنازل اليه عن ملكية السيارة وفقا للمادة ١٢ من القانون ٤٩٩ لسنة ١٩٥٥ أن يقدم وثيقة تأمين جديدة تتفق مدتها مع احكام المادة الرابعة سالفه الذكر .

ونصت المادة الحادية عشرة على الغاء وثيقة التأمين فى الحالات المبينة فى المواد الثلاث السابقة وذلك ابتداء من تاريخ تاسير قلم المرور عليها صاعدها للمؤمن ، وببنت المبلغ الذى يرد للمؤمن له فى حالة الغاء الوثيقة قبل انتهاء مدتها .

كما نصت المادة ١٢ على أن وثيقة التأمين تحفظ بملف السيارة فى قلم المرور ولا يجوز سحبها ما دام الترخيص قائما .

وحددت المادة ١٢ الركاب الذين يستفيدون من التأمين بأنهم الذين يركبون السيارات المعدة لنقل الركاب وفقا لاحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وسواء فى ذلك أوقع الحادث والراكب بداخل السيارة أو أثناء نزوله منها أو صعوده اليها ، وأيا كان عدد الركاب ولو جاوزا العدد المصرح به للسيارة .



للتوفيق بين مصلحة المؤمن والمؤمن له رؤى النص في المادة الرابعة عشرة على وجوب التزام تعريف الاسعار الموضحة بالجدول المرافق للقانون

وأوجبت المادة الخامسة عشر على محققى حوادث السيارات اثبات بيانات وثيقة التأمين بمحضر التحقيق وإخطار المؤمن بالحادثة دون أن يترتب على الإخلال بهذا الواجب أية مسئولية على السلطة المختصة بالتحقيق أو مساس بحق المضرور فى التعويض .

وأجازت المادة السادسة عشرة لهيئات التأمين أن تضمن وثائق التأمين الشروط المعقولة التى تكفل مصالحها كالزام المؤمن له بإخطارها عن الحادث أو إشراكها معه فى الإشراف على الدفاع فى دعوى المصاب أو غير ذلك من الواجبات المعقولة وغير التعسفية بحيث لا ينص على الرجوع على المؤمن له إلا فى حالات الإخلال الجسيم كما أجازت لها أن تضع قيودا معقولة على استعمال المؤمن له للسيارة بحيث إذا أخل بها كان لها أن ترجع عليه لاسترداد ما تكون قد أدته من تعويض للمضرور . إذ أن الإخلال بهذه الشروط أو القيود لا يمس بحق المضرور من الحادث فى الحصول على التعويض المحكوم به .

ونصت المادة السابعة عشرة على جواز رجوع المؤمن على المؤمن له بما يكون قد أداه من تعويض إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء على ادلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخطائه وقائع جوهرية من شأنها أن يؤثر فى قبول تغطية الخطر أو فى سعر التأمين أو شروطه وكذا فى حالة استخدام السيارة فى أغراض لا تخولها الوثيقة .

كما أجازت المادة الثامنة عشرة رجوع المؤمن على المسئول لاسترداد ما يكون قد دفعه من تعويض إذا وقعت المسئولية على شخص آخر غير المؤمن له أو الأشخاص المصرح لهم بقيادة السيارة .

وأوضحت المادة التاسعة عشرة فى جلاء أنه لا يترتب على الرجوع

المقرر للمؤمن طبقاً لاحكام المواد الثلاث السابقة أى مساس بحق الضرور قبله .

وبينت المواد من ٢٠ الى ٢٥ للسجلات التى تمسكها هيئات التامين والبيانات التى يجب أن توافى مصلحة التامين بها واحتياطي الاخطار السارية عنه وثائق التامين من المسئولية عن حوادث السيارات ، كما بينت ما يتبع فى حالة التصفية الاجبارية والاختيارية لهيئات التامين مستهدفة فى ذلك رعاية مصالح المضرورين وأحالت الى لجنة الرقابة المنصوص عليها فى المادة ٥ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ لكى تقدم اليها الطعون الخاصة باحكام المواد ٣ و ٥ و ٩ و ١٤ .

وبينت المواد من ٢٦ الى ٢٩ العقوبات التى توقع فى حالة مخالفة احكام هذا القانون .

ونصت المادة ٣١ على أن لوزير المالية والاقتصاد أن يصدر القرارات واللوائح التى يقتضيها العمل بالقانون .

كما نصت على تنفيذ هذا القانون اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

وتتشرف وزارتا المالية والاقتصاد والداخلية ، بعرض مشروع القانون القانون المرافق على مجلس الوزراء بعد افرأغه فى الصيغة التى ارتأها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه واصداره .

وزارة المالية والاقتصاد

قرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥

بتنفيذ حكم المادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥

بشأن التامين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة  
من حوادث السيارات

وزير المالية والاقتصاد :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التامين  
الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات .

وبعد الاتفاق مع وزير الداخلية .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

**قـرـر**

مادة ١ - تكون وثيقة التامين المنصوص عليها فى المادة ٢ من  
القانون وفقا للنموذج المرافق .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٥٦ .

عبد النعم القيسونى

## اسم المؤمن

هيئة خاصة خاضعة لاحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠

ومتقيدة بسجل هيئات التأمين تحت رقم..... بتاريخ ..... سنة ١٩٦٦

هذه الوثيقة صادرة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور والقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات ولقرارات الصادرة تنفيذا لهما .

اسم هيئة التأمين ..... اسم الفرع الذى اصدر الوثيقة ....

العنوان ..... العنوان .....

العنوان التلغرافى ..... العنوان التلغرافى .....

رقم تليفون المركز أو الفرع الرئيسى ..... رقم التليفون .....

## رقم الوثيقة

وتسرى عن الحق من ..... سنة ١٩٦٦ الى ..... سنة ١٩٦٦

( تاريخ انتهاء مدة الثلاثين يوما التالية لانتهاء المدة المؤداة عنها الضريبة )

اسم المؤمن له ..... الوظيفة أو الصناعة .....

العنوان ..... رقم التليفون .....

يسرى مفعول الوثيقة عن المدة المؤداة عنها الضريبة ويمتد مفعولها حتى نهاية فترة الثلاثين يوما التالية لانتهاء هذه المدة واذا كان تاريخ بدء سريان الحق المؤداة عنها الضريبة قاليا لتاريخ بدء سريان التأمين بمدة لا تجاوز سبعة أيام . امتد تاريخ انتهاء سريان التأمين بنفس المدة .

## بيانات السيارة

رقم النوحات المعدنية ونوعها ..... الجهة المقيدة بها .....

امركة السيارة ..... شكل السيارة .....

صنع سنة ..... جديدة او مستعملة .....

رقم الساسيه ..... رقم الموتور .....

عدد السلندرات ..... سعة اسطوانة الماكينة باللتتر ..

عدد الركاب ..... وزن السيارة بالكيلو جرام .....

نوع الوقود ..... الغرض من الترخيص .....

م	ب
قيمة القسط طبقا للبند .....	من التعريفة المقررة
قيمة ١/ الدفعة	
قيمة ٢/ دفعة الاتساع	ختم هيئة التأمين
رسم الاشراف والرقابة	
رسم الصندوق المركزى	
جملة ابالغ	التاريخ

توقيع المؤمن له

توقيع المؤمن

.....

.....



### شروط عامة

١ - يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية اصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع فى جمهورية مصر من السيارة المثبتة ببياناتها فى هذه الوثيقة وذلك عن مدة سريانها .

ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها ولصال الركاب أيضا من حوادث السيارة الآتية :

- (أ) سيارات الاجرة ، وتحت الطلب ، ونقل الموتى .
- (ب) سيارات النقل العام للركاب والمركبات المقطورة الملحقة بها .
- (ج) سيارات النقل الخاص للركاب المخصصة لنقل تلاميذ المدارس أو لنقل موظفى وعمال اشركات والهيئات والسيارات السياحية .
- (د) سيارات الاسعاف والمستشفيات .
- (هـ) سيارات النقل ، فيما يختص بالراكبين المصرح بركوبهما ، طبقا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ مالم يشملهما التامين النصوص عليه فى القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ٨٩ لسنة ١٩٥٠ .

ولا يغطى التامين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية اصابة بدنية تلحق زوج قتلة السيارة وأبويه وأبنائه وقت الحادث إذا كانوا من غير ركابها أيا كانت السيارة أو كانوا من ركاب السيارات الواردة بالفقرة (أ) .

ويعتبر الشخص راكبا سواء أكان فى داخل السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها .

ولا يشمل التامين عمال السيارة المثبتة ببياناتها فى هذه الوثيقة .

- ٢ - يلتزم المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعريض مبرا بلغت قيمته ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه .
- وتخضع دعوى الضرر قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المحلى .

ولا يجوز للمؤمن له تقديم أو قبول أى عرض فيما يختص بتعويض الضرر دون موافقة المؤمن كتابية ، ولا تعتبر أية تسوية بين المؤمن الا اذا تمت بموافقته .

- ٣ - لا يجوز للمؤمن له أن يلغى وثيقة التأمين اثناء مدة سريانها ما دام الترخيص للسيارة قائما .

وفى حالة الغاء وثيقة التأمين قبل انتهاء مدة سريانها عند الغاء الترخيص أو تقديم وثيقة تأمين جديدة بسبب تغيير بيانات السيارة أو نقل قيد ملكيتها يجب على المؤمن أن رد للمؤمن جزءا من باقى القسط يتناسب والمدة المتبقية من فترة التأمين بشرط تقديم وثيقة التأمين مؤشرا عليها بما يفيد اعادتها الى المؤمن له وتصبح الوثيقة ملغاة من تاريخ التاشير وللمؤمن أن يستنزل مصروفات اصدار الوثيقة بما لا يتجاوز ٦٪ من القسط .

- ٤ - يجب على المؤمن له أن يتخذ جميع الاحتياطات المعسولة للمحافظة على السيارة فى حالة صالحة للاستعمال ويجوز للمؤمن التحقق من ذلك دون اعتراض المؤمن له .

وعلى المؤمن له اخطار المؤمن فى خلال ٧٢ ساعة من عمله أو على من ينوب عنه عن حالات فقد السيارة أو وقوع حادث منها نشأت عنه وفاة أو إعاقة بدنية أو مطالبته بالتعويض الناشئ عن الوفاة أو الإعاقة البدنية .

ويجب عليه أيضا أن يقدم للمؤمن جميع الخطابات والمطالبات والانفrazات واعلانات الدعاوى بمجرد تسلمها .

٥ - يجوز للمؤمن أن يرجع على المؤمن بقيمة ما يكون قد أداه من تعويض في الحالات الآتية :

(أ) إذا ثبت أن التامين قد عقد بناء على ادلاء المؤمن له بيانات كاذبة أو اخفائه وقائع جوهرية تؤثر في حكم المؤمن على قبوله تغطية الخطر أو على سعر التامين أو شروطه .

(ب) استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها أو قبول ركاب أو وضع حمولة أكثر من المقرر لها أو استعمالها في السابق أو اختبارات السرعة .

(ج) إذا كان قائد السيارة ، سواء المؤمن له و شخص آخر يقودها بموافقة غير حائز على رخصة قيادة لنوع السيارة .

(د) إذا ثبت أن قائد السيارة سواء كان المؤمن له أو شخص آخر سمح له بقيادتها ارتكب الحادث وهو في غير حالته الطبيعية بسبب سكر أو تناول مخدرات .

(هـ) إذا ثبت أن الوفاة أو الإصابة البحنية قد نشأت عن عمل ارتكبه المؤمن له عن ارادة وسبق اصرار .

٦ - لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقا لاحكام القانون والشروط الواردة بهذه الوثيقة أى مساس بحق المضرور قبله .



## البَابُ الرَّابِعُ

التضامن والتضام





أولا : النظرية التي تميز بين التضامن والتضام :

وهذه هي النظرية التي استقرت في كل من الفقه والقضاء الحديث ونقطة البداية في هذه النظرية هي أنه إذا كان هناك تفرقة جسيمة بالاتباع فإنها التفرقة بين الالتزام التضامني والالتزام التضاممي . ويرجع ذلك إلى أن هناك بعض المواقف التي لا يمكن أن تطبق فيها التضامن بجميع أثاره ، وخاصة الثانوية منها ، بالرغم من أن هناك عدة مدنيين يجب عليهم الوفاء للدائن بكل الذين . ويحدث ذلك عندما ينشأ هذا الموقف ، لا من الاتفاق ولا من نص القانون ، وإنما من طبيعة الأشياء ذاتها .

ونحن نرى أن خير وسيلة للوقوف على الخصائص العامة المميزة للتضام هي محاولة المقابلة بينه وبين التضامن سواء من حيث طبيعته ومصدره ، أو من حيث أثاره .

أولا - الاختلاف بين التضامن والتضام من حيث الطبيعة والمصدر :

إذا كان ما يجمع بين التضامن والتضام هو أنه يوجد في كل من الالتزامين مدنيين متعددين وأن كل من هؤلاء المدنيين مسئول عن كل الدين في مواجهة الدائن ، إلا أنه مع ذلك هناك اختلاف واضح بينهما من حيث المصدر ومن حيث الطبيعة .

فإذا كان نظام التضامن يقوم على الاتفاق أو القانون ، فإن نظام التضام يقوم على طبيعة الأشياء ذاتها .

ففي التضام يوجد على عاتق كل من المدنيين التزام بكل الدين ، التزام بأداء مماثل ولا يقبل التجزئة ويرجع ذلك إلى تعاصر التزامات متميزة ولكنها ترمى إلى هدف واحد . ففي التضام يجد مدنيون متعددين أنفسهم ملتزمين في مواجهة شخص آخر بالتزامات متماثلة ،

سواء نتيجة الصدفة المحضة أو نتيجة لظروف معينة لا يخفى الدائن فيها .

بينما في التضامن الاتفاقي نجد أن هذا التضامن يركز على اتفاق مسبق بين المدينين بأن يضعوا ديونهم معا ويشترطوا أن أى منهم يمكن أن يقوم بالوفاء بالدين كله . وهنا بالرغم من تعدد الروابط إلا أن كل المدينين ملتزمين بشيء واحد ، بنفس الشيء . فإذا كان عندنا مدينان كل منهم ملتزم قبل الدائن بمبلغ ١٠٠٠ ج فإذا ما اشترط الدائن عليهم التضامن ووافقوه على ذلك ، فإن كل منهم يلتزم قبل الدائن بدفع المبلغ بالكامل ١٠٠٠ + ١٠٠٠ .

أما في التضامن فانه لا يكون هناك أى اتفاق بين المدينين والدائن بأن يضعوا ديونهم معا في دين واحد قبل الدائن ، ولكن كل واحد منهم مسئول منذ البداية بالدين كله في مواجهة الدائن . فشركة التأمين مسئولة عن تعويض الضرر بالكامل في مواجهة المضرور وذلك لان عقد التأمين يلزمها بذلك ، والمؤمن له مسئول في مواجهة المضرور بتعويض الضرر بالكامل لان القانون يلزمه بذلك . وكذلك في حالة الالتزام بنفقة الاقارب فأننا نجد أن كل ابن مسئول أمام أبيه بتأمين احتياجاته اللازمة لحياته . ففي الالتزام التضامنى نجد أن كل مدين ملتزم ، ليس بما هو ملتزم به المدين الآخر ، وإنما بشيء مماثل لما هو ملزم به المدين الآخر .

ففي الالتزام التضامنى نجد أن هناك تعدد في الروابط وأيضا تعدد في المحل ، فهناك ديون متميزة بقدر ما هناك من أشخاص ملتزمين . وقد تكون هذه الديون من نفس الطبيعة ( عقدية أو تقصيرية ) وقد تكون ديون من طبيعة مختلفة ( عقدية وتقصيرية ) ، فكل التزام له محله الخاص به ، بل وقد يكون ما هو ملتزم به أحد المدينين في مواجهة الدائن أقل مما هو ملتزم به المدين الآخر ( فشركة التأمين مسئولة عن تعويض الضرر في مواجهة المضرور في حدود مبلغ معين متفق عليه في

عقد التأمين بينما المؤمن له مسئول قبل الضرور عن تعويض كل الضرر المباشر المتوقع وغير المتوقع وسوف نعود الى هذه فيما بعد .

ففى الالتزام التضامى يكون كل مدين مستقل تماماً عن المدينين الآخرين ، وذلك لانه غالباً ما تنشأ التزاماتهم نتيجة ظروف معينة أو بمجرد الصدفة المحضة . وبناء عليه فانه لا يمكن أن توجد بين هؤلاء المدينين مصلحة مشتركة ، كما هو الحال فى التضامن الاتفاقى ، وبالتالي لا يمكن أن تقوم بينهم فكرة النيابة التبادلية الموجودة فى التضامن ، ولذلك لا ينشأ عن التضامن أى من الآثار الثانوية المترتبة على التضامن

#### ثانياً : الاختلاف بين التضامن والتضامن من حيث الآثار :

فى الالتزام التضامى كما هو الشأن فى الالتزام التضامنى نجد أن الدائن أن يرجع على أى من المدينين ليطالبه بالدين كله ، وأن وفاء الدين الذى يتم من احدهم يبرىء ذمة الآخرين .

لكن وجه الخصوصية فى الالتزام التضامى ، فى هذا الصدد ، يرجع الى طبيعته ، حيث أن كل مدين ملتزم فى مواجهة الدائن ليس بنفس الشئ ، وإنما بشئ مماثل أو مشابه ، وبالرغم من ذلك فإن الدائن لا يستطيع أن يطالب به الامرة واحدة .

بالنسبة للتضامن فانه يوجد بين المدينين مصلحة مشتركة ، وبالتالي نيابة تبادلية فيما بينهم ، ولذلك فانه ينشأ عن هذه النيابة آثار ثانوية ، وهذه الآثار منها ما هو منصوص عليه فى القانون ومنها ما هو مضاف بواسطة القضاء ، كما أنها تشكل عبء ثقيل على كاهل المدينين فى الوقت الذى تعزز فيه ضمان الدائن وتقوية .

أما بالنسبة للتضامن فانه لا ينتج أى من هذه الآثار الثانوية ، وذلك يرجع الى انقضاء المصلحة المشتركة بين المدينين ، وبالتالي النيابة التبادلية فيما بينهم .

وهناك فارق جوهري آخر بين الالتزام التضامنى والالتزام التضامى فيما يتعلق بمسألة الرجوع فيما بين المدينين .

فبالنسبة للتضامن فانه ، بالنظر الى طبيعته لا يقوم الا فى العلاقة ما بين الدائن والمدينين المتضامنين ، أما فى علاقة المدينين بعضهم ببعض فان الدين ينقسم عليهم ، ويكون لمن وفى منهم الدين للدائن حق الرجوع على الآخرين ، كل بقدر حصته . وحق الرجوع هذا اما يكون بالدعوى الشخصية أو بدعوى الحلول . وسواء كان الرجوع بهذه الدعوى أو تلك . فان الدين ينقسم على المدينين المتضامنين ، والاصل أنه ينقسم حصصا متساوية بين الجميع ، مالم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك . وأيا كانت حصة الدين المتضامن عند انقسام الدين على الجميع ، فان كل مدين متضامن مؤسر يتحمل نصيبه فى حصة المعسر من المدينين التضامنين ، وذلك بنفسية حصته فى الدين . على أنه قد يتبين أن واحدا أو أكثر من المدينين هم اصحاب المصلحة فى الدين ، فعند ذلك لا ينقسم الدين على الباقي ، ويتحمل اصحاب المصلحة وحدهم كل الدين فى علاقتهم بالمدينين الآخرين .

أما بالنسبة للتضام فان الرجوع فيه ليس مبدأ عاما ، إذ الامر يتوقف على طبيعة كل حالة من حالات التضام على حده - فمثلا نجد أن الرجوع مستبعدا فى الحالات التى يكون فيها تامين على المسؤولية ، فشركة التامين اذا ما دفعت التعويض المستحق للمضروب طبقا لمعقد التامين ليس لها أن ترجع بعد ذلك على المؤمن عليه لتطالبه بهذا المبلغ . كما أنه فى حالة مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع ، فاذا رجع المضروب على التابع وأخذ منه مبلغ التعويض ، فان هذا الأخير ليس له حق الرجوع على المتبوع ليطالبه بدفع هذا المبلغ - أما بالنسبة للكفلاء الذين كفلوا مدينا واحدا بعقود متوالية ، اذا وفى أحدهم الدين للدائن برئت ذمة الآخرين من هذا الدين نحو الدائن ، لكن ليس لهذا الكفيل حق



الرجوع على باقى الكفلاء ليطالبهم ، لانه قد وفى دين نفسه ، كل ماله أن يرجع على الدين الاصلى ليطالبه بكل الدين ، لانه فى مركز الدين التابع • وفى حالات الدعوى المباشرة فاذا كان للدائن مدينان يرجع على أى منهما حسبما شاء بكل الدين ، دون أن يكون هذان المدينان متضامنان ، فيكون الالتزام فى هذه الحالة التزاما تضامنيا وليس التزاما تضامنيا • فاذا رجع الدائن على الدين مباشرة ليطالبه بما هو ثابت فى ذمته للمدين ، واستوفى حقه ، فان مدين الدين ليس له أن يرجع على الدين ليطالبه بما وفاه أو جزء منه لانه قد وفى بدين نفسه •

### ثانيا : حالات التضامم وتنوعها :

وندرس فى هذا المجال حالات التضامم التشريعية فى كل من القانون المدنى الفرنسى والقانون المدنى المصرى ، ثم بعد ذلك لحالات التضامم القضائية فى كل من القانونين •

#### (أ) حالات التضامم ذات الاصل التشريعى :

وسوف ندرس هنا الحالات المنصوص عليها فى المجالات المختلفة ، لنقوم بتحليلها ومعرفة القواعد التى تحكمها •

#### أولا - فى نطاق عقد الكفالة :

اذا كان الكلاء قد التزموا بعقود متوالية ، فان كل منهم يكون مسئولاً عن الدين كله ، الا اذا كان احتفظ لنفسه بحق التقسيم ، م ٧٩٢ مدنى مصرى ) وفى هذه الحالة نجد ان هناك كفلاء متعددون ، وكل منهم قد التزم فى عقد مستقل بكفالة دين ، فالروابط التى تربط الكفلاء المتعدين بالدائن روابط متعددة اذ كل كفيل منهم تربطه بالدائن رابطة مستقلة ، التزام كل كفيل هو أيضا متعدد اذ التزم الكفلاء بعقود متوالية ، وكل من الكفلاء ملتزم بأداء ماثل للآخرين ، وفى هذه الحالة لا يمكن أن يوجد تضامن بين هؤلاء الكفلاء ، حيث ان التضامن لا يفترض ، ولم يوجد نص

أو اتفاق يقرره ، ولكن هؤلاء الكفلاء ملتزمين بطريق التضامم . وفي هذه الحالة لا توجد مصلحة مشتركة بين هؤلاء الكفلاء وذلك لاستقلال مصادر التزامهم ، وبالتالي فلا يمكن أن تطبق عليهم النصوص الخاصة بالاثار الثانوية للتضامن ( المادة ٢٩٢ منى مصرى وما بعدها ) .

ولكن يتفق التضامن هنا فى أن الدائن يستطيع أن يطالب أى من الكفلاء بكل الدين ، وإذا هو استوفاه من أحدهم برئت ذمة الآخرين ، كما أن من الكفلاء يستطيع أن يوفى الدائن كل الدين ، فتبرا ذمة الآخرين . وبذلك لا يستطيع الدائن أن يطالب أى من الكفلاء الآخرين بعد ذلك إذ أن التضامم لا يعطى للدائن الحق فى استيفاء حقه مرتين وإنما يضمن له استيفاء حقه ويبسط له الاجراءات فى سبيل ذلك .

ويختلف التضامم عن التضامن فى أن الكفيل الذى أوفى الدائن كل حقه لا يستطيع أن يرجع على الكفلاء الآخرين ليطالب كل منهم بحصته فى الدين ، حيث أنه التزم منذ البداية بكل الدين استقلالا عن الآخرين ، ولذلك هو لم يفعل شئ فى هذه الحالة الا أنه قد أوفى دين نفسه . وحيث أن الكفيل فى مركز المدين التابع فإنه يكون له الحق فى أن يرجع بما أوفى على المدين الاصلى ليطالبه بكل الدين . هذا هو منطق التضامم .

ففى هذه الحالة هناك وجهين للاختلاف بين التضامم والتضامن ،

١ - عدم ترتيب التضامم لاثار الثانوية المترتبة على التضامن .

٢ - انتفاء حق الرجوع فيما بين المدينين المتضامنين . وهذه الحالة تعتبر مثالا لامتزاج نوعين من أنواع الضمان الشخصى ، الكفالة والتضامم . ولذلك يطبق عليها احكام كل من النظامين .

ثانيا - فى نطق الالتزام بالنفقة الواجبة قانونا :

فى حالة إذا ما تعدد المدينين بها ، فإن الدائن يستطيع أن يطالب أى منهم بالمدين كاملا حيث أن المدينين هنا ملتزمون بالتضامم . ففى هذه

الحالة نجد أن القانون قد ألزم كل من الدينين على حدة بالوفاء بهذا الالتزام ، وبذلك تتعدد الروابط وتتعدد الديون ، وإن كانت متماثلة .

وفي هذه الحالة لا يمكن أن يوجد تضامن ، حيث إن التضامن لا يفترض ، ولم يوجد هنا نص ولا اتفاق يقرره ، وإنما هذا يعتبر تطبيقاً لفكرة الالتزام التضاممي . وهذا الالتزام يجيز للدائن أن يرجع على أي من الدينين ليطالبه بالدين كاملاً ، فإذا وفاه أحدهم برئت ذمة الدينين الآخرين من هذا الدين نحو الدائن ، ولا يستطيع هذا الأخير أن يرجع على أي منهم بعد ذلك بالدين ، إذ التضامن ، وإن كان يضمن للدائن حقه ، لا يجيز له أن يستوفي حقه مرتين . هذا هو منطق الالتزام التضاممي . ومع ذلك فقد أجازت محكمة النقض الفرنسية ، أخيراً ، رجوع الدين الموفى بالتزام النفقة على الدينين الآخرين ولكن دون أن تكشف عن الأساس القانوني لهذا الرجوع .

وفي هذه الحالة نجد أن هناك تعدد في المصدر ، وتعدد للروابط وتميز للديون ، وإن كانت متماثلة ولذلك لا يمكن أن يوجد بين هؤلاء الدينين مصلحة مشتركة ، كما لا يمكن أن تفترض فيما بينهم النية التبادلية كما هو الحال في التضامن . وبناء على ذلك فإنه يستبعد هنا الآثار الثانوية المنصوص عليها بصدد التضامن .

### ثالثاً - في نطاق عقد التأمين :

في حالة إذا ما وجد تأمين على المسؤولية ، نجد أن للمضروب مدينان ، شركة التأمين والمؤمن له المسئول ، فيستطيع المضروب أن يرجع على أي منهما ليطالبه بالتعويض عن الضرر ، فإذا أوفى أحدهما بالالتزام بالتعويض برئت ذمة الآخر قبل المضروب . ولا يوجد هنا التزاماً تضامنياً حيث التضامن لا يفترض ، ولم يوجد نص أو اتفاق عليه ، وإنما التزاماً تضاممياً . حيث إن هناك تعدد في المصدر ، فمصدر التزام شركة

التأمين هو عقد التأمين المبرم بين الشركة والمؤمن له ، ومصدر التزام المؤمن له هو العمل غير المشروع ، ودين كل منهما متميز عن الآخر ، وإن كانا متماثلان .

ولكن الرجوع في مثل هذه الحالة يكون في اتجاه واحد ، بمعنى أنه إذا قامت شركة التأمين بالوفاء بالدين فإنه ليس لها أن ترجع على المؤمن له لقطاعه بما قد أوفت ، والشركة لا تلتزم إلا في حدود المبلغ المتفق عليه في عقد التأمين ، فإذا لم يستوف المضرور كامل حقه فإنه يرجع بالباقي على المسئول عن الضرر . أما إذا كان المضرور قد رجس على المسئول عن الضرر وطالبه بالتعويض ، فدفع له ، فإنه يكون للأؤمن له أن يرجع على شركة التأمين في حدود ما هي ملتزمة به في عقد التأمين .

#### رابعاً - في نطاق الدعوى المباشرة :

وهذه الدعوى لا توجد إلا بناء على نص . في هذه الحالات نجد أن للدائن مدينان ، يرجع على أي منهما بالدين كله وبدون أن يكون المدينان متضامنين . ولذلك يكون التزامهم هنا التزاماً تضامنياً .

ومثل ذلك ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٥٩٦ مدنى مصرى حيث أنها قررت أنه « يكون المستأجر من الباطن ملزماً بأن يؤدي للمؤجر مباشرة ما يكون ثابتاً في ذمته للمستأجر الاصلى وقت أن ينذره المؤجر ، فهنا المؤجر يستطيع أن يرجع بالاجرة على كل من المستأجر الاصلى ، بموجب عقد الإيجار الاصلى ، والمستأجر من الباطن وذلك بمقتضى الدعوى المباشرة التى قررها هذا النص . وعلى ذلك فإننا نكون بصدد دائن واحد أمامه أكثر من مدين ، كل منهم مسئول بدين متميز وإن كان متماثل مع الآخر ، ومصدر التزام كل منهم مختلف عن الآخر مما ينشئ روابط متعددة ، ويكون للدائن أن يرجع على أي منهم ليطالبه بالدين فإذا ما أوفى به أي من المدينين برئت ذمة الآخرين ، هذا ما يقابل تماماً فكرة الالتزام التضامنى .



نفى مثل هذه الحالة يستطيع المؤجر أن يرجع على المستأجر من الباطن بمقتضى الدعوى المباشرة ليطالبه بما يكون ثابتا فى ذمته للمستأجر الاصلى ، فاذا ما أوفاه برتت ذمته وذمة المستأجر الاصلى . لكن مما تجدر ملاحظته هنا أن الدين ليس واحدا وإنما هناك ديون متعددة بقدر تعدد المدينين ، وهذه الديون متميزة وأن كانت متماثلة ، وهذا هو الشأن فى كل حالات التضامم فدين المستأجر الاصلى قبل المؤجر ليس هو نفس ما يطلب به المستأجر من الباطن ، فكل منهما متميز وإن كان متماثل ، والدليل على ذلك بأنه يمكن أن يكون الدين الثابت فى ذمة المستأجر من الباطن أقل أو أكثر من دين المؤجر قبل المستأجر الاصلى ، وقد رأينا ذلك أيضا بصدد التزام كل من شركة التامين والمؤمن له قبل المضرور بصدد عقد التامين ، وهذا ما يجمع عليه الفقه الفرنسى .

فاذا طالب المؤجر المستأجر من الباطن بما هو ثابت فى ذمته للمستأجر الاصلى بمقتضى الدعوى المباشرة واستوفى كامل حقه فإن ذمة المستأجر تبرأ فى موجهته ولا يستطيع أن يعود ويطالبه مرة أخرى ، ولكن له أن يرجع عليه بما تبقى من حقه اذا لم يكن قد استوفاه كاملا من المستأجر من الباطن . فالتضامم يتعم للدائن ضمانا شخصا قويا لاستيفاء حقه كاملا ، لكن دون أن يعطى له الحق فى استيفائه مرتين .

فاذا وفى المستأجر من الباطن للمؤجر ما هو ثابت فى ذمته للمستأجر الاصلى فإنه ليس له أن يرجع على المستأجر الاصلى بشئ ، حيث أنه قد وفى دين نفسه .

وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأنه يوجد التزام تضامنى فى كل حالة يقرر فيها القانون دعوى مباشرة للدائن قبل مدينين الدين . ومن هذه النصوص دعوى الموكل قبل النائب الوكيل ، ودعوى نائب الوكيل قبل الموكل ( م ٣/٧٠٨ مئنى مصرى ) ، ودعوى رب العمل قبيل نائب



الفضولي ( م ١٩٢/٢ مدنى مصرى ) ، ودعوى المقاول من الباطن وعمله قبل رب العمل ، ودعوى عمال المقاول من الباطن قبل كل من المقاول .

ويمكن ان نخلص من كل ما تقدم الى ان رجوع المدين الموفى بالمدين على باقى المدينين لا يعتبر من مستلزمات التضامن ، اى انه ليس نتيجة حتمية وطبيعة فى جميع حالاته ، وانما الامر يتوقف على طبيعة الموقف الذى نشأ عنه الالتزام التضامنى . كما ان جميع الاثار الثانوية للتضامن مستبعدة بصدد الالتزام التضامنى وذلك لانتهاء المصلحة المشتركة بين المدينين المتضامنين ، وبالتالي النيابة التبادلية فيما بينهم .

### حالات التضامن ذات الاصل القضائى

#### اولا - فى نطاق المسؤولية التقصيرية -

نجد ان نص المادة ١٦٩ ينص على انه « اذا تعدد المسئولون عن عمل ضار كانوا متضامنين فى التزامهم بتعويض الضرر ، وتكون المسؤولية فيما بينهم بالتساوى ، الا اذا عين القاضى نصيب كل منهم فى التعويض » .

وتنص المادة ١٧٠ مدنى مصرى على انه « يقدر القاضى مدى التعويض عن الضرر الذى لحق بالمضرور طبقا لاحكام المادتين ٢٢١ ، ٢٢٢ مراعىا فى ذلك الظروف الملائمة » .

والمادة ٢٢١ والمادة ٢٢٢ تنصان على التعويض يشمل ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب بشرط ان يكون هذا نتيجة طبيعته لعدم الوفاء بالالتزام او التأخر فى الوفاء به ، اى ان التعويض مقياسه الضرر المباشر الذى أحدثه الخطأ ، سواء كان هذا الضرر ماديا او أدبيا ، وسواء كان متوقعا او غير متوقع . على انه يأخذ القاضى فى الاعتبار عند تقرير التعويض الظروف التى تلائم الضرر .

كما يجوز للقاضى ان ينقص مقدار التعويض ، او لا يحكم بتعويض

ما ، اذا كان الدائن بخطئه قد اشترك في احداث الضرر او زاد منه  
( م ٢١٦ مثنى مصرى ) .

وبذلك يكون المشرع المصرى قد فرض التضامن على المسئولين عن  
عمل ضار واحد فى التزامهم بتعويض الضرر ، كما أنه قد نظم هذه  
المسألة تنظيما تفصيليا .

#### ثانيا - فى نطاق المسئولية العقدية :

فى البداية ذهب القضاء ، يؤيده فى ذلك بعض الفقهاء ، الى عدم  
تطبيق الاحكام السابقة فى حالة ما اذا كانت الاخطاء المسببة للضرر قد  
وقعت فى تنفيذ العقد .

لكن الفقه فى مجموعة قد عارض هذا الاتجاه وطالب برفضه على  
اساس انه ليس هناك أى محل للمقابلة بين نظامى المسئولية العقدية  
والتقصيرية ، لانه ليس هناك أدنى اختلاف فى الطبيعة بين الخطا العقدى  
والخطا التقصيرى . وقد اتبعت لاحكام حديثة هذا الاتجاه وبصفة  
خاصة فى نطاق المسئولية المهنية ، فاعتبرت أن الاخطاء المهنية تولد  
مسئولية تضامنية .

وفى الاحكام الحديثة استقر القضاء على أن يحل التضامن محل  
التضامن .

ومن أهم هذه الاحكام للحكم الخاص بالمسئولية للتضمنية لكل من  
المثمن والخبير ، والطبيب والمستوصف والمهندس والمقاول ومركب أجهزة  
التدفئة .

#### ثالثا - تعدد الاخطاء مع اختلاف مصدرها :

وهذه الطائفة تتعلق بالحالات التى يكون فيها أحد الاخطاء عقدى

والآخر خطأ تقصيرى • وفى هذه الحالة لا تكون المسئولية الا مسئولية تضاممية •

ومن أمثلتها الممرض لاجد المتعاقدين على الاخلال بالتزامه العدى فهنا نجد أن مسئولية الممرض قبل التعاقد الآخر ، الممرض ، مسئولية تقصيرية ، بينما تكون مسئولية التعاقد المخل بتنفيذ التزامه قبل الطرف الآخر مسئولية عقدية ، ولذلك فان مسئولية كل منهما تكون مسئولية تضاممية • ويجوز للممرض ان يرجع على أى منهما بالتعويض الكامل عن الضرر الذى أصابه •

وكذلك فى حالة تواطؤ كل من المشتري والبائع لحصول المشتري على قرض ، فان المشتري ( المقرض ) مسئول قبل المقرض مسئولية عقدية عن غشه وتدليس ، والبائع مسئول قبل المقرض مسئولية تقصيرية ، ولذلك تكون مسئوليتهما تضاممية •

وبالمثل فى حالة مسئولية الحلاق قبل العميل عما أصابه من ضرر نتيجة استعمال بعض المساحيق ، وفى هذه الحالة نجد أن الحلاق مسئول مسئولية عقدية ، لانه يقع على عاتقه التزام بتحقيق نتيجة ، كذلك فان صانع هذه المساحيق يعتبر مسئولا مسئولية تقصيرية قبل العميل • فهنا تكون المسئولية مسئولية تضاممية •

وأخيرا فان مسئولية المهندس الاستشارى قبل صاحب العمل عن المعيبة المستعملة فى تنفيذ العمل ، ومسئولية المورد لهذه المواد • تكون مسئولية تضاممية ، حيث أن مسئولية المهندس الاستشارى مسئولية عقدية ، ومسئولية تقصيرية •

ثالثا : طبيعة كل من التضامن والتضام :

اهتم التقنين المدنى المصرى بتنظيم أحكام التضامن فيما بين الدينين بالتفصيل وذلك لاهميته فى الحياة العملية ، كما أنه قد وسع

من نطاقه ليشمل العديد من الحالات التي يتعدد فيها المدينين قبل الدائن، وذلك على خلاف القانون المدني الفرنسي .

والاصل في القانون المدني المصري انه اذا تعدد المدينون الا يكونوا متضامنين ، بمعنى ان الدين ينقسم فيما بينهم ، ولا يستطيع الدائن ان يطالب أى من المدينين الا بقدر نصيبه . لكن يجوز الخروج عن هذا الاصل واشتراط التضامن فيما بين المدينين ، أو أن يفرضه القانون في حالة تعدد المدينين . ويعتبر التضامن بين المدينين من أقوى أنواع الضمانات الشخصية ، حيث أنه يسمح للدائن أن يرجع مباشرة على أى من المدينين ليطالبه بكل الدين . فكل من المدينين أصبح ، بمقتضى التضامن ، ملتزما أصليا بالدين كله في مواجهة الدائن .

ودستور التضامن في القانون المصري هو ما ورد في نص المادة ٢٧٩ مدنى ، والتي تنص على أن : التضامن بين الدائنين أو المدينين لا يفترض وإنما يكون بناء على اتفاق أو نص في القانون .

وعلاوة على ذلك فان القانون المدني المصري قد فرض للتضامن بين المدينين في حالات كثيرة على ذلك نجد أن نطاق الالتزام للتضامنى في القانون الفرنسى أوسع بكثير منه فى القانون المدني المصري ، وبالعكس نجد أن نطاق التضامن فى القانون الفرنسى . وهذا الاختلاف فى نطاق كل من التضامن والتضامم فى كل من القانونين يرجع الى اختلاف طبيعة الاحكام المنظمة للتضامن والفلسفة التي يقوم عليها هذا التنظيم .

وقد رأينا أن القانون المدني المصري قد فرض التضامن فى حالة تعدد المسئولون عن عمل ضار ( م ١٦٩ مدنى ) ، وفى حالة تعدد الفضولين ( م ١٩٢ مدنى ) ، وفى حالة المهندس والمقاول ومسئوليتيما عن تهمم البناء ( ٦٥١ مدنى ) ، وحالة تعدد الوكلاء ( م ٧٠٧ مدنى ) ، وحالة

الوكيل ونائبه ( م ٧٠٨ مدنى ) ، وحالة تعدد الموكلين ( م ٧١٢ مدنى ) ،  
وحالة تعدد الكلاء فى الكفالة القضائية والكفالة القانونية ( م ٧٩٥ ) .

وبالرغم من اتساع نطاق التضامن فى القانون المدنى المصرى الا انه  
وحدت حالات يتعدد فيها المدينين ، لاي سبب كان ، ويكون كل واحد  
منهم مسئولاً عن الدين كله قبل الدائن ودون أن يكون هناك اتفاق أو نص  
على التضامن ، وهذه الحالات تقابل بطبيعة الحال فكرة الالتزام  
التضامى .

ويتقابل الفقه بين الالتزام التضامنى والالتزام التضامى على النحو  
التالى : « اذا كان الالتزام التضامنى متعدد الروابط ولكنه موحد المحل ،  
فانه أيضا موحد المصدر . فاذا كان التضامن مصدره الاتفاق ، فان الالتزام  
للتضامنى للذى يجمع ما بين المدينين المتضامنين هو الالتزام محله  
واحد وهو الدين ، ومصدره واحد وهو العقد . واذا كان التضامن مصدره  
نص فى القانون ، كما فى الوكلاء المتعدين أو الالتزام عن عمل غير  
مشروع ، فان مصدر الالتزام التضامنى هو عقد وكالة واحدة أو عمل غير  
مشروع صدر من أشخاص متعددين فأحدث ضرراً واحداً . »

ولكن قد يتعدد مصدر الالتزام مع بقاء محله واحداً ، مثل ذلك  
ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٧٩٢ مدنى من أنه : « اذا كان الكلاء  
قد التزموا بعقود متوالية ، فان كل واحد منهم يكون مسئولاً عن الدين  
كله ، الا اذا احتفظ لنفسه بحق التقسيم ، فهنا وجد كلاء متعددون ،  
وكل واحد منهم قد التزم فى عقد مستقل بكفالة دين واحد ، فالروابط  
التي تربط الكلاء المتعدين بالدائن متعددة اذ كل كفيل منهم يربطه  
بالدائن رابطة مستقلة ، ومصدر التزام كل كفيل هو أيضا متعدد اذ  
التزم الكلاء بعقود متوالية ، ولكن الدين الذى التزم كل بادائه هو دين  
واحد : الروابط اذن متعددة ، والمصدر متعدد ، والمحل واحد . فلا يكون  
هؤلاء الكلاء ملتزمين بطريق التضامن ، لان التضامن يقتضى أن يكون



المصدر واحدا لا متعددا كما قدمنا ، ولكن لا كان كل منهم ملتزما بنفس الدين ، فقد تضامنت ذممهم جميعا في هذا الدين الواحد دون أن تتضامن فالاتزام يكون التزام تضامنيا لا التزاما تضاميا .

### مدى أهمية المقابلة بين التضامن والتضام

بعد العرض السابق . السؤال الآن هل هناك اسباب للمقابلة بين التضامن والتضام في القانون المدني المصري كما هو الحال في القانون المدني الفرنسي ؟ وللإجابة على هذا السؤال سنعرض باختصار شديد للآثار القانونية للتضامن ، والرجوع فيما بين المدعين المتضامنين لنرى مدى تطبيقها من عدمه على التضام .

#### (أ) بالنسبة للآثار الثانوية للتضامن :

في القانون المصري ، نجد أن للتضامن آثار ثانوية ، وترجع هذه الآثار الى قيام نيابة تبادلية بين المدعين المتضامنين ، بموجبها يكون كل مدعين متضامن ممثلا للآخرين ونائبا عنهم فيما ينفعهم لا فيما يضرهم .

١ - بالنسبة لانقطاع التقادم ووقفه : نصت المادة ٢/٢٩٢ على أنه « اذا انقطعت مدة التقادم أو وقف سريانه بالنسبة الى أحد المدعين المتضامنين ، فلا يجوز للدائن أن يتمسك بذلك قبل باقى المدعين » . فقد يقطع الدائن للتقادم بالنسبة الى أحد المدعين المتضامنين بأن يطالبه بالدين أو يقوم بأى عمل آخر من الأعمال التى تقطع التقادم ( م ٣٨٣ - ٣٨٤ مدنى ) فان هذا التقادم لا ينقطع الا بالنسبة الى هذا المدين وحده ، ويستمر التقادم ساريا بالنسبة الى الباقي حتى يكتمل . فاذا أراد الدائن أن يقطع التقادم فى حق جميع المدعين المتضامنين ، وجب عليه أن يتخذ اجراء قطع التقادم بالنسبة الى كل منهم حتى ينقطع التقادم فى حق الجميع . وكذلك الامر بالنسبة الى وقف التقادم .

٢ - خطأ أحد المدينين المتضامنين في تنفيذ التزامه : وقد نصت المادة ١/٢٩٢ مدنى على أن « لا يكون الدين المتضامن مسئولاً في تنفيذ الالتزام إلا عن فعله » .

ومذا ليس تطبيقاً لفكرة النيابة التبادلية فيما ينفع لا فيما يضر . فحسب ، بل أنه ما يتفق أيضاً مع طبيعة الخطأ ذاته . فإن الخطأ بحسب طبيعته لا يمكن أن يكون إلا شخصياً ، ولا يمكن أن يكون له أثراً جماعياً .

٣ - الاعذار والمطالبة القضائية لأحد المدينين المتضامنين قد نصت المادة ٢/٢٩٣ مدنى على أنه « إذا أعذر الدائن أحد المدينين المتضامنين أو قاضاه ، فلا يكون لذلك أثر بالنسبة إلى باقى المدينين » . أما إذا أعذر أحد المدينين المتضامنين الدائن ، فإن باقى المدينين يستفيدون من هذا الاعذار » .

هذا تطبيقاً لمبدأ النيابة التبادلية فيما ينفع لا فيما يضر وما يصدق على الاعذار يصدق على المطالبة القضائية ، فإذا طالب الدائن أحد المدينين المتضامنين مطالبة قضائية بالدين فإن آثار هذه المطالبة القضائية ، مثل قطع التقادم وسريان الفوائد مثلاً ، لا تسرى إلا فى حق الدين الذى وجهت اليه المطالبة القضائية دون باقى المدينين المتضامنين . وإذا أراد الدائن أن يجعل هذه النتائج تسرى فى حق الآخرين ، وجب عليه أن يطالب كلا منهم على حدة مطالبة قضائية بالدين ، أو أن يجمعهم كلهم فى مطالبة قضائية واحدة .

٤ - الصلح مع أحد المدينين المتضامنين : قد نصت المادة ٢٩٤ مدنى على أنه « إذا تصالح الدائن مع أحد المدينين المتضامنين وتضمن الصلح الأبراء من الدين أو براءة الذمة منه بأية وسيلة أخرى ، استناد منه الباقيون » . أما كان من شأن هذا الصلح أن يرتب فى ذمتهم

التزاما أو يزيد فيما هم ملتزمون به ، فانه لا ينفذ في حقيم الا اذا قبلوه ، •

ويعتبر المدينون التضامنون الاخرين هم الحكم فيما اذا كان الصلح في مصلحتهم أو في غير مصلحتهم ، اذ يجوز لهم أن يقبلوه أو يرفضوه ، وهم يقبلونه اذا قدروا انه في مصلحتهم ، ويرفضونه اذا قدروا غير ذلك •

٥ - اقرار أحد المدينين التضامنين أو اقرار الدائن • وقد جاء هذا الحكم في نص المادة ١/٢٩٥ مدني وهي تنص على أنه ، اذا أقر أحد المدينين التضامنين بالدين ، فلا يسرى هذا الاقرار في حق الباقيين •

وهذه القاعدة تتفق مع طبيعة الاقرار ذاته حيث أن الاقرار حجة قاصرة فقط على المقر فلا يتعدى أثره الى غيره والنص عليه في صدر التضامن لا يتعدى كونه تأكيدا لهذه القاعدة وتبييدا لكل لبس يمكن أن يثور بصدد ، قياسا على ما هو عليه العمل في فرنسا كما سبق البيان

وعلى العكس من ذلك اذا أقر الدائن لأحد المدينين التضامنين ، فإن هذا الاقرار يفيد الباقي ، ويكون المدين وهو يتلقى اقرار الدائن ممثلا لباقي المدينين فيستطيع هؤلاء أن يتمسكوا بالاقرار ولو كان غير صادر في مواجعتهم ، هذا ما لم يكن الاقرار متعلقا بشيء خاص بالمدين دون غيره ، اذ لا يتعدى أثره الى غير هذا المدين •

٦ - حلف اليمين أو النكول عنها : وقد نصت المادة ٢٩٥ مدني في فقرتها الثانية والثالثة على أنه ، ١ - اذا نكل أحد المدينين التضامنين عن اليمين أو وجه الى الدائن يمينا حلفها ، فلا يضار بذلك باقى الدائنين •

( ٢ - واذا اقتصر الدائن على توجيه اليمين الى أحد المدينين التضامنين فحلف ، فإن المدينين الاخرين يستفيدون من ذلك ، •

وعلى ذلك فاذا وجه الدائن اليمين الى المدين المتضامن فحلفا فان هذا الحلف يفيد المدينين ، فيستطيع هؤلاء ان يتمسكوا به ، ولو لم يكونوا هم الذين حلفوا ، اما اذا نكلها فان هذا النكول يعتبر بمثابة اقرار منه ، ولذلك لا يمتد اثره الى الاخرين لان الاقرار حجة قاصرة على المقر .

اما اذا وجه أحد المدينين المتضامنين اليمين الى الدائن الى الدائن فحلفها فان هذا الحلف يضر بسائر المدينين الذين لم يخاطروا بتوجيه اليمين الى الدائن ، فيكون المدين الذى وجه اليمين غير ممثل لهم فى هذا التوجيه ، ولا يتعدى اليهم اثر حلف الدائن لليمين ولا يضارون بذلك ، اما اذا نكل الدائن فان هذا النكول يعتبر بمثابة اقرار . وهذا الاقرار ، اذا لم يكن فى شئ بالمدين الذى وجه اليمين دون غيره ، نافع لسائر المدينين المتضامنين ، فيستطيع هؤلاء ان يتمسكوا بهذا النكول ، ولو لم يكونوا هم الذين وجهوا اليمين .

٧ - صدور حكم على أحد المدينين المتضامنين أو لصالحه . وقد نصت المادة ٢٩٦ من التقنين المدنى على أنه ، ١ - اذا صدر حكم على أحد المدينين المتضامنين ، فلا يحتج بهذا الحكم على الباقين .

٢ - اذا صدر الحكم لصالح أحدهم ، فيستفيد منه الباقون ، الا اذا كان الحكم مبينا على سبب خاص بالمدين الذى صدر الحكم لصالحه .

وهذا تطبيقا حرفيا اخر لفكرة النيابة التبادلية فيما ينفع لا فيما يضر . ويلاحظ أنه اذا جمع الدائن كل المدينين المتضامنين فى الدعوى ، وصدر حكم ضدهم ، فان الطعن فى هذا الحكم من أحد المدينين المتضامنين يفيد الباقي . واذا صدر فى الطعن حكم ضد المدين الذى رفع الطعن ، لم يضار الباقون به ، وكان لكل منهم حق الطعن فى الحكم الاول اذا كان طريق الطعن لا يزال مفتوحا امامه .

واذا صدر حكم لصالح أحد المدينين المتضامنين ، دون أن يكون باقى المدينين المتضامنين داخلين فى الدعوى ، فإن هذا أمر نافع لهم ، فيفيدون منه ويستطيعون أن يحتجوا بهذا ما لم يكن الحكم الذى صدر لمصلحة المدين المتضامن مبينا على سبب خاص به كأن يكون الدين بالنسبة اليه قد شابه سبب من أسباب البطلان ، فعند ذلك يصدر الحكم بإبطال الدين بالنسبة اليه وحده .

### استبعاد الآثار الثانوية بالنسبة للتضام

تستبعد الآثار الثانوية بالنسبة للتضام وذلك لانتفاء المصلحة المشتركة بين المدينين المتضامنين ، والتي تبرر النيابة التبادلية فيما ينفع لا فيما يضر . وعلى ذلك فإذا أعذر أحد الكفلاء المتوالين الدائن ، لم يكن الدائن معذرا بالنسبة الى الكفلاء الآخرين وإذا صدر حكم لمصلحة أحد هؤلاء الكفلاء لم يستفد منه الباقون وقل مثل ذلك بالنسبة لساائر الآثار الثانوية للتضامن .

ويتضح من ذلك أن مركز المدين المتضامن فى القانون المصرى أسوأ من مركز المدين المتضامن ويرجع ذلك الى أن الآثار الثانوية فى القانون المصرى مقرره لمصلحة المدينين المتضامنين لا لمصلحة الدائن ، ولذلك فهى قاصرة على ما ينفع المدينين فقط دون ما يضرهم .

قد وقعنا فى تناقض واضح ، حيث أنه اذا كنا نريد بإقرار الالتزام التضامنى تجنب الاصطدام بنص المادة ٢٧٩ مدنى والتي تنص على أن التضامن لا يفترض ، اذ بنا ندخل فى القانون المصرى نوعا من الضمان الشخصى أقوى بكثير من التضامن .

### (ب) بالنسبة لمبدأ الرجوع فيما بين المدينين :

المبدأ العام أن التضامنين لا يقوم الا فى العلاقة ما بين الدائن والمدينين المتضامين ، أما فى علاقة المدينين بعضهم ببعض ، فإن الدين



ينقسم عليهم ، ويكون لمن وفى الدين منهم للدائن حق الرجوع على الآخرين كل بقدر حصته . وهذا ما نصت عليه المادة ٢٩٧ مدنى :

١ - اذا وفى أحد المدينين المتضامنين كل الدين ، فلا يجوز له أن يرجع على أى من الباقيين إلا بقدر حصته فى الدين ، ولو كان بما له من حق الحل قد رجع بدعوى الدائن ، .

٢ - وينقسم الدين اذا وفاه أحد المدينين حصصا متساوية بين الجميع مالم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك ، .  
وتنص المادة ٢٩٨ مدنى على أنه « اذا أعسر أحد المدينين المتضامنين تحمل تبعة هذا الاعسار المدين الذى وفى بالدين وسائر المدينين الموسرين ، كل بقدر حصته ، .

وتنص المادة ٢٩٩ مدنى على أنه « اذا كان أحد المدينين المتضامنين هو وحد صاحب المصلحة فى الدين فهو الذى يتحمل به كله نحو الباقيين » .  
ويثبت حق الرجوع للمدين حتى ولو يكن قد وفى الدين فعلا ، اذ يكفى أن يكون قد قضى الدين نحو الدائن بطريق يقوم مقام الوفاء .

وحتى يكون للمدين المتضامن حق الرجوع على المدينين ، الآخرين ، يجب أن يكون الوفاء الذى قام به للدائن قد عاد عليهم بالثأدة . كما أنه ليس من الضرورى حتى يكون للمدين المتضامن حق الرجوع على المدينين الآخرين أن يكون قد وفى للدائن كل الدين ، فيجوز أن يفى ببعض الدين اذا قبل الدائن من المدين اذا قبل الدائن من المدين هذا الوفاء الجزئى ويشترط لرجوع المدين المتضامن على المدين معه أن يكون قد وفى بأكثر من نصيبه فى الدين .

ويرجع المدين المتضامن على المدينين المتضامنين الآخرين عند وفائه ابليدين للدائن ، أما على أساس الدعوى الشخصية ، وهى أما أن تكون دعوى وكالة او دعوى فضاله ، وقد يرجع المدين المتضامن الذى وفى الدين

بدعوى الحلول ، أى يدعوى الدائن الذى وفاه الدين وقد حل محله ، وهذا بموجب المادة ٣٢٦ مدنى والتي تسمح بهذا الحلول فى حالة ما اذا كان الموفى ملزما بالدين مع المدين أو ملزما بوفائه عنه . . ، والمدين المتضامن الذى وفى الدين ملزما به مع الدين الاخرين ، فاذا وفاه للدائن حل محله فيه عند الرجوع على المدينين المتضامنين الاخرين .

والاصل أن ينقسم الدين على جميع المدينين حصصا متساوية هذا ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك . وعلى ذلك فإن المدين الموفى يرجع على كل من المدينين بقدر حصته ويتضامن المدينين فى تحمل حصة المعسر منهم ، ولكن هذه الحصة تنقسم بينهم بنسبة الحصة الأصلية لكل منهم فى الدين ، فلا يرجع المدين الذى وفى كل الدين للدائن ، على أى من المدينين المتضامنين الا بمقدار حصته وبنصيبه فقط فى حصة المعسر .

واذا كان أحد المدينين المتضامنين هو وحده صاحب المصلحة فى الدين ، فهو الذى يتحمل السبب للدين دون باقى المدينين .

— بالنسبة للتضام الرجوع بين المدينين المتضامين ليس نتيجة حتمية ، كما لا يعتبر مبدأ عاما ، كما أنه يمكن أن يكون رجوعا فى اتجاه واحد .

فمثلا فى حالة الكفلاء الذين كفلوا مدينا واحدا بعقود متوالية فانه اذا وفى أحدهم كل الدين للدائن برئت ذمة الكفلاء الاخرين من هذا الدين نحو الدائن ، حيث أنه لا يجوز للدائن أن يستوفى حقه مرتين . ولكن لا يجوز للكفيل الموفى أن يرجع على باقى الكفلاء لانه قد وفى دين نفسه ، وانما يكون له أن يرجع بكل الدين على المدين الاصلى . هذا هو منطق التضام وهو يختلف فى ذلك عن التضامن . ففى هذه الحالة نجد أن كل من هؤلاء الكفلاء قد التزم بارادته هو ومنذ انبداية بكل الدين فأصبح بذلك مدينا اختياطيا بكل الدين قبل الدائن ، فإذا ما طأبه الدائن

ووفاء فانه يكون قد دفع دين نفسه لا دين غيره من الكفلاء ليس ملزما بالدين. مع الكفلاء الاخرين ، كما أنه ليس ملزما بوفائه عنهم حيث أنه ليس هناك إتفاق أو نص في القانون يفرض عليه ذلك . ولكن حيث أن الكفيل مدينا احتياطيا فانه له أن يرجع على المدين الاصلى ليطالبه بالدين كله ، لانه أوفى الدين عنه . كما أننا سبق أن رأينا أنه اذا رجع الدائن بدعوى مباشرة على مدين المدين ليطالبه بما هو ثابت في ذمته للمدين ، فان مدين المدين ليس له رجوع على المدين لانه قد أوفى دين نفسه .

وقد يكون الرجوع في اتجاه واحد ، وقد سبق أن رأينا بصدد عقد التأمين أنه اذا أوفت شركة التأمين بالتعويض للمضرور فانه ليس لها حق الرجوع على المؤمن له لانها قد أوفت بدينها ، لكن العكس صحيح فاذا رجع المضرور على المؤمن له للمستول وطالبه بالتعويض فمدفع له ، فان المؤمن له حق الرجوع على شركة التأمين في حدود المبلغ المتفق عليه في عقد التأمين .

« تم بحمد الله »

## المراجع

- شرح قانون التعويضات للاستاذ الدكتور محمود نجيب حسنى  
ط ١٩٨٧ •
- التأمين الاجبارى على السيارات للاستاذ الدكتور سعد واصف  
ط ١٩٦٠ •
- التضامن والتضامن للاستاذ الدكتور نبيل سعد ط ١٩٨٦ •





## المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الباب الاول :
٥	الاحكام الخاصة بالقتل والاصابة الخطأ
	الباب الثانى :
٣٥	أحكام النقض
	الباب الثالث :
١٤٣	التأمين الاجبارى على السيارات
	الباب الرابع :
٢٠١	التضامن والتضامم





